حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين
Islamic Jihad Movement
in Palestine

مركز اللغات والترجمة
Translation and Languages
Center

تجريبي 18-8-2018

السيناريوهات على الساحة الإسرائيلية – الفلسطينية

التحديات الإستراتيجية والردود المحتملة

دراسة صادرة عن:
معهد أبحاث الأمن القومي «الإسرائيلي»

آب 2018

مركز اللغات والترجمة
حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين
قسم الترجمة

تقديم

ينظر الصهاينة بقلق شديد إلى الحضور الفلسطيني، المتمثل بتمسكه بأرضه وتصاعد مقاومته للاحتلال، ويساورهم الخوف من مستقبلٍ يميل لصالح الشعب الفلسطيني. فهو يثير الهلع والرعب في أوساط الصهاينة، لأنه يثبت حضوره ويرد على ادعاآتهم بأنه ليس غائباً، معلناً انتصاره في معركة البقاء في الوطن، وأن جذوره راسخة في أرضه، ذلك أن ما بات يعرف بالخطر الديمغرافي، في ظل التزايد المتسارع للشعب الفلسطيني، يشكل تحدياً استراتيجياً، يهدد الكيان الصهيوني ووجوده المستقبلي في فلسطين، ويضعه أمام خيارين. فإما أن تتحول «إسرائيل» كما يدَعون إلى «دولة ديمقراطية» بأغلبية فلسطينية - حل «الدولة الواحدة» - وهذا مستحيل، لأنه يتناقض مع فكرة «الدولة اليهودية» التي ينبغي أن تكون خالية من العرب، وإما أن تصبح «دولة يهودية» يكون الحكم فيها ذا صبغة دينية، وهذا يؤكد عنصرية هذه «الدولة» بامتياز، ويتنافى مع ادعاءات الصهاينة بأن لديهم «دولة ديمقراطية».

وفق هذه النظرة، يرى الصهاينة أن الفلسطينيين فائض سكاني يجب التخلص منه، خشية أن يدخلوا معهم في سباق ديمغرافي لا يستطيعون الصمود فيه. ومنذ نشوئه، اعتمد الكيان الصهيوني على استراتيجية استئصال الفلسطينيين من أرضهم والتخلص منهم، عن طريق مصادرة الأراضي والتهجير القسري باستخدام القوة. ومنذ مطلع القرن الواحد والعشرين، شهد الكيان الصهيوني تحولات عميقة على الصعيد الداخلي، اتسمت بالميل أكثر نحو التطرف، وتصاعد النزعة العنصرية والفاشية لدى الحكومة الإسرائيلية والمستوطنين، والتحريض على العدوان ضد العرب، حيث تعالت أصوات الأحزاب اليهودية والحاخامات الذين يدعون لطرد الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم وضمها إلى أراضي 48، مجسدة بذلك روح المعتقدات العنصرية لدى الصهاينة، في الوقت الذي تصر السلطة الفلسطينية على التمسك بالتسوية كخيار استراتيجي، وتبدي التزامها باستئناف المفاوضات، وتأكيدها على الاستمرار في التنسيق الأمني مع الاحتلال، بينما تعمل الحكومة الإسرائيلية على مصادرة الأراضي الفلسطينية وتسريع عمليات الاستيطان، من أجل خلق وقائع جديدة على الأرض وفرضها على الجانب الفلسطيني، في أية مفاوضات يمكن أن تحصل، وتحول دون قيام أي كيان فلسطيني في المستقبل.

لقد اعتادت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على سياسة المراوغة والالتفاف على الحقائق، من أجل استهلاك الجهود وتضييع الوقت واستخدام الحجج الواهية، لتبرير عدم جديتها في التعامل مع الأطراف العربية ولا سيما الجانب الفلسطيني. وكانت تستخدم عملية التسوية لتحقيق أغراضها الخاصة، إذ كلما تعرض الكيان الصهيوني للانتقاد وكثر اللغو عن المفاوضات والتسوية، كان الحديث عن السلام يزداد ضجيجاً في الأوساط الإسرائيلية، من أجل تضليل الرأي العام والتنصل من المسؤوليات أمام العالم.

ومن هنا يبرز التناقض بين استراتيجيات التفاوض التي ينتهجها العرب من جهة والصهاينة من جهة أخرى. ففي الوقت الذي تتبع الأطراف العربية استراتيجية واضحة تهدف إلى إيجاد «حل للصراع» الدائر وتقوم على أسس تراعي فيها مصالح الأطراف المنخرطة في العملية، نجد الكيان الصهيوني ينتهج استراتيجية «إدارة الصراع» التي تستهدف إضعاف الأطراف العربية من أجل إقناعها بأن الخيار الوحيد المتاح هو الخضوع والاستسلام للإملاءات الصهيونية. وهذا هو السبب الرئيس في بقاء المواقف أثناء المفاوضات متوازية لأنها تعبر عن استراتيجيات متناقضة. ومن هنا رفض الكيان الصهيوني ولازال منهج التسويات النهائية والشاملة، وذلك انسجاماً مع رؤيته لإدارة الصراع.

أما المواقف التي تبديها الأطراف الإسرائيلية عند الإعلان عن استعدادها للدخول في المفاوضات على الأماكن التي تتميز بكثافة سكانية فلسطينية، فهي ليست من قبيل الاعتراف بأحقية تملكها للفلسطينيين، وإنما من قبيل التعامل مع واقع متشكل تفرضه الضرورة عبر تبني صيغ مؤقتة تساعدهم على معالجة الأزمة الديمغرافية، على نحو ينسجم مع إستراتيجية المشروع الصهيوني. ويتم عرضها على شكل«خطوات معقولة ومواقف مرنة» يطلق عليها قادة الاحتلال «تنازلات مؤلمة». وفي هذا السياق يقدم معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي دراسة من إعداد الباحثين الإسرائيليين أودي ديكل وكوبي ميخائيل، تتضمن سيناريوهات للتعامل مع الواقع الفلسطيني المتجذر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي يشكل تحدياً أمنياً وإستراتيجياً في مواجهة الكيان الصهيوني. ولأهمية هذه الدراسة يقدم مركز اللغات والترجمة في حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، ترجمة كاملة لهذه الدراسة، للوقوف عند السيناريوهات المحتملة التي تضعها مراكز القرار في الكيان الصهيوني للتعامل مع القضية الفلسطينية.

مركز اللغات والترجمة
أبو جهاد طلعت
آب 2018

ملخص تنفيذي

تقدم الدراسة نتاجات البحث الذي أجراه معهد أبحاث الأمن القومي لدراسة التهديدات والتحديات الأمنية والإستراتيجية التي تواجهها إسرائيل، وذلك من خلال التطرق إلى سلسلة من السيناريوهات المحتملة على ساحة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ويركز هذا البحث على عرض خصائص الرد الإسرائيلي المحتمل على التحديات والتهديدات الموجودة في كل واحد من هذه السيناريوهات، من خلال الأخذ بعين الاعتبار القيود القائمة عليه.

لقد تمت هذه الدراسة على يد طاقم من كبار الباحثين في المعهد، الذين طلبوا العون من متخصصين خارجيين بهدف التدقيق في النتائج. بالإضافة إلى ذلك عُرضت بعض نتائج البحث والأفكار التي طرحت خلال المداولات، وخلال عملية الكتابة، على العديد من المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين المنخرطين في الفعل الأمني – السياسي، وعلى جهات إسرائيلية وفلسطينية غير رسمية، كانت على علاقة بالعملية السياسية في السابق، كما عرضت على خبراء بها في الوقت الراهن. كل ذلك من أجل الحصول على ردات الفعل والتحقُّق من سير العمل واستخلاص النتائج.

وقد ركزت الدراسة على تحديد التهديدات الأمنية والردود عليها، وذلك عن طريق تحليلها وعرض مدلولاتها عبر ستة من السيناريوهات المتخلفة على الساحة الفلسطينية. وفي الواقع لم تتم دراسة احتمال تطبيق أية إجراءات أو تسويات سياسية، وإنما تم تحليل السيناريوهات فقط، في الوقت الذي جرت فيه دراسة احتمال حدوثها واستقرارها وتداعياتها بالنسبة للأوضاع الأساسية المختلفة على الساحة الفلسطينية، وعلى الساحتين الإقليمية والدولية.

وكان طاقم الدراسة على دراية بالدينامية القائمة بين كل واحد من السيناريوهات الستة والأوضاع الأساسية، وكذلك بالروابط المعقدة المتبادلة بينها، بالإضافة إلى احتمال حدوث السيناريوهات والأوضاع الأساسية المحتملة الأخرى. ولم يكن بالإمكان الإحاطة بها جميعاً، وتحليل كل التطورات المتحملة. ومع ذلك فإن السيناريوهات التي تمت دراستها تشكل مجموعة واسعة جداً من الاحتمالات، دون إلقاء عبء على كاهل القارئ أو على كاهل متخذي القرارات. وقد أكد البحث صحة بعض الأفكار التي جرى أخذها بالحسبان قبل الشروع به، وأضعف ودحض رؤى أخرى، وساعد في تطوير أفكار جديدة من شأنها أن تكون على جانب كبير من الأهمية لجهة اتخاذ القرارات في المستقبل.

إن الأوضاع الأساسية للسلطة الفلسطينية، التي تمت في ضوئها دراسة هذه السيناريوهات – سلطة فعالة متعاونة مع إسرائيل، سلطة معادية لإسرائيل، سلطة فاشلة وغير فعالة - قد تتطور من خلال العلميات الداخلية على الساحة الفلسطينية، ورداً على منظومة العلاقات بينها وبين إسرائيل، وكذلك جراء التأثُّر بالتطورات الإقليمية. ومن المحتمل، في ظروف معينة، أن ينشأ وضع أساسي آخر، يصبح فيه قطاع غزة في إطار سلطة مستقلة، منفصلة عن الضفة الغربية وعن السلطة الفلسطينية. ولم يتم

تضمين هذا الوضع في تحليلات التأثُّر المتبادل بين السيناريوهات المختلفة.

سيناريو حل «دولتين لشعبين» – مشروط بدعم الدول العربية البراغماتية للسلطة الفلسطينية للعمل بفعالية، وقدرة إسرائيل على الاندماج في منطقة الشرق الأوسط من خلال إشراك مصر والأردن، وربما دول عربية أخرى، بترتيبات أمنية، كذلك عبر تعزيز التعاون مع الكيان الفلسطيني (سلطة كان أم دولة)، والإصرار على تطبيق التزاماته الأمنية. ويمكن تطبيق واقع الدولتين أولاً في الضفة الغربية، حيث أن تطبيقه في غزة مشروط بتغيير الظروف والحكم هناك.

خطوات الانفصال المنسقة أو المنفردة – ستمكن من الحفاظ على المصالح الحيوية لإسرائيل في واقع الطريق المسدود الذي تعاني منه المسيرة السياسية، كما أنها ستجرد الفلسطينيين من إمكانية استخدام حق الفيتو، على مجرد وجود أو استمرار هذه المسيرة، وكذلك إمكانية التدهور باتجاه الدولة الواحدة التي ستُلحق الضرر بمصالح إسرائيلية حيوية، وستمكن خطوات الانفصال الإسرائيلية من العودة إلى المفاوضات لحل الدولتين، إلا أنها من ناحية أخرى تشتمل على بعض المخاطر، لأنها تُلحق الضرر بمكانة السلطة الفلسطينية، حيث يتم تفسيرها من قبلها على أنها تهدف إلى استمرار الاحتلال بطرق أخرى. ويمكن لهذا السيناريو أن يُستخدم كمرحلة انتقالية باتجاه حل الدولتين، وهو يجب أن يوضع ضمن هذا الإطار، من خلال التأكيد على مبادئ الحل الدائم. وفرص النجاح أمام هذا السيناريو ستزداد إذا كانت السلطة الفلسطينية مستقرة وفعالة. في هذا الوضع يجب الإبقاء على الانقسام بين قطاع غزة والضفة الغربية، بهدف عدم تقوية حركة حماس وفسح المجال أمام عودة السلطة الفلسطينية، للسيطرة الكاملة على القطاع وتفكيك الأجهزة العسكرية لحماس، أو إخضاعها واحتوائها في أجهزة الأمن التابعة للسلطة، وتحت مسؤوليتها الكاملة.

سيناريو الضم الواسع النطاق – من المرجح أن يؤدي هذا السيناريو، بدرجة كبيرة، إلى تحويل السلطة الفلسطينية إلى سلطة معادية أو أنها تتفكك طواعية، وإلى هيمنة متزايدة لحركة حماس، وحتى إلى تعزيز قوة العناصر السلفية – الجهادية على الساحة الفلسطينية، وسيشكل أيضاً خطراً على حكم الجهات المعتدلة نسبياً، مثل حركة فتح على الساحة الفلسطينية. وسيناريو الضم، إذا كان على نطاق واسع، يعني الانزلاق التدريجي إلى واقع الدولة الواحدة وإحباط إمكانية تطبيق فكرة دولتين لشعبين.

وبالإجمال فإن كل السيناريوهات تتجمع لتتلاقى في وضعين نهائيين محتملين: الأول، وضع الدولتين (مع سيادة فلسطينية كاملة أو سيادة فلسطينية محدودة) أو وضع الدولة الواحدة (مع المساواة في الحقوق لكل مواطنيها أو بدون مساواة في ذلك). والثاني، استمرار الوضع القائم، بالإضافة سيناريوهات الضم، وهو ما يعني وجود إمكانية عالية للانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة – دون إعلان للنوايا وبدون استيضاح مدلولات ذلك.

وفي كل السيناريوهات، باستثناء سيناريو الدولة الواحدة، ستكون لإسرائيل مصلحة حيوية في وجود سلطة فلسطينية مسؤولة ومستقرة وفعالة، والتي يجري تعاون أمني معها يعتمد على المصالح المتطابقة ضد الإرهاب وضد حركة حماس. وتعزيز الخصائص السياسية للسلطة الفلسطينية يُعتبر عنصراً

لاجماً في هذا السياق.

وهناك أهمية كبيرة تُعزى للاتفاقات بين إسرائيل وبين كل من مصر والأردن، لتقديم الدعم لأية خطة للتسوية (حتى لو لم يكن هناك اتفاق دائم في المرحلة الأولى)، وفي حالة الأردن يساهم ذلك في استقرار المملكة. كما أن لدول الشرق الأوسط، وخصوصاً البراغماتية من بينها، أهمية ومساهمة محتملة لعزل الساحة الإسرائيلية – الفلسطينية عن التداعيات السلبية والمساهمة في بناء كيان فلسطيني فعال. ومن شأن أية إجراءات للتسوية بين إسرائيل والفلسطينيين، وهي ليست بالضرورة أن تكون على صعيد التسوية الدائمة، وهي قد تؤدي إلى توسيع العلاقات بين إسرائيل وبين المزيد من الدول العربية في المعسكر السني البراغماتي.

وفيما يلي الأفكار السبع الرئيسية في المجال الأمني المستمدة من البحث المقدم في هذه الدراسة:

أ- معظم أنواع التهديدات على أمن إسرائيل موجودة في كل السيناريوهات بقوة وبنسب اندماج متفاوتة.

ب- مطلوب من إسرائيل أن تقوم ببناء مجموعة متنوعة من القدرات التي تقدم الردود لمختلف السيناريوهات وتحافظ على نجاعتها. ومع ذلك فإنه يجب تفعيل هذه القدرات بشكل مشترك وبدرجات قوة وشمولية مختلفة، وبما يخضع للسيناريوهات وللأوضاع الرئيسية ولديناميات ولخصائص العلاقات المتبادلة فيما بينها.

ت- ليس هناك أي أمل حقيقي لحدوث تحسُّن أو استقرار في الواقع الأمني في حال فرض أي واقع على أحد الطرفين، إذ إنه لا يمكن تحقيق الاستقرار بدون أخذ مصالح الطرف الآخر في الحسبان. وعليه فإنه لن يكون كافياً السعي للتوصل إلى وضع نهائي ما، بل الأهم من ذلك هو تعبيد الطريق للوصول إليه بحيث يكون مقبولاً (ولو بالصمت فقط)، ما لم يكن متفقاً عليه من قبل الطرفين.

ث- مغادرة الرئيس الفلسطيني محمود عباس للساحة السياسية الفلسطينية واستبداله بزعيم لا يتبنى، بشكل مماثل، الرفض القاطع لاستخدام الإرهاب، أو عدم وجود زعامة متفق عليها والانحدار إلى صراعات حول السلطة، قد يؤدي كل ذلك إلى انهيار السلطة الفلسطينية. ومن المتوقع نتيجة لذلك، حدوث زيادة كبيرة في التهديدات الأمنية التي ستواجهها إسرائيل، وستزداد كذلك الفرصة لحدوث رد عسكري إسرائيلي واسع النطاق، قد يصل إلى درجة إعادة السيطرة من جديد على الضفة الغربية.

ج- هناك حالة من التبادلية (trade off)، بين مستوى أداء الكيان الفلسطيني وسلوكه تجاه إسرائيل (معادٍ – يُستخدم قاعدة لشن الهجمات، أو إيجابي – ميال للتوافق)، وبين درجة الحرية العملياتية لإسرائيل في مناطق الكيان الفلسطيني، بهدف إحباط التهديدات الأمنية.

ح- من المهم أن نرى في وجود حالة السلام كمكون في نظرية الأمن والمحافظة عليه، حتى لو لم يكن بالإمكان تحديد مدى مساهمته المباشرة في هذا السياق.

خ- يشكل قطاع غزة مشكلة لا يمكن حلها بشكل كامل، ولذلك فإن هذه المنطقة، في ظل سيطرة حماس أو أية عناصر متطرفة أخرى عليها، تعتبر بمثابة عامل تخريب محتمل لأية خطوة باتجاه استقرار

الساحة والتقدم باتجاه الاتفاق. وبهدف إزالة التوجهات السلبية في القطاع فإنه يجب بذل جهد إقليمي ودولي لتحسين الوضع على الصعيد المدني، وعلى صعيد البنى التحتية (وهو ما يطلق عليه إعادة إعمار قطاع غزة).

فهرس المحتويات

مدخل

الفصل الأول: عملية البحث والمنهجية

الفصل الثاني: السيناريوهات والتحديات الإستراتيجية وخصائص الرد الإسرائيلي

1. استمرار الوضع السياسي – الإقليمي القائم (إدارة الصراع)
2. إقامة دولتين بالاتفاق
3. اتخاذ خطوات سياسية وإقليمية للانفصال عبر اتفاقات مرحلية أو بشكل منفرد.
4. الضم – تطبيق القانون الإسرائيلي على كامل المنطقة (ج).
5. دولة واحدة بدون المساواة في الحقوق للفلسطينيين.
6. دولة واحدة مع حقوق كاملة للفلسطينيين.

الفصل الثالث: التهديدات الأمنية والرد - وصف لمختلف العناصر والمقارنة بينها

ملخص: أفكار رئيسية

مدخل

جاء بحث السيناريوهات على الساحة الإسرائيلية – الفلسطينية: التحديات الإستراتيجية والردود المحتملة، بهدف دراسة السيناريوهات الستة المحتملة على ساحة الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، في ظل واقع الجمود السياسي، أي غياب أي تقدم في العملية السياسية باتجاه حل الدولتين إلى جانب سيناريو حل الدولتين، والتداعيات والتهديدات والتحديات الإستراتيجية، المتأتية عن تلك السيناريوهات بالنسبة لإسرائيل، وذلك في محاولة لتقدير التأثيرات المحتملة والتحديات التي يخلقها كل واحد من تلك السيناريوهات على تطبيق مستقبلي محتمل للحل السياسي بين إسرائيل والفلسطينيين.

إن لهذه الدراسة ثلاثة أهداف وهي:

أ- توصيف وتحليل التحديات الإستراتيجية التي تواجهها إسرائيل على ساحة الصراع الفلسطيني، والتطرق إلى السيناريوهات الستة المحتملة التي تشكل نقطة الالتقاء بين البدائل الإسرائيلية وبين الأوضاع الأساسية المحتملة على الساحة الفلسطينية وعلى الساحتين الإقليمية الدولية.

ب- دراسة الردود السياسية والأمنية الإسرائيلية على السيناريوهات وتداعياتها.

ج- عرض التداعيات على التحديات المختلفة وطرق مواجهتها، وعلى احتمال تطبيق حل الدولتين.

لقد تضمن مشروع الإعداد لهذه الدراسة تنظيم عدد من ورش العمل التي تم في إطارها وضع منهجية بحثية، وتم اختبار عدد من السيناريوهات للدراسة، وحُددت مختلف التهديدات، وتمت دراسة الردود الأمنية بما يتناسب مع كل تهديد. وبالإضافة إلى ذلك، أُجريت عدة عمليات محاكاة لدراسة تداعيات هذه السيناريوهات. وقدم الطاقم المشارك في الدراسة نتائج التحليل والأفكار، إلى طاقم من المتخصصين الخارجيين، شمل جهات تخدم في المنظومة السياسية الأمنية، للإطلاع على ردود الفعل. كما تم عرض رؤى وأفكار الدراسة لجهات في السلطة الفلسطينية، وذلك لجس النبض ودراسة احتمالات تطبيقها.

وقد ضم طاقم مشروع هذه الدراسة كلاً من : العميد (احتياط) اودي ديكل، الدكتور كوبي ميخائيل، العميد (احتياط) آساف اوريون، العميد (المتقاعد) شلومو بروم، السفير الدكتور عوديد عيران، الدكتورة عانات كورتس، السيد الداد شافيط، السيدة سيما شاين، المحامية بنينا شرڤيط - باروخ، ومساعدتا البحث السيدة كيم لاڤي والسيدة دانيئيل ليڤين.

الفصل الأول: عملية البحث والمنهجية

المنهجية

ركزت هذه الدراسة على البعد الإستراتيجي للساحة الإسرائيلية - الفلسطينية، كما ركزت على الجوانب الأمنية والسياسية. ويجب التأكيد هنا بأنه لم يتم تحليل الساحة السياسية والاجتماعية في إسرائيل، وكذلك القضايا الأخلاقية والأيديولوجية المرتبطة بذلك.

استندت الدراسة إلى تحليل ستة سيناريوهات تعكس وضع تتلاقي فيه البدائل المختلفة بالنسبة لإسرائيل مع ثمانية أوضاع أساسية، تم أيضاً تصنيفها في ثلاثة أبواب رئيسية:

أ- الساحة الفلسطينية – ثلاثة أوضاع رئيسية: كيان (سلطة أو دولة) فلسطيني فعال متعاون مع إسرائيل، كيان فلسطيني فعال ومعادٍ لإسرائيل، وكيان فلسطيني غير فعال.

ب- الساحة الإقليمية (مع التركيز على مصر والأردن) – هناك وضعان أساسيان: دول تتبنى سياسة إيجابية وتتعاون مع إسرائيل، ودول تتبنى سياسة معادية - تشجع شن الأعمال العدائية من أراضيها ضد إسرائيل، أو لا تكترث بها.

ت- الساحة الدولية – ثلاثة أوضاع أساسية: دول إيجابية تتعاون مع إسرائيل ودول معادية لها ودول لا مبالية.

هناك بين الأوضاع الرئيسية في الأبواب الثلاثة علاقات متبادلة، وروابط وتداعيات فيما بينها. ومع ذلك، فإن نقطة الانطلاق في العمل، كانت تقوم على أن الأوضاع الأساسية على الساحتين الإقليمية والدولية، تتأثر بالأوضاع الأساسية على الساحة الفلسطينية، بشكل أكثر وضوحاً من تأثير الساحات الإقليمية والدولية، على الأوضاع الأساسية في الساحة الفلسطينية.

السيناريوهات

لقد تم اختيار أسماء السيناريوهات وفقاً للبدائل الإسرائيلية:

أ- استمرار الوضع السياسي الإقليمي القائم (الوضع الراهن - إدارة الصراع).

ب- تسوية دائمة على أساس حل الدولتين.

ت- خطوة إسرائيلية منسقة أو منفردة، للانفصال السياسي والإقليمي عن الفلسطينيين.

ث- ضم الكتل الاستيطانية والمنطقة (ج).

ج- دولة واحدة – مع حقوق كاملة للفلسطينيين.

ح- دولة واحدة - مع حقوق محدودة / جزئية للفلسطينيين.

وعملياً، فإن هناك احتمال لحدوث سيناريو سابع وهو، إعادة السيطرة العسكرية الإسرائيلية مرة

أخرى على الضفة الغربية. وقد قررنا أن نتعامل مع هذا السيناريو كنتيجة للتطورات التي قد تحدث بسبب بعض السيناريوهات.

تحليل السيناريوهات – التأثُّر بالأوضاع الأساسية، التأثيرات المتبادلة

لقد تم تنفيذ التحليل على مستويين: تأثير الأوضاع الأساسية على البدائل الإسرائيلية، وتأثير البدائل على الأوضاع الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أخذ تحليل التأثير والتأثُّر بعين الاعتبار الديناميات القائمة في الواقع في ساحة الصراع، وكذلك الانتقال المحتمل من وضع أساسي إلى آخر، ومن سيناريو إلى آخر أيضاً.

السيناريو ١: الديناميات والانتقال بين الأوضاع الأساسية على الساحة الفلسطينية

يضم كل سيناريو: 1- الخصائص، 2- احتمال الحدوث، 3- تحليل التأثُّر بالأوضاع الرئيسية الثلاثة للكيان الفلسطيني (إيجابي وفعال، معاد، غير فعال)، 4- تحليل التأثُّر بالوضعين الرئيسيين على الساحة الإقليمية (إيجابية أو معادية)، 5- تحليل التأثُّر بالأوضاع الثلاثة الأساسية على الساحة الدولية (إيجابية ومعادية وغير مبالية).

وبالنسبة لقطاع غزة، فقد تم طرح موضوعه كقضية ذات أهمية بالغة، بالنسبة لكل واحد من السيناريوهات، وذلك على الرغم من أن الدراسة قد ركزت على الضفة الغربية. فقطاع غزة يشكل

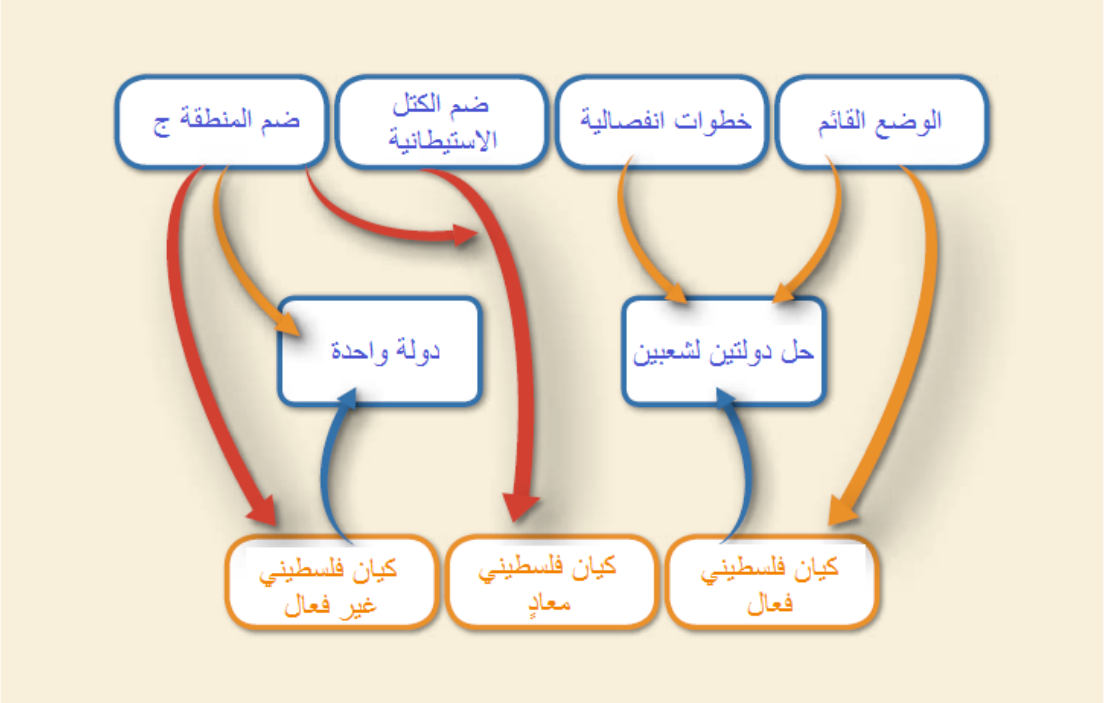

السيناريو ٢: الانتقالات المحتملة بين مختلف السيناريوهات والعلاقة بين السيناريوهات وبين الأوضاع الأساسية للكيان الفلسطيني

عنصراً مخرباً محتملاً، لأي خيار للتقدم في الاتفاقات السياسية بين إسرائيل وبين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية.

وتعكس السيناريوهات العلاقات المتبادلة بين البدائل الإسرائيلية وبين الأوضاع الأساسية على الساحة الفلسطينية، وعلى الساحتين الإقليمية والدولية. وتتأتى هذه الأوضاع من مختلف الديناميات والتطورات المحتملة في ظروف الساحة الفلسطينية ومن الخطوات الإسرائيلية.

وقد تعامل التحليل مع الأوضاع الأساسية بوصفها واقع قائم، وكان الافتراض هو أنه سيكون للسياسة الإسرائيلية تأثير (متفاوت)، على الأوضاع الأساسية، إلا أنه كان هناك تقدير أيضاً، بأنه سيكون لما يحدث على الساحة الفلسطينية بالذات تأثير أكبر بكثير على التطورات في هذه الأوضاع. كما أن سياسات الدول العربية الكبيرة، ودرجة الاهتمام التي تعيرها الساحة الدولية للمزاج السائد في هذه الساحة، ستؤثر على الأوضاع الأساسية.

ولهذا السبب فقد تم تحليل مختلف التوجهات على الساحة الفلسطينية الداخلية، وتمت دراسة تأثيراتها المحتملة. فتغيير الوضع الأساسي في السلطة الفلسطينية، من سلطة فعالة ومتعاونة مع إسرائيل إلى وضع تصبح فيه معادية لها أو سلطة غير فعالة، هذا الوضع يمكن أن يكون نتيجة لمجموعة واسعة من الأسباب الداخلية، (التي يمكن لبعضها كما سبق القول، أن يكون متأثراً بالسياسة الإسرائيلية وبالتطورات الإقليمية). ومع ذلك فإن بوسع عدد من التطورات الرئيسية المحتملة، أن تنقل السلطة الفلسطينية من الوضع الذي تكون فيه فعالة ومتعاونة بشكل مقبول، إلى وضع يطرأ فيه تراجع ملحوظ

على مستوى أدائها وتبنّيها خصائص معادية لإسرائيل وهي: اندلاع عملية احتجاجات شعبية ضد السلطة الفلسطينية، حدوث صراع وراثة في اليوم الذي يلي محمود عباس كرئيس للسلطة الفلسطينية، فشل عملية المصالحة بين فتح وحماس، تعميق الانقسام بين قطاع غزة والضفة الغربية، تعاظم قوة حماس ونجاحها في الصراع ضد حركة فتح والسلطة، إجراء انتخابات في السلطة وصعود حماس، أو أية جهة أخرى معادية لإسرائيل إلى سدة الحكم على الساحة الفلسطينية.

الاحتجاجات الشعبية ضد قيادة السلطة الفلسطينية (احتمال متوسط) – ولها أسبابها، مثلاً فقدان التأييد في أوساط الجمهور، والتآكل الكبير في شرعيتها هو أمر بات قائماً، على الرغم من أن هذه ليست شروطاً ضرورية، وتدهور الوضع الاقتصادي، وفقدان سيطرة السلطة – المدنية والأمنية، وتزايد حجم النشاط التخريبي للمنظمات المعارضة، خصوصاً حركة حماس، وتآكل الحافز لدى أجهزة الأمن الفلسطينية وضرب التنسيق الأمني مع إسرائيل أو وقفه، والتدخل المتزايد من جانب الجهات التي ترى في نفسها مرشحة للحلول محل القيادة الحالية (مثل التنظيم، وأصحاب المناصب الكبيرة في الأجهزة الأمنية، أو جهات فلسطينية أخرى، خارج المنظومة الفلسطينية القائمة)، وتزايد الاحتكاك بين قوات الأمن الإسرائيلية وعناصر فلسطينية، والعدد المتزايد من الإصابات بين الفلسطينيين، نتيجة للاضطرابات الداخلية والصدام مع قوات الأمن الإسرائيلية، على خلفية التصعيد في الواقع الأمني.

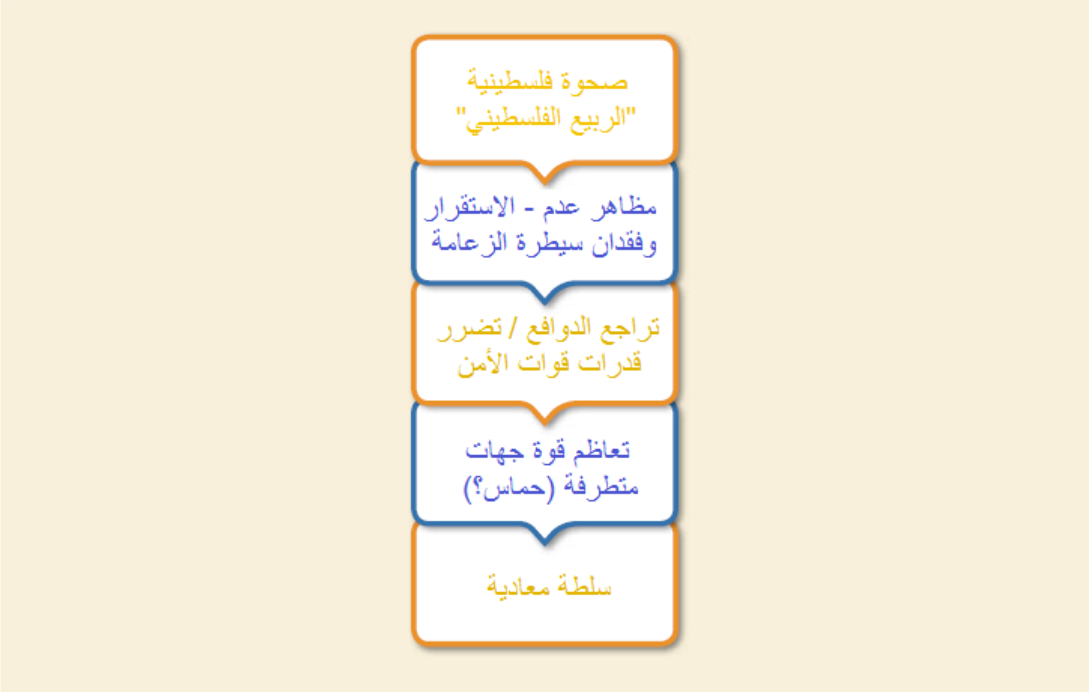

السيناريو ٣: تطور الأوضاع الأساسية على الساحة الفلسطينية نتيجة لظروف هذه الساحة

صراع الوراثة (احتمالية عالية) – يمكن لهذا السيناريو أن يتطور، بسبب مرض عباس (مثل إصابته بغيبوبة) أو وفاته، أو قراره بالاستقالة، أو حدوث فشل آخر في العملية السياسية – في حال تم استئناف المفاوضات (ربما بهدف العمل على دفع الحل الدائم أو ربما في أعقاب مبادرة أمريكية لتحقيق «الصفقة

النهائية»)، وفشل آخر في مسيرة التسوية الذي سيكون معناه نهاية طريق عباس السياسي، والعمل لترسيخ شرعية قيادة السلطة عن طريق التشدد في الخط ضد إسرائيل، وانهيار النظام العام (على يد حركة حماس)، ووقوع أحداث عنف (وتدهورها بسبب ارتفاع الإصابات)، وانهيار سيطرة السلطة على قوات الأمن التي قد تنضم للمعارضة وتشارك في أعمال العنف، وتشكيل قيادة بديلة، إيجابية أو معادية، أو فقدان الاستقرار لفترة طويلة، وحدوث حالة من الفراغ الذي تدخل إليه جهات متطرفة من نمط حماس، وانهيار السلطة.

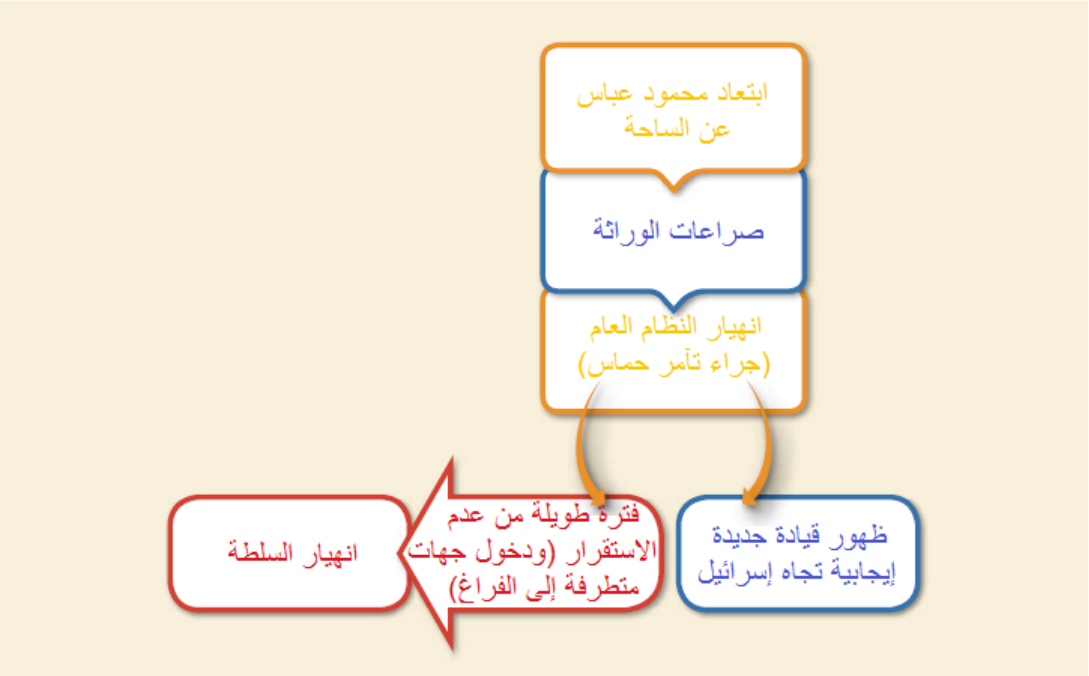

السيناريو ٤: بدء صراع الوراثة

فشل عملية المصالحة بين فتح وحماس (احتمالية عالية) – بسبب عدم تنفيذ التوافقات التي تم التوصل إليها في القاهرة، بين الحركتين في 12تشرين الأول / أكتوبر 2017، والتردد من جانب الرئيس عباس، لإلغاء العقوبات التي فرضتها السلطة على قطاع غزة، والصعوبة التي تواجهها السلطة الفلسطينية، في ضمان استمرار تشغيل عشرات آلاف الموظفين من حركة حماس في قطاع غزة، وعدم الاتفاق بين حركتي حماس وفتح على إجراء انتخابات عامة للبرلمان (المجلس التشريعي) وللرئاسة. وهناك عناصر توتر أخرى بين الحركتين، مثل عدم الاتفاق على موضوع تمثيل حماس في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ورفض حركة حماس التخلي عن سلاحها، ونقل الصلاحيات الأمنية في قطاع غزة إلى السلطة الفلسطينية. والتقدير هو أن حماس تريد استغلال عملية المصالحة لبناء شرعية لنفسها، للسيطرة على الساحة الفلسطينية، في الوقت الذي تتمسك فيه حركة فتح وقيادة السلطة بسيطرتهما على المؤسسات، وإصرارهما على حماية نفوذهما ومراكز القوى الخاصة بهما.

السيناريو ٥: فشل عملية المصالحة

إجراء انتخابات في السلطة (احتمالية متدنية) – الخصائص الرئيسية التي ستقود إلى هذا التطور هي: نجاح اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، قرار الرئيس عباس أو أي زعيم آخر بإجراء انتخابات، في ظل الجمود السياسي، بهدف طرح خيار سياسي بديل على الاستفتاء أمام الجمهور الفلسطيني، فوز حركة حماس أو أي جهة معادية أخرى في إطار الانتخابات بالأغلبية في البرلمان. وإذا ما حدث ذلك فعلاً فإنه ستنشأ حالة من عدم الاستقرار الداخلي – حيث ستعارض حركة فتح ذلك. ومن المتوقع أن تحدث خطوات للرد من قبل إسرائيل، وذلك في ظل تصاعد العنف ضدها جراء الأزمة على الساحة الفلسطينية، وهذه الإجراءات بدورها ستزيد الدافع لدى الفلسطينيين للقيام بأعمال عنف وبدء جولة جديدة من التصعيد.

ترسيخ سلطة فعالة وإيجابية – الخصائص الرئيسية التي ستقود إلى ذلك هي: قيادة مستقرة ومسؤولة (حتى بعد صراع الوراثة)، الأداء المقبول من قبل مؤسسات السلطة وقوات الأمن الذي سيكون فعالاً ضد الإرهاب وفرض القانون والنظام. والدافع للاستمرار في المحافظة على سلطة مسؤولة ومستقرة وفعالة يأتي نتيجة لعدة أمور:

1) احتواء وتحييد كل المحاولات من جانب حركة حماس لتقويض الاستقرار.
2) الاستقرار الاقتصادي (عن طريق الدعم الخارجي أيضاً).
3) مصالح البقاء ومصالح شخصية للكثيرين من زعامة السلطة الفلسطينية، في المحافظة على ما هو قائم.
4) إدارة أمريكية تُظهر التفهم للاحتياجات الفلسطينية وتشجع المسيرة السياسية.
5) مسيرة سياسية وبدائل مؤكدة لكلا الطرفين خلالها.
6) استعداد دول المنطقة للمساهمة في العملية السياسية وتقديم غطاء لها.

7) شرعية جماهرية للقيادة الفلسطينية وللخطوات التي تقوم بها.
8) مستوى متدني من العنف.

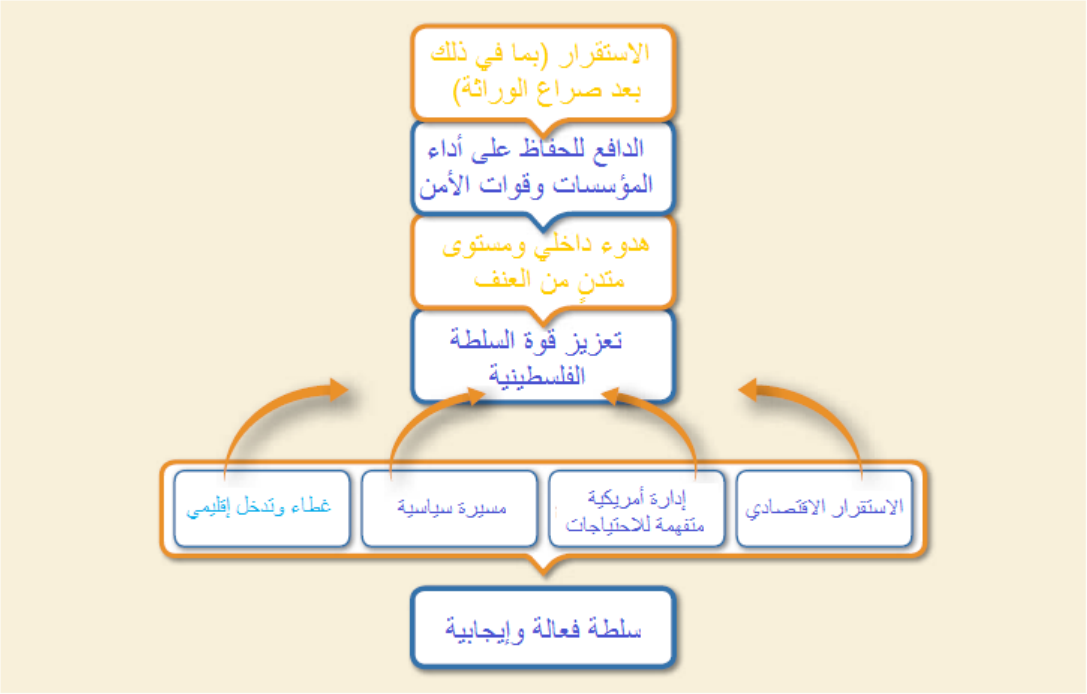

السيناريو ٦: ترسيخ سلطة فاعلة وإيجابية

وقد ينتج عن التطورات على الساحة الفلسطينية تطوران آخران، لديهما فرصة متدنية للتحقيق:

أ- انهيار متعمَّد للسلطة، بسبب غياب الأفق السياسي، وفي ظل الحاجة لمواجهة فقدان الاهتمام الإقليمي والدولي بالموضوع الفلسطيني. ويمكن لهذا الوضع أن يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار وتعزيز العنف ضد إسرائيل.

ب- انفصال متعمَّد من قبل السلطة الفلسطينية عن قطاع غزة أو انفصال قطاع غزة عن السلطة وتعميق الانقسام بين الكيانين الفلسطينيين.

التهديدات ومنهجية تحليلها

لقد تم تصنيف التهديدات الأمنية في ثلاث فئات رئيسية:

أ- الإرهاب المنظم.

ب- العنف الممارس من قبل جهات رسمة – من قبل السلطة الفلسطينية أو من قبل جهات رسمية خارجية.

ت- النضال الشعبي – المظاهرات العنيفة وأعمال خرق النظام.

هذا وتم تحديد قوة وخطورة كل واحد من هذه التهديدات وفق المتغيرات الآتية: حجم التهديد –

هل أن هذا التهديد يتركز على منطقة معينة أو مرتبط بسياق معين، أم أن الحديث يدور عن تهديد شامل وواسع، التواتر (التكرار) والراهنية، والهدف الذي يتعرض للتهديد - لجهة المواقع الإستراتيجية والمراكز السكانية في إسرائيل، واحتمال تنفيذ هذه التهديدات.

وقمنا بدراسة قوة التهديدات بالنسبة لقدرة الرد الإسرائيلي. التهديدات الخطيرة – أي التهديدات التي لا يوجد رد إسرائيلي كاف عليها، في مقابل التهديدات التي تتراوح بين الخطورة المتوسطة والمتدنية التي يكون الرد الأمني عليها كافياً (وإن لم يكن كاملاً).

ويمكن عرض التهديدات وفق ظروف الساحة الفلسطينية، في إطار الالتزام الذي تبديه السلطة الفلسطينية (هل هي معادية لإسرائيل أو أنها تتعاون معها) ولجهة مستوى أدائها (فعالة أو فاشلة). والدمج بين السلطة المعادية والفاشلة هو الأكثر خطراً من وجهة النظر الإسرائيلية، في حين أن السلطة الفعالة والإيجابية / المتعاونة مع إسرائيل هو أمر حيوي جداً بالنسبة لها.

السيناريو٧: قوة التهديد وفق ظروف الساحة الفلسطينية

الرد على التهديدات

لقد تراوح التعامل مع الرد على التهديدات في السيناريوهات المختلفة، بين عناصر ونماذج عمل رئيسية وثابتة في الرد الإسرائيلي، وبين الردود الخاصة على حادث ما أو تطور معين. ويضاف إلى ذلك عامل التعاون الأمني في ثلاث دوائر: في الدائرة الأولى - مع الفلسطينيين. في الدائرة الثانية – مع الدول المجاورة المتاخمة لإسرائيل – مصر والأردن. وفي الدائرة الثالثة - أطراف ثالثة وجهات دولية، قد تكون على علاقة بالترتيبات الأمنية التي سيتم التوافق عليها بين إسرائيل وبين الفلسطينيين، في إطار اتفاق كامل أو جزئي.

وأخذ تحليل الرد على التهديدات في السيناريوهات المختلفة، أخذ في الحسبان التواتر (التكرار) بين الرد نفسه وبين الأوضاع الأساسية والسيناريوهات: من شأن الردود الإسرائيلية على التهديدات أن تؤثر على الأوضاع الأساسية / أداء الكيان الفلسطيني، وهذه بدورها قد تؤثر على السيناريوهات،

وعلى إمكانية الانتقال من سيناريو إلى آخر. وهذا هو الحال أيضاً فيما يتعلق بالأوضاع الأساسية / الأداء الخاصة بالسلطة الفلسطينية التي قد تؤثر على خطورة التهديدات وتكرارها والانتقال بين السيناريوهات، وهو ما يقتضي ردوداً إسرائيلية قد تؤثر من جانبها على الأوضاع الأساسية وعلى السيناريوهات، وهكذا دواليك.

الفصل الثاني:

السيناريوهات والتحديات الإستراتيجية

وخصائص الرد الإسرائيلي

البدائل الستة التي تشكل أساس السيناريوهات في إطار هذه الدراسة

1. استمرار الوضع السياسي – الإقليمي القائم.
2. حل دولتين لشعبين.
3- خطوات للانفصال السياسي والإقليمي عن الفلسطينيين عبر اتفاقات انتقالية أو إجراءات منفردة.
4. ضم الكتل الاستيطانية وكامل المنطقة (ج).
5. دولة واحدة مع حقوق متساوية للفلسطينيين.
6. دولة واحدة من دون حقوق متساوية للفلسطينيين.

السيناريو٨: على مفترق اتخاذ القرار: بين الانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة وبين تنفيذ إجراءات للإعداد لواقع الدولتين

كل السيناريوهات تتطرق إلى الساحة الفلسطينية في الضفة الغربية الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. أما قطاع غزة، الواقع تحت سيطرة حماس وليس تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، أو إسرائيل التي لا تنوي ترارها من جديد، فهو لا يُعتبر جزءاً لا يتجزأ من السلطة. ونقطة الانطلاق للعمل هي أن قطاع غزة سيستمر في البقاء ككيان شبه دولة، مستقل تحت سيطرة حماس، ومنفصل عن الضفة

الغربية المحكومة من قبل السلطة الفلسطينية.

الأوضاع الأساسية التي تم تحليل السيناريوهات بالنسبة لها – قسم منها موجود في الواقع الراهن، بينما نجد أن بعضاً آخر قد يتحقق نتيجة للتطورات الداخلية على الساحة الفلسطينية، ونتيجة للسياسة الإسرائيلية، أو نتيجة للتطورات الإقليمية والدولية التي ستؤثر على الساحة الفلسطينية وعلى إسرائيل. وبعض هذه السيناريوهات تقوي أو تضعف الأوضاع الأساسية القائمة، ومن شأن بعض آخر أن يقوي أوضاع أساسية إشكالية جداً مثل كيان فلسطيني معادٍ أو غير فعال.

السيناريو1:

استمرار الوضع السياسي - الإقليمي القائم (إدارة الصراع)

الخصائص

بداية، عدم إجراء المفاوضات هو نتيجة لغياب الرغبة لدى أحد الطرفين أو كليهما. وعلى هذه الخلفية قد يكون هناك غياب للدافع لدى الفلسطينيين للعودة إلى طاولة المفاوضات وتمسكهم بإستراتيجية تدويل الصراع (الذي يؤدي إلى تصليب المعارضة الإسرائيلية للتقدم في مسيرة المفاوضات)، أو تفضيل الحكومة الإسرائيلية للوضع الراهن، وذلك بسبب المخاطر الكامنة، وفق رؤيتها، في الخيارات الأخرى. وهناك عوامل أخرى قد يكون منها غياب التأثير الدولي الجدي على ما يجري – ضعف المجتمع الدولي وعدم الاكتراث الذي يبديه، وكذلك الغطاء (الصامت أو العلني) الذي تقدمه إدارة ترامب للخيار الإسرائيلي، في ظل غياب القدرة على تحريك عملية إقليمية بديلة للعملية الثنائية الإسرائيلية – الفلسطينية. وهذه العناصر، وكل دمج بينها، سيسهل على الأطراف البقاء في «المنطقة المريحة» الخاصة بكل منها، والتمسك بإستراتيجيات العمل التي لا تتطلب القيام بأي تغيير. والتمسك الفلسطيني بإستراتيجية التدويل يعمق من نقص الثقة بالمسار السياسي. وفي المقابل فإن استمرار السياسة الإسرائيلية التي تشتمل على فرض قيود على الفلسطينيين إلى جانب استمرار البناء في المستوطنات لا تسمح بحصول تقدم سياسي.

وفي هذا الواقع، يجب الافتراض بأنه سيزداد الضغط، من جانب بعض مراكز القوى على الساحة السياسية الفلسطينية، على رئيس السلطة الفلسطينية، وعلى القيادة الفلسطينية الموالية له لتبني سياسية صدامية مع إسرائيل. والعناصر المؤثرة تتمثل في وضع ومكانة السلطة الفلسطينية على الساحة الدولية، وخصوصاً في ظل سياسة إدارة ترامب في الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك فشل محاولة تحقيق انطلاقة في المصالحة على الساحة الفلسطينية في أعقاب التفاهمات بين فتح وحماس (اتفاق القاهرة في تشرين الأول / أكتوبر 2017) حول إقامة حكومة توافق وطني ونقل إدارة قطاع غزة إلى أيدي السلطة. والصعوبة التي تواجهها السلطة على صعيد تحسين الوضع الاقتصادي للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، والاتهامات الشديدة في موضوع الفساد المستشري في صفوف السلطة، والشرعية المتآكلة للقيادة – كل هذه الأمور قد تتسبب في استمرار مظاهر الاحتجاج ضد السلطة، وخصوصاً المطالبة بالكف عن التنسيق الأمني مع إسرائيل. وعملياً فإن التنسيق قد تم تقليصه، على خلفية التصعيد في أحداث العنف وفي أعمال الشغب العنيفة، وبشكل خاص مقتل شرطيين إسرائيليين في جبل الهيكل

(الحرم القدسي) في تموز / يوليو 2017، واستمراراً بعد ذلك بسبب محاولات المصالحة الداخلية الفلسطينية واعتراف الرئيس ترامب بالقدس كعاصمة لإسرائيل.

ومن جهة أخرى، إن لقيادة السلطة الفلسطينية ولمسؤولي الأجهزة الأمنية التابعة لها دوافع كبيرة، لضمان استمرار وجودها. إذ يُنظر إلى البدائل (المتوقعة) على أنها ستكون إشكالية جداً وأقل استقرار. إضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يقف المجتمع الدولي، وكذلك العرب، إلى جانب السلطة الفلسطينية عند حدوث أزمة شديدة ويمنعون انهيارها، وذلك عن طريق ممارسة الضغط على إسرائيل أيضاً، للحيلولة دون حصول حالة فوضى على الساحة الفلسطينية ومنع تآكل خيار حل الدولتين.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب الافتراض بأن هناك دافعاً إسرائيلياً للحفاظ على السلطة الفلسطينية وتقويتها، سواء كان ذلك لجهة الأجهزة الأمنية التابعة لها، أو لجهة ترسيخ التعاون معها، أو لجهة قدرتها الاقتصادية. والتقدير هو أن إسرائيل ستواصل العمل لتنفيذ مشاريع اقتصادية مشتركة مع السلطة الفلسطينية، وستساعد وستدعم تطوير البنى التحتية (مع التركيز على الطاقة والمياه)، وستحافظ على خيار تشغيل عمال فلسطينيين في إسرائيل وفي المستوطنات، حتى أنها ستتطلع إلى زيادة عدد تصاريح العمل للفلسطينيين. وإلى جانب ذلك يجب افتراض الاستمرار في عمليات البناء في المستوطنات وفي القدس الشرقية، وكذلك محافظة إسرائيل على حرية عملها الأمني في المناطق (أ). والسيطرة الإسرائيلية على المنطقة (ج)، والنظام الأمني الذي ستفرضه إسرائيل على الأرض، سيستمران في التأثير والتضييق على طبيعة الحياة اليومية للكثير من الفلسطينيين، إلا أنه يجب الافتراض بوجوب وجود جهد إسرائيلي، لتقليص مستوى الاحتكاك عن طريق تخفيض عدد الحواجز (بما ينسجم مع الوضع الأمني) وتحسين البنى التحتية في المعابر بين الضفة الغربية وإسرائيل.

إمكانية حدوث هذا السيناريو

التقدير هو أن سيناريو استمرار الوضع القائم ذو احتمالية عالية للحدوث مقارنة بالسيناريوهات الأخرى، وذلك لأنه يشكل ما يشبه منطقة مريحة لكل من الجانبين، حيث لا يُطلب منهما في هذه الحالة اتخاذ قرارات مصيرية. والتراجع في احتمال حدوث هذا السيناريو هو أمر ممكن، في حال حصول تغيير كبير في الظروف على الساحة: من جانب أول، حدوث تصعيد في الأحداث يؤدي إلى معركة أمنية. ومن ناحية ثانية، طرح مبادرة أمريكية تشكل ضغطاً شديداً على الطرفين، لتليين شروطهما للعودة إلى المفاوضات، أو تحريك مبادرة إقليمية تستند إلى تغيير النظام الإستراتيجي على الساحة الإسرائيلية – الفلسطينية في المنطقة كلها (وذلك أيضاً عن طريق تواجد مكثف للمملكة العربية السعودية لدعم هذه العملية). كذلك الحال، يمكن لهذا أن يحدث في حال حدوث المصالحة على الساحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس. وهناك عامل آخر للتغيير، وهو قد يكون حدوث تغيير على صعيد السياسة الداخلية في إسرائيل، قد يجد تعبيراً عنه في إقامة حكومة جديدة، تشجع الفلسطينيين على العودة إلى

طاولة المفاوضات.

تأثير الأوضاع الأساسية على الساحة الفلسطينية على هذا السيناريو

كيان فعال وإيجابي – في واقع الكيان الفلسطيني الفعال، يجب افتراض استمرار الواقع القائم مع تأرجح في مستوى العنف، واندلاع المواجهات وتطور موجات العنف – من نمط الموجة التي بدأت أواخر عام 2015. وستكون لقوات الأمن الإسرائيلية القدرة على احتواء الأحداث، والاستمرار في جهود القضاء على البنى التحتية الإرهابية ومنفذي العمليات الفردية. وستواصل الأجهزة الأمنية الفلسطينية العمل وفق الصيغة الراهنة، ولو من أجل ضمان بقاء السلطة الفلسطينية ومنع اندلاع الاحتجاجات العنيفة، والمقاومة المسلحة ضدها هي نفسها. ومن شأن التقدم في عملية المصالحة بين فتح / السلطة الفلسطينية وبين حماس، أن يعزز موقع السلطة الفلسطينية، وأن يحسن أداءها المؤسساتي، بشكل يفسح أمام إسرائيل مجالات كبيرة، للمرونة فيما يتعلق بصلاحيات السلطة الفلسطينية وحرية عملها، حتى في بعض الأماكن في المنطقة (ج). ومن أجل ذلك على إسرائيل أن تمتنع على توسيع المستوطنات خارج الكتل الاستيطانية، وأن تشجع أيضاً عمل الفلسطينيين في إسرائيل، ودعم الاقتصاد الفلسطيني، وتخفيض مستوى الاحتكاك اليومي مع السكان.

كيان معادٍ – وهو ما يعني أن السلطة تعمل ضد إسرائيل على الساحة الدولية، وتشجع التحريض ضدها، وخصوصاً من جانب جهات غير محسوبة بشكل مباشر على أجهزة السلطة، ودون أن تبذل أي جهد لإحباط العنف والإرهاب ضد إسرائيل. وفي مثل هذه الظروف، يجب الافتراض أنه سيحدث ارتفاع في مستوى العنف والاحتكاك في الضفة الغربية، بين الجيش الإسرائيلي وبين العناصر الإرهابية والجماعات الفلسطينية المسلحة، وزيادة احتمالات حدوث تدهور يخرج عن نطاق السيطرة، وضرب دور أجهزة الأمن الفلسطينية ومستوى التعاون الأمني (المحدود أصلاً) مع إسرائيل. وفي هذه الظروف قد تفقد السلطة الفلسطينية السيطرة، حتى لو كان العنف غير موجه يوجه ضدها، ويتلاشى الاستقرار، وهي ستجد صعوبة في احتواء موجة العنف، وفي إعادة الوضع إلى سابق عهده.

كيان غير فعال – من المتوقع، في حال وجود سلطة غير فعالة، أن يحدث انهيار في المنظومة الفلسطينية، وارتفاع حاد في مستوى العنف والإرهاب. وقد يؤدي تطور كهذا إلى حدوث فوضى في الضفة الغربية. وستضطر إسرائيل عندها إلى العمل في عمق المنطقة بهدف تفكيك البنى التحتية للإرهاب وإحباطه، وهو ما سيؤدي إلى حدوث احتكاك كبير جداً مع السكان المحليين، ومع أجهزة الأمن الفلسطينية والميليشيات المسلحة. وكلما ازدادت قوة الإرهاب وفقدت السلطة قدرتها على ضبط أحداث العنف والإخلال بالنظام العام، ازدادت احتمالات السيطرة العسكرية الإسرائيلية على الضفة الغربية، وكذلك التواجد العسكري المتعاظم في أجزاء من الضفة لفترة زمنية طويلة. وتطور كهذا سيعني عملياً، وإن لم يكن بشكل رسمي، إلغاء اتفاقيات أوسلو والعودة إلى واقع الصراع العنيف، في صيغة مشابهة لما حدث خلال الانتفاضة

الثانية (التي اندلعت عام 2000). ومن المتحمل في مثل هذه الحالة، أن يتم الانتقال إلى سيناريو إعادة السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية، ومن هناك الانتقال أيضاً إلى ضم المنطقة (ج) أو بما يتجاوز ذلك (وهو احتمال أقل بكثير).

تأثير استمرار سيناريو «الوضع القائم» على الأوضاع الأساسية

إن استمرار الوضع القائم سيُضعف السلطة الفلسطينية، ولو كان ذلك بسبب تآكل شرعيتها في نظر السكان المحليين (وهو التوجه القائم)، والصعوبة المتزايدة أمام أجهزة الأمن الفلسطينية، للاستمرار في المحافظة على تعاون شامل ومستقر مع قوات الأمن الإسرائيلية. وبالنظر إلى استمرار الطريق المسدود في العملية السياسية، وواقع اليأس والإحباط في أوساط السكان الفلسطينيين، فإن نشطاء من أجهزة الأمن الفلسطينية، ولاسيما المستويات الصغيرة والمتوسطة، قد يصطدمون بصعوبات متزايدة في احتواء النقد والإحباط في الشارع الفلسطيني، وذلك إلى جانب التآكل المتواصل في المصالح الفلسطينية جراء مواصلة التنسيق الأمني. وقد يقود استمرار الوضع القائم السلطة الفلسطينية إلى تشديد إستراتيجية تدويل الصراع إلى درجة تحولها إلى كيان معادٍ.

وقد تجد السلطة الفلسطينية نفسها وقد انزلقت إلى وضع الشلل، جراء حدوث أزمة شديدة مثل ابتعاد محمود عباس عن الساحة. واندلاع مواجهات عنيفة وشديدة بين ميليشيات مسلحة من مختلف فصائل حركة فتح، مع أجهزة الأمن التابعة للسلطة، وانهيار عملية المصالحة بين فتح حماس، ومحاولة حماس السيطرة على الساحة الفلسطينية – إلى درجة حدوث مواجهة عنيفة مع السلطة. وكذلك حدوث إضرابات شاملة في القطاع العام واضطرابات في مخيمات اللاجئين بسبب الضائقة الاقتصادية.

تأثير الأوضاع الأساسية في الساحة الإقليمية على سيناريو «الوضع القائم»

قد يؤدي الجمود السياسي المتواصل إلى تعريض القيادتين في كل من مصر والأردن لضغط متعاظم من جانب الجماهير في البلدين، والتي هي في الأساس ناقدة لإسرائيل ومعادية لها. والمصلحة المصرية في العودة إلى لعب دور إقليمي مؤثر، وإيجاد دور قيادي في عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية، هي التي توجه الرئيس عبد الفتاح السيسي لاتخاذ مبادرات، وأبرزها عملية المصالحة بين فتح وحماس، التي تم في إطارها التوصل إلى تفاهمات بين الحركتين، في موضوع نقل الصلاحيات المدنية في قطاع غزة إلى حكومة الوفاق الفلسطينية، ونقل السيطرة على المعابر الحدودية إلى أجهزة الأمن التابعة للسلطة. وبغطاء من الإدارة الأمريكية، مارست القاهرة ضغوطها، سواء على حماس أو على محمود عباس، بهدف بلورة التفاهمات. ومن الممكن أن يتم لاحقاً ممارسة الضغط على إسرائيل لتغيير الواقع الراهن (واقع الحصار الأمني المفروض على قطاع غزة). ومع ذلك فإنه في هذه المرحلة، وبسبب المصالح الإستراتيجية المشتركة بين إسرائيل ومصر، وإسرائيل والأردن، فإنه من غير المتوقع حدوث

أزمة حادة نتيجة الجمود السياسي، ومن غير المتوقع أن تنتقل مصر والأردن إلى المعسكر الإقليمي المعادي لإسرائيل.

دول مجاورة فعالة وإيجابية – إن وجود علاقات بين إسرائيل وهذه الدول سيؤدي إلى تحسين احتمالات استمرار الوضع القائم، وذلك من خلال التضييق على فرص تعاظم البنى التحتية للإرهاب الفلسطيني، وبشكل خاص القدرات العسكرية لحركة حماس، وعملياً مساعدة إسرائيل والسلطة الفلسطينية في احتواء التهديد والعمل بنجاعة ضده.

دول مجاورة معادية لإسرائيل – هذه الدول ستتيح تهريب الأسلحة، ونشاطات العناصر الإرهابية، من المناطق الخاضعة لسيادتها ضد إسرائيل. ويجب الافتراض أنه في مثل هذا الواقع ستزداد المقاومة الفلسطينية العنيفة في الضفة الغربية. وفي هذا الوضع سيكون بالإمكان أيضاً توطيد التنسيق الأمني، والتعاون ضد المنظمات الإرهابية الجهادية والتنظيمات الفلسطينية، التي ستقوم بتوسيع مجالات عملها وبناء البنى التحتية الإرهابية الفلسطينية. وقد يحدث في مثل هذه الظروف تصعيد على امتداد حدود إسرائيل، وقد يتدهور التنسيق الإستراتيجي بين إسرائيل وبين جيرانها.

الارتباط بين سيناريو «الوضع القائم» وبين الساحة الدولية

في حال وجود كيان فلسطيني فاعل وإيجابي فإنه يمكن توقع «لا مبالاة» المجتمع الدولي حيال الوضع، الأمر الذي سيجد انعكاساً له في المستوى المتدني من النشاط المبادَر إليه بهدف إحداث اختراق في المسيرة السياسية. كما أن المجتمع الدولي سيكون مستعداً للمساعدة في مشاريع البنى التحتية والتطوير الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، إلى جانب المساعدة في تحسين الأداء المؤسساتي لها، وذلك بما يخضع للتفاهمات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. كما أن الاتفاقات المرحلية في الموضوع الاقتصادي، والبنى التحتية، وحتى ادخال تغييرات متفق عليها على مكانة مناطق الضفة الغربية، سوف يحظى بالتأييد، إذا كان ذلك سيتم عبر توافقات بين الطرفين، والتي لا تتطلب المصادقة عليها في المؤسسات الدولية.

إلا أنه وفي واقع تكون فيه السلطة الفلسطينية معادية، فإنه من المهم تحديد الأمر الذي تسبب في تحولها إلى سلطة معادية، على سبيل المثال: خطوات ضم أحادية الجانب تقوم بها إسرائيل تؤدي إلى دعم دولي للسلطة. ومن المتوقع أن تكون هناك إدانة لإسرائيل بسبب ردود «غير متناسبة»، إذا ما تم اتخاذها من جانبها كخطوات استخدام للقوة ضد السلطة. كما أن هناك فرصة كبيرة أمام العمل لتبني قرارات معادية لإسرائيل في المحافل الدولية، أو أن يتم إظهار التأييد لمقترحات كهذه، والتي سيتم طرحها بمبادرة فلسطينية مباشرة أو عن طريق دول مؤيدة لها. والتقدير هو أن يتم عندئذ، في المحافل الدولية، طرح مشاريع قرارات ناقدة لإسرائيل، ومشاريع قرارات ضعيفة نسبياً ضد السلطة الفلسطينية. وفي ظروف الدعم غير المحدود لإسرائيل من جانب الإدارة الأمريكية، فإنه يمكن التقدير

أن تُبذل محاولات فعالة للتدخل ولطرح مبادرات سياسية من جانب روسيا وفرنسا، وهو أمر يتمتع بفرصة عالية للحدوث، وبدرجة أقل من جانب الصين، وربما من جانب اليابان أيضاً.

كما أنه في واقع سلطة فلسطينية غير فعالة، فإنه يمكن تقدير حدوث حركة نشطة على الساحة الدولية فيما يتعلق بهذا الوضع. وهذا النشاط سيتحرك في مجال يتراوح بين المشاورات وبين القرارات، للدفع باتجاه تواجد دولي في مناطق السلطة الفلسطينية، كمنطقة عازلة بينها وبين إسرائيل، وذلك بهدف تقليص مجال النشاط المنفرد من قبل إسرائيل.

التداعيات على الوضع الإستراتيجي لإسرائيل

يضم سيناريو الوضع القائم بين طياته خطر الانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة. ذلك أنه يوجد للأحداث وللتطورات ديناميكية خاصة لا يمكن دائماً التحكم بها من جانب اللاعبين، ولذلك فإنه يمكن للتغيرات في الواقع القائم أن تتدهور باتجاه تصعيد غير مرغوب به، سواء بالنسبة لإسرائيل أو بالنسبة للسلطة الفلسطينية. وفي حالة النظام الإقليمي القائم فإن احتمالات الاحتكاك مع الفلسطينيين عالية جداً، وهناك احتمال كبير لتآكل متزايد في مكانة قوات الأمن الفلسطينية في نظر الجمهور الفلسطيني. والإبقاء على السيطرة الإسرائيلية وفق الخصائص الراهنة، يزيد من احتمالات الاحتكاك بين السكان اليهود والفلسطينيين ويقلص احتمال تغيير الوضع في المستقبل، وذلك عندما تقرر إسرائيل أنه قد حان الوقت الإستراتيجي، من وجهة نظرها، لتغيير النظام القائم.

بإمكان إسرائيل الإبقاء على نظريتها الأمنية القائمة، ولكن في الوقت نفسه تليين خصائص النظام القائم – سواء لجهة التعامل مع الجانب الإقليمي، بشكل يفسح المجال أمام السلطة الفلسطينية للتطور والربط بالمواصلات والتواصل الإقليمي، إلى جانب الازدهار الاقتصادي وتطوير البنى التحتية. وفي ظل عدم توفر الظروف والإمكانية للتوصل إلى اتفاق سياسي فإن بوسع إسرائيل، عبر تجسيد خصائص النظام القائم، الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية، وذلك من خلال مخالفة المعادلة القائلة: إن أي تغيير على الأرض يتطلب استئناف العملية السياسية (من خلال الإبقاء على الأفق السياسي لحل دولتين لشعبين) للتوصل إلى تفاهمات مع السلطة الفلسطينية حول تحسين سيطرتها وظروف معيشة السكان الفلسطينيين.

التهديدات الأمنية والردود عليها

الإرهاب المنظم

في سيناريو استمرار الوضع الراهن، يجب الافتراض استمرار الدافع لدى حماس وفصائل المعارضة الأخرى، للعمل في الضفة الغربية ضد المستوطنات الإسرائيلية، وضد حركة الإسرائيليين على الطرقات وفي الأماكن الدينية والتراثية. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تواصل حركة حماس جهودها لتنفيذ عمليات في مناطق الضفة الغربية، وانطلاقاً منها، باتجاه إسرائيل.

في الوقت الراهن، قدرات إطلاق الصواريخ من الضفة الغربية محدودة، إلا أنه مع افتراض استمرار الوضع القائم والطريق السياسي المسدود، فإن التقدير هو أن يزداد الدافع لتطوير هذه القدرات ولاستخدامها ضد أهداف إسرائيلية حساسة – مطار بن غوريون، والتجمعات السكانية أو المنشآت الإستراتيجية في وسط البلاد.

الردود على تهديدات الإرهاب - يتكون الرد الإسرائيلي على التهديدات الأمنية من مجموعة من العناصر، ونماذج العمل الثابتة، وعناصر ونماذج عمل خاصة.

مكونات أمنية حيوية:

أ- سلطة فلسطينية مجردة من القدرات العسكرية التي يمكن أن تهدد إسرائيل.

ب- سيطرة أمنية إسرائيلية على الغلاف الخارجي للضفة الغربية.

ت- سياج أمني /عائق أمني بين إسرائيل وبين مناطق السلطة الفلسطينية - المطلوب إكمال السياج الأمني.

ث- حرية النشاط العلمياتي للجيش الإسرائيلي في كل المنطقة.

ج- الهيمنة الاستخباراتية.

ح – أهلية مستقلة على الرد، بحيث لا تكون مرتبطة بقدرات أو برغبة لاعبين آخرين.

خ- التدرجية في تنفيذ الاتفاقات / التسويات بما ينسجم مع أداء أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية.

مكونات أمنية أخرى:

أ- طرق وصول مفتوحة إلى مناطق الانتشار العسكري في حالة الطوارئ.

ب- مستوى أداء كافٍ لأجهزة الأمن الفلسطينية، في الأمن الداخلي - الشرطة وفرض القانون والنظام.

إن للتعاون الأمني بين إسرائيل وبين أجهزة الأمن الفلسطينية أهمية كبيرة، في مواجهة التهديدات الإرهابية، مع التركيز على البنى التحتية للإرهاب المنظم الخاص بحركة حماس. إضافة إلى العناصر الأساسية للرد، فإن المطلوب أن يُبذل جهد متواصل لتقييد قدرات تعاظم قوة حماس في قطاع غزة، والإبقاء على الردع مقابلها، وذلك لمنع انزلاق القدرات من قطاع غزة إلى الضفة الغربية، ومنع الحركة من تنصيب نفسها بوصفها تقود المقاومة الفلسطينية العنيفة ضد إسرائيل. كما أن للتعاون الأمني مع الأردن ومصر أهمية كبيرة لمنع الإرهاب من داخل أراضيهما، وتهريب الأسلحة، وكذلك من أجل الحيلولة دون حدوث التعاون بين حماس وبين التنظيمات الجهادية، في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين التنظيمات المحسوبة على داعش وإيران، التي تعمل داخل أراضي الدول المجاورة.

الإرهاب الشعبي

في الوضع القائم يمكن افتراض استمرار إرهاب الأفراد «العمليات الفردية» مثل عمليات الطعن

والدهس، وكذلك إطلاق النار، وخصوصاً في مناطق الاحتكاك والتماس مع حواجز الجيش الإسرائيلي ومحطات النقل والمناطق المكتظة، مثل الأماكن الدينية والتراثية، وكذلك في المناطق التي يجوبها السياح الإسرائيليون، سواء بشكل جماعي أو فردي. والظروف التي تشجع على استمرار هذا النوع من العمليات تتمثل في استمرار التحريض وتمجيد منفذي العمليات إلى جانب الإحباط المتزايد نتيجة غياب التقدم في المسيرة السياسية، وعدم وجود أفق اقتصادي شخصي في أوساط الفلسطينيين من أبناء الجيل الشاب والمثقف، بالإضافة إلى تآكل الثقة بالقيادة الفلسطينية.

إضافة إلى ذلك فإن النظام القائم يُبقي على بؤر الاحتكاك بين الجيش الإسرائيلي والسكان المحليين، وبين شرطة إسرائيل والمصلين الفلسطينيين في جبل الهيكل (الحرم القدسي)، الذي هو مكان حساس وقابل للانفجار. وإصابة فلسطينيين نتيجة للأحداث المحلية قد يتطور إلى هبة شعبية. وفي ظروف التآكل المتواصل في شرعية السلطة الفلسطينية وغياب الأفق السياسي، فإن أجهزة الأمن الفلسطينية قد ترخي حبل السيطرة. ويمكن في حالة وقوع حدث دراماتيكي، يفضي إلى عدد كبير من المصابين، يمكن أن تتطور المقاومة الشعبية ضد السلطة الفلسطينية وإسرائيل معاً. وهناك ظاهرة أخرى تشكل تهديداً قابلاً للتطور، وهي وقوع حادث تصل فيه أعداد كبيرة من الأشخاص في مسيرات، إلى حواجز الجيش الإسرائيلي وإلى المعابر مع إسرائيل. وذلك على أمل أن يفقد الجانب الإسرائيلي صبره ويقوم بردود عنيفة، الأمر الذي يتم استخدامه في وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، لإثارة موجة من الاحتجاجات الإقليمية والعالمية. وفي مثل هذه الحالة ستخدل إسرائيل في ضائقة سياسية، وستكون هدفاً للضغط المتصاعد أو الذي يمكن له أن يجبرها على ضبط ردودها وتغيير سياستها.

وفي الوقت نفسه، يجب الافتراض أن استمرار النظام القائم سيضعف السلطة الفلسطينية ويؤدي إلى تراجع أدائها المؤسساتي والأمني. وذلك بسب الضائقة الاقتصادية والتآكل المتواصل في شرعية مؤسساتها وقيادتها، بما في ذلك الانتقادات المتزايدة للتعاون الأمني مع إسرائيل، وضد فقدان القدرة على تغيير الواقع السياسي. وفي مثل هذه الشروط يمكن أن تطرأ أزمة إنسانية (بما في ذلك توجيه ضربة قاسية للبيئة وللبنى التحتية)، وهو ما يؤدي إلى تعاظم الجريمة التي قد تتحول إلى جريمة على أساس قومي.

وبدون تحسين الظروف المعيشة للسكان الفلسطينيين، فإنه من المتوقع الدخول في أزمة قاسية في الداخل، ويمكن أن يتعاظم تهديد الانفصال في أوساط العرب مواطني إسرائيل، الذين سيرون في إسرائيل مسؤولة مباشرة، عن التدهور. وعندها فإن العلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل ستتدهور، ويمكن أن تحدث أعمال شغب واسعة ومواجهات تؤدي إلى تقويض الواقع الأمني في إسرائيل من الداخل.

الردود على تهديدات الإرهاب الشعبي - بالإضافة إلى مكونات الأمن الحيوية، فإنه من أجل مواجهة الإرهاب الشعبي، وفق خصائصه المختلفة، سيكون لزاماً على إسرائيل توفير قدرات استخبارية لتغطية ومراقبة شبكات التواصل الاجتماعي، لتعقب نوايا منفذي العمليات الفردية وإحباط العمليات، إلى جانب إظهار مستوى عالٍ من الاهتمام لتقليص فرص الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين. ومن أجل

ذلك فإن التعاون الأمني مع السلطة الفلسطينية هو في غاية الأهمية. كما أن اتباع أسلوب متساهل في موضوع تراخيص العمل في إسرائيل وفي المستوطنات، والازدهار الاقتصادي وتطوير البنى التحتية، سيساعدان في تحسين الواقع الاقتصادي في الضفة الغربية. ويجب أن نضيف إلى تلك الخطوات الحاجة إلى مكافحة متواصلة للتحريض الفلسطيني ولتمجيد المخربين الأفراد الذين قُتلوا، وكذلك التعاون الأمني مع الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، من أجل الحيلولة دون اندلاع مواجهات واضطرابات في مناطق الاحتكاك.

تهديدات سياسية من جانب السلطة الفلسطينية

التقدير هو أن التهديدات الأهم من جانب السلطة الفلسطينية هي نتيجة مشتركة لنوعية ولمستوى التعاون الأمني، ومستوى الأداء المؤسسي للكيان الفلسطيني، ومستوى التحريض المؤسساتي – بما في ذلك التعامل مع موضوع جبل الهيكل (الحرم القدسي)، وكذلك الحال بالنسبة للسياسة الإسرائيلية. وعليه من المنطقي الافتراض أن سلوك إسرائيلي متساهل في كل ما يتعلق بحرية الحركة، والتطوير الاقتصادي ومستوى المعيشة في الضفة الغربية، سيؤدي إلى تقليص احتمال التهديدات من جانب السلطة الفلسطينية. وفي المقابل، فإن التراجع في مستوى التنسيق الأمني بين أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية وبين إسرائيل، وحتى وقفه، قد يوجه ضربة إلى نوعية الرد الأمني، وقد يكون من شأنه أن يؤدي إلى زيادة خطورة التهديدات الأمنية في حالة انضمام عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية إلى النشاط المعادي، إلا أنه لن يجرد إسرائيل من قدرتها على الرد. وفي حالة حدوث تراجع في مستوى التنسيق الأمني أو وقفة فإن إسرائيل ستضطر لتعزيز تواجدها ونشاطها الاستخباري والعملياتي في المنطقة (أ) والمنطقة (ب)، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى ازدياد الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين ومع أجهزة الأمن الفلسطينية.

إن التهديد الأكثر خطورة على إسرائيل يكمن في حالة حدوث فشل عميق في أداء السلطة الفلسطينية، يصل إلى درجة الفوضى في الضفة الغربية، وعندها يمكن للسلطة الفلسطينية أن تنتقل من حالة العداء إلى حالة الشلل، وهو ما قد يؤدي إلى تعاظم الجهود الأمنية الإسرائيلية في مناطق السلطة الفلسطينية إلى درجة وضع خطير يتمثل في إعادة السيطرة الإسرائيلية على كل مناطق الضفة الغربية.

وجبل الهيكل (الحرم القدسي) هو بؤرة احتكاك إشكالية جداً في المنطقة. وقد تحولت هذه المنطقة إلى مركز للاحتكاك مع إسرائيل من جانب التحالف الإسلامي أيضاً الذي يتشكل من «الحركة الإسلامية – الفصيل الشمالي» في إسرائيل، وحماس وتركيا وقطر. وتريد الدولتان الأخيرتان تقويض مكانة الأردن في جبل الهيكل (الحرم القدسي)، وترى كل منهما في حماس وفي «الحركة الإسلامية – الفصيل الشمالي» حليفتين في صراع يخرج عن الإطار الإسرائيلي – الفلسطيني، بين المعسكر السني البراغماتي، الذي يشكل كل من الأردن والسلطة الفلسطينية جزءاً منه، وبين معسكر الإسلام السياسي،

الذي تتم قيادته من قبلهما. وتشكل منظومة الاتفاقات والتفاهمات بين إسرائيل والأردن، فيما يتعلق بجبل الهيكل (الحرم القدسي)، إلى جانب التعاون الهادئ والمتواصل بين الدولتين، تشكل أساساً هاماً جداً للترتيبات الأمنية في المكان.

هذا وقد يجد الرد على التهديدات تعبيراً عنه أيضاً في اتخاذ إجراءات غير أمنية، ومن ضمنها: تقليص الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين، وتوسيع حرية العمل لأجهزة الأمن الفلسطينية (بدلاً من خطوات إسرائيلية منفردة، مثل الاعتقالات في عمق مناطق السلطة الفلسطينية)، وحرية حركة المدنيين، والتطوير الاقتصادي، والامتناع عن البناء في المستوطنات المعزولة، والحفاظ على أفق حل الدولتين، كل هذه الأمور من شأنها أن تخفف التهديدات.

السيناريو2:

حل الدولتين بالاتفاق

خصائص السيناريو

يتم في هذا السيناريو، في الضفة الغربية على الأقل، تطبيق اتفاق دائم موقع بين إسرائيل والفلسطينيين. ويمكن الافتراض أن صيغة الاتفاق الدائم ستكون مناسبة لمقترحات الحل الوسط التي قدمها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق، بيل كلينتون، والاقتراحات التي قدمها رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، ايهود اولمرت، لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وهي ستستند على الأسس الآتية:

دولة فلسطينية ذات سيادة على أساس حدود 1967، حيث ستضم إسرائيل إلى أراضيها الكتل الاستيطانية الكبيرة بالقرب من الخط الأخضر. وفي مقابل ذلك، تُنقل إلى الفلسطينيين منطقة بمساحة مساوية. أما القدس فسيتم تقسيمها، ولكن الحوض المقدس سيكون بإدارة مشتركة أو بإدارة دولية. ولن تكون هناك عودة للاجئين إلى إسرائيل أو أن يُسمح لعدد قليل جداً منهم بالعودة، إلا أن اللاجئين بمجملهم سيحصلون على تعويضات وسيتم استيعابهم وفق عدة احتمالات – العودة إلى مناطق الدولة الفلسطينية وإلى المناطق التي جرى نقلها مقابل ضم الكتل الاستيطانية، استيعابهم في الدول العربية التي يتواجدون فيها فعلاً أو الهجرة إلى دول أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تقييد تسليح قوات الأمن الفلسطينية، وهي ستعمل في مجال الأمن الداخلي فقط.

إضافة إلى الالتزامات التي يقدمها الجانبان بالامتناع عن استخدام أراضيهما لضرب الجانب الآخر، يتم الاتفاق على ترتيبات أمنية - بمشاركة إقليمية ودولية – تشتمل هذه الترتيبات على وضع قوات لحفظ السلام، وترتيبات لمنع التهريب والدخول غير الشرعي إلى الدولة الفلسطينية من دول أخرى، وبشكل خاص استمرار تواجد قوات إسرائيلية في غور الأردن لعدة سنوات ووضع قوة دولية في غور الأردن، وترتيبات لإدارة المجال الجوي والإلكتروني، بحيث تحول هذه الترتيبات دون حدوث احتكاكات. ويتم الاتفاق أيضاً على ترتيبات للتنسيق الأمني بين الجانبين، وللعمل المشترك ضد الإرهاب. وهذه الترتيبات لن تسمح بحرية العمل لقوات الأمن الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية، باستثناء تطبيق حق الدفاع عن النفس في حالات وجود تهديد فعلي على إسرائيل.

إمكانية حدوث هذا السيناريو

إن إمكانية حدوث هذا السيناريو، في هذه المرحلة، ضعيفة، بسبب الفجوات الكبيرة في مواقف الجانبين، والوضع السياسي الداخلي لكل منهما - الذي يحول دون تحقيق أي تقدم، وغياب الزعامة المناسبة لاتخاذ القرارات السياسية، من أجل الدفع باتجاه تحقيق اتفاق بين الجانبين، والانقسام الفلسطيني بين قطاع غزة والضفة الغربية، ضعف إمكانية حدوث موضوع سواء في المنطقة أو على الساحة الدولية.

ومعنى هذه الأقوال هو أن احتمالات حدوث هذا السيناريو تزداد، في حال ظهور زعامة جديدة عند أحد الجانبين، أو في كليهما معاً، عندما تقام حكومة ائتلافية تدعم حل الدولتين في الجانب الإسرائيلي، أو زعامة ذات شرعية، تكون مستعدة للإقدام على مخاطرات في الجانب الفلسطيني، وتكون هناك إمكانية لتوحيد الضفة والقطاع، ويكون هناك استعداد إقليمي ودولي للدفع باتجاه تحقيق اتفاق، وكذلك لدفع الأثمان (المالية وسواها) من أجل المساعدة في تطبيقه.

تأثير الأوضاع الأساسية في الساحة الفلسطينية

كيان فعال وإيجابي - يفترض هذا السيناريو وجود احتمال لجهة قيام كيان فلسطيني فعال وقادر على الأداء، ولجهة إقامة علاقات إيجابية بينه وبين إسرائيل على حد سواء، وذلك بشكل أكبر من بقية السيناريوهات الأخرى، لأن العلاقات مضبوطة في اتفاق يتضمن التزامات الجانبين، ولأنه من المفترض أن الاتفاق سيقلص الدافع لدى الجمهور الفلسطيني لتغيير الواقع الراهن السياسي - الإقليمي، ولأنه توجد أرضية للتعاون بين الجانبين لاسيما التعاون الأمني والتعاون الاقتصادي. وكذلك لأنه من المتوقع أن تكون المساعدة الدولية، وفق هذا السيناريو، أكثر فعالية.

هناك خطر أساسي في هذا الوضع الأساسي، وهو الهجرة غير الشرعية للفلسطينيين إلى إسرائيل (تطبيق عملي لحق العودة)، وذلك بسبب الفجوة الكبيرة في الناتج القومي للفرد بين الدولتين. والافتراض هو أنه في هذا السيناريو أيضاً، ستبقى جهات في أوساط الفلسطينيين (في الدولة الفلسطينية وخارجها) لن تقبل بالاتفاق. إلا أن حجم المبادرات للقيام بأعمال إرهابية سيكون متدنياً أكثر من حالة استمرار الوضع القائم، وستدار المعركة ضدها بالتنسيق بين الجانبين وبمساعدة منظومة أمنية إقليمية، ستضم الدول المتاخمة للدولة الفلسطينية.

كيان معادٍ - على الرغم مما ورد أعلاه، وعلى الرغم من أن الأمل متدنٍ كثيراً، بسبب التنسيق الأمني مع إسرائيل، والشرعية السياسية المتزايدة للمعسكر الذي وقع على الاتفاق معها، وذلك لأنه قد «قدم البضاعة المطلوبة منه»، على الرغم من ذلك، لا تزال هناك فرصة لسيطرة جهات معادية لإسرائيل على الدولة الفلسطينية، وتحويلها إلى دولة معادية. وفي مثل هذا الوضع الأساسي، فإنه من المحتمل أن تقوم الدولة الفلسطينية بمخالفة الاتفاق والسماح بإقامة بنية تحتية للإرهاب ضد إسرائيل، تشتمل على

قدرات مختلفة بما فيها إطلاق ذخائر بعيدة المدى، واستخدام وسائل مسيرة، والأنفاق التي تصل إلى داخل الأراضي الإسرائيلية.

إن الوسائل والأدوات المتوفرة في حوزة إسرائيل لمواجهة هذا الواقع هي: الفصل بين المجموعتين السكانيتين مما يسهل الأمر على منع تسلل المخربين ومكافحتهم، والردع عن طريق التهديد بتوجيه ضربة قاسية للبنى التحتية للدولة الفلسطينية ولاستقلالها، وخلق مصالح مشتركة، والتعاون الأمني مع دول المنطقة والمجتمع الدولي الأمر الذي يمنح شرعية لعمليات إسرائيل، واستخدام القوة العسكرية التي تمتلكها إسرائيل. ويمكن للردع أن يكون فعالاً لأنه يوجد للكيان الفلسطيني بنى تحتية يمكن أن يخاطر بفقدانها. إضافة إلى ذلك، بوسع المصالح المشتركة أن تبقى موجودة حتى مع كيان معادٍ. والنموذج على ذلك، يمكن أن نجده في العلاقات بين إسرائيل وحماس في قطاع غزة، أو العلاقات مع حكومة محمد مرسي، رجل الإخوان المسلمين في مصر. ومن المناسب أن نتعلم من هذه النماذج ونستخلص العبر منها.

وسيكون هدف استخدام القوة العسكرية، تعزيز قوة الردع وتجريد الطرف الثاني من القدرة على إلحاق الضرر بإسرائيل. وفي حالة سيناريو الاتفاق مع الفلسطينيين، الذي يتم انتهاكه بشكل فظ من قبلهم، ستكون لإسرائيل شرعية أكبر، إقليمية ودولية، لاستخدام القوة العسكرية. ومع ذلك، فإنه في مثل هذا السيناريو الذي يوجد فيه كيانان يتمتعان بالسيادة، فإن القيود السياسية على استخدام قوات الأمن من قبل إسرائيل ستكون أشد بكثير من الحالة التي تكون فيها القوة المسيطرة على المنطقة، إلا أنه، كما تدل التجربة التاريخية، فإن مثل هذا الاستخدام قد يكون ممكناً، ولاسيما في الحالات الشديدة على النحو الذي حدث في عملية «السور الواقعي» في الضفة الغربية (عام 2002، إبان الانتفاضة الثانية، حيث أعادت إسرائيل احتلال مدن الضفة الغربية من جديد)، وكذلك في العمليات الإسرائيلية ضد حماس في قطاع غزة على مدى سنوات. والفرصة لحدوث مواجهة عسكرية مباشرة بين إسرائيل وبين قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، هي فرصة متدنية، طالما أن إسرائيل ستنجح في التعاون مع دول المنطقة بهدف الإبقاء عليها منزوعة السلاح، وفق ما يقتضيه الاتفاق.

كيان غير فعال لكنه غير معادٍ – كما سبق القول، فإن الفرصة لتحقيق هذا الوضع الأساسي هي أقل بكثير من السيناريوهات الأخرى. وفي وضع كهذا، فإن جهات غير حكومية وجهات خارجية ستقوم باستخدام أراضي الدولة الفلسطينية كمنصة للقيام بعمليات ضد إسرائيل، وفي هذه الحالة سيتم بناء بنية تحتية للإرهاب في الدولة الفلسطينية التي لن تستطيع (إسرائيل) العمل ضدها، بنجاعة، وتفكيكها. وستكون المخاطر الرئيسية عندها هي شن هجمات في العمق، واستخدام الأسلحة بعيدة المدى. وفي هذه الحالة أيضاً، يجب أن نتعلم العبرة التي تم استخلاصها من مواجهة البنى الإرهابية في قطاع غزة: يمكن تحييد مخاطر من هذا النمط، مع ضرورة الإدراك أن التهديد في هذه الحالة هو أخطر من التهديد الذي مصدره قطاع غزة، وذلك بسبب القرب الجغرافي إلى المنطقة الوسطى في إسرائيل. والردع حيال الدولة الفلسطينية سيكون أقل فعالية، بسبب فقدان قدرتها على الأداء، ولذلك يجب أن يتم بناؤه (الردع) ضد اللاعبين غير الحكوميين – وهي مهمة أكثر صعوبة على التنفيذ. ولكن التعاون

مع قوات الأمن التابعة للدولة الفلسطينية سيكون ممكناً، وسيكون لزاماً على إسرائيل تقويته. وهناك طريق آخر للعمل من قبل إسرائيل وهو مساعدة الدولة الفلسطينية، بهدف تحسين أدائها، وبشكل خاص تقديم المساعدات الاقتصادية وتزويدها بوسائل مكافحة الإرهاب.

وبشكل عام فإن الأوضاع الأساسية على الساحة الإقليمية ستكون، إلى درجة كبيرة، نتيجة للتطورات الداخلية في دول المنطقة، ولتأثير اللاعبين الخارجيين، والإقليميين والدوليين، الذين هم أقوى بكثير من الدولة الفلسطينية. إلا أنه، وعلى هامش ذلك، يمكن أن يكون هناك تأثير بالذات لإقامة الدولة الفلسطينية. فعلى سبيل المثال إن النظام الأردني يرى أن الاتفاق الدائم وإقامة دولة فلسطينية سيساهمان في استقراره وذلك لأن القسم الفلسطيني بين السكان الأردنيين سيتأثر بشكل أقل من الصدامات بين إسرائيل والفلسطينيين، وعندها يزول خطر حدوث هجرة جماعية للمزيد من اللاجئين الفلسطينيين إلى الأردن. ولكن، من جانب آخر، توجد في الأردن خشية من التواصل القريب مع الدولة الفلسطينية، ومن النزعات الانفصالية على السكان الفلسطينيين في الأردن، أي ظهور تطلعات في أوساط الفلسطينيين مواطني المملكة، للاتحاد مع أبناء شعبهم وعائلاتهم في الدولة الفلسطينية.

تحليل تأثُّر هذا السيناريو بالأوضاع الأساسية على الساحة الإقليمية

دول مجاورة فعالة وإيجابية – هي عامل مهم للاستقرار، الذي بوسعه ضمان تطبيق الاتفاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، والحيلولة دون تحويل الدولة الفلسطينية إلى منصة لشن هجمات ضد إسرائيل. وهذا عن طريق العمل ضد تهريب الأسلحة، وحركة العناصر الإرهابية. والنموذج التقليدي على ذلك هو الأردن في ظل الحكم الهاشمي. ويوجد لهذا السيناريو تأثير إيجابي أيضاً على احتمال حدوث هذا الوضع الأساسي، وذلك لأن إقامة دولة فلسطينية سيساهم في استقرار الدول المجاورة، ويعزز المصالح المشتركة بينها وبين إسرائيل. هذه الدول ستعمل كمنطقة عازلة مع الدول المعادية، حتى تلك التي لا يوجد حدود مشتركة معها. وفي هذا الوضع الذي يقوم على دولتين بالاتفاق يتزايد احتمال إقامة التعاون الأمني سواء بسبب الشرعية الشعبية لمثل هذا التعاون وسواء لأن دولة فلسطينية غير فعالة ستشكل تهديداً على الدول العربية المجاورة.

دول مجاورة معادية لإسرائيل أو غير فعالة – هذه الدول ستزيد من خطورة تحويل الدولة الفلسطينية إلى منصة، لشن هجمات ضد إسرائيل، وستجعل من الصعب الحفاظ على الالتزامات الفلسطينية في الاتفاق، لجهة كل ما يتعلق بمنع تشكل بنى تحتية إرهابية، وتهريب الأسلحة وتنقل العناصر الإرهابية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدول المجاورة ستمكن الجهات العاملة على تقويض الاستقرار خارج الدولة الفلسطينية، من التغلغل إليها واستغلالها ضد إسرائيل، وهي تستطيع أيضاً التأثير سلباً على استقرار الدولة الفلسطينية وعلى أدائها وعلاقاتها مع إسرائيل.

التداعيات الأمنية لهذا السيناريو

تجب دراسة التداعيات الأمنية وفق المعايير الآتية:

أ- الدافع للتدخل في العمليات الإرهابية

ب- احتمال بناء بنية تحتية إرهابية في مناطق الدولة الفلسطينية.

ت- قدرة إسرائيل على مواجهة الإرهاب الفلسطيني.

ث- القدرة على مواجهة الجهات المعادية خارج مناطق الدولة الفلسطينية.

الدافع – إقامة دولة فلسطينية وفق اتفاق عادل ستقلل من الدافع في أوساط الجمهور الفلسطيني، للمبادرة للقيام بعمليات إرهابية والتورط فيها. ومع ذلك، فإنه يجب الافتراض أنه ستبقى هناك نواة أيديولوجية صلبة، ذات رؤية تحررية، والتي ستستمر في رفع لواء قتال إسرائيل. وفي سيناريوهات الدولة الفلسطينية المعادية لإسرائيل و / أو الدولة غير الفعالة ستزداد نسبة ذوي هذا الدافع.

البنى التحتية للإرهاب – إن إمكانية بناء بينة تحتية للإرهاب، ستكون محدودة جداً في الوضع الأساسي للدولة الفعالة، التي تقيم علاقات طيبة مع إسرائيل وتتعاون معها في الحرب ضد الإرهاب. وكما أن الدول العربية المجاورة ستتعاون مع إسرائيل في محاربة ومنع انتقال الأسلحة والعناصر الإرهابية من أراضيها إلى داخل السلطة الفلسطينية. وإذا كانت الدولة الفلسطينية معادية، فقد تقوم بدراسة إمكانية فسح المجال أمام بناء بنية تحتية للإرهاب، إلا أنه سيكون لزاماً عليها الأخذ بالحسبان الردع الإسرائيلي، واحتمال أن تؤدي الردود الإسرائيلية إلى إلحاق ضربة قوية ببُناها التحتية وبأصولها.

وفي الوضع الأساسي القائم على دول غير فعالة، سواء كانت هذه الدولة معادية أم لا، فإن الأجهزة الأمنية الفلسطينية ستجد صعوبة في منع بناء بنية تحتية للإرهاب، حتى لو كانت راغبة في ذلك. وهذا هو الوضع الأشد خطورة. فإذا ما انهارت الأوضاع في الدول المجاورة، أو تحولت إلى معادية، عندها ستزداد الفرص أمام مرور الأسلحة والعناصر الإرهابية، فضلاً عن خلق الروابط المحتملة بين العناصر الإرهابية داخل الدولة الفلسطينية وخارجها.

قدرة إسرائيل على المواجهة – بعد التوصل إلى اتفاق مع الدولة الفلسطينية، يجب الافتراض أنه سيعزز التعاون معها في الحرب ضد الإرهاب. وفي سيناريوهات الدولة المعادية أو غير الفاعلة فإن هذا التعاون سيتضرر. وقدرة إسرائيل على القيام بعمليات منفردة في المناطق السيادية للدولة الفلسطينية، ستكون محدودة بسبب الخشية من ردود فعل المجتمع الدولي، وبشكل خاص مالم يُنظر إلى الدولة الفلسطينية، من قبل اللاعبين الإقليميين والمجتمع الدولي، على أنها معادية. ومع ذلك، إذا ما اتضح أن الدولة الفلسطينية قد تحولت إلى مصدر للإرهاب، وأنها لا تفي بالتزاماتها لمنعه فإنه من المحتمل الافتراض أن إسرائيل ستبادر إلى القيام بعمليات منفردة، وسيكون رد المجتمع الدولي مضبوطاً.

وعملية الفصل التي ستنشأ بين المجموعتين السكانيتين نتيجة للاتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين ستسهل، إلى درجة كبيرة، عملية الدفاع عن الذات في مواجهة الإرهاب، وعلى تنفيذ عمليات وقائية.

والعبء المرتبط بالحاجة للدفاع عن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وعن الحياة العادية لمواطنيها، الذي هو العنصر الرئيسي لنشر قوات الجيش الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية والاحتكاك فيما بينها وبين الفلسطينيين، لن يبقى سارياً.

المواجهة مع الجهات المعادية من خارج الدولة الفلسطينية، التي تقوم باستخدام أراضيها - في الوضع الأساسي القائم على دولة فلسطينية فعالة ومتعاونة مع إسرائيل، سيكون بالإمكان منع استخدام جهات معادية لها من خارج أراضيها. إضافة إلى ذلك فإن قيام الدولة الفلسطينية الفاعلة بالذات سيساعد في القيام بعمل مشترك بين إسرائيل والدول الغربية، ومع بقية الدول العربية، لمنع نشاط الجهات المعادية فيها أو تحويلها إلى دول معادية. ولكن إذا لم يتم تحقيق هذا التعاون وإذا أصبحت الدولة الفلسطينية غير فاعلة و / أو أصبحت هي نفسها معادية، فإن القيود على عمل إسرائيل بشكل منفرد ستجعل من الصعب مواجهة الجهات الإرهابية، وبخاصة في الحالات غير الواضحة.

الوضع الإستراتيجي لإسرائيل في سيناريو الدولتين عبر الاتفاق

إن تطبيق اتفاق مقبول على إسرائيل وعلى الفلسطينيين وفق حل الدولتين سيحسن الوضع الإستراتيجي لإسرائيل:

أ- بوسع إسرائيل عندها التوصل إلى سلام وتطبيع مع كل العالم العربي، على أرضية المبادرة العربية للسلام، وخصوصاً المشاركة في منظومة للدفاع الإقليمي وتدخل الدول العربية في العمليات لضمان استمرار عمل الاتفاق.

ب- ستتمتع إسرائيل بشرعية دولية متزايدة.

ت- تزداد الفرص للتعاون الأمني مع الدولة الفلسطينية، وكذلك للتعاون الأمني مع الدول المتاخمة لها.

ث- نشوء الظروف الجيدة لخلق كيان فلسطيني فعال.

ج- سيطرأ تراجع على دوافع الجماهير العربية والإسلامية للعمل ضد إسرائيل (وإن كان سيبقى هناك دائماً جهات متطرفة).

ح- إن الفصل بين المجموعتين السكانيتين سيكون أمراً جيداً للأمن. إضافة إلى ذلك فإنه سيضمن وجود إسرائيل بوصفها دولة قومية وديمقراطية للشعب اليهودي.

خ- ستنشأ فرصة جيدة لمعالجة مشكلة قطاع غزة، بتعاون فلسطيني وإقليمي ودولي.

وفي المقابل فإن الثمن الأمني الرئيسي الذي سيكون مرتبطاً بتطبيق حل الدولتين، هو تقييد حرية العمل الأمنية لإسرائيل في أراضي الدولة الفلسطينية، بسب الاصطدام مع سيادة الدولة الفلسطينية ومع الضمانات الإقليمية التي قُدمت لها. وهذا الوضع سيزيد من الصعوبات أمام توفير رد على تطوير البنى التحتية للإرهاب في الأوضاع الأساسية المتشائمة.

السيناريو 3:

خطوات الانفصال السياسية والإقليمية

عبر اتفاقات انتقالية أو منفردة

خصائص السيناريو

ستتبنى إسرائيل خيار الانفصال، إذا ما اتضح لها، أن مسارات المفاوضات للتوصل إلى اتفاق قد وصلت إلى طريق مسدود، وأن الظروف في الدوائر الثلاث (الإسرائيلية ـ الداخلية والإسرائيلية ـ الفلسطينية والإقليمية) تقود إلى طريق مسدود وإغلاق الخيارات المستقبلية. ومن أجل الحفاظ على (دولة إسرائيل يهودية وديمقراطية وآمنة وأخلاقية) فإن عليها اتخاذ خطوات للانفصال عن الفلسطينيين، وتحديده كأولوية دون إغلاق الباب أمام المفاوضات لاحقاً، بشكل يحافظ على الفرصة أمام حل الدولتين لشعبين.

وفيما يلي الخصائص الأربع عشرة الرئيسية لهذا السيناريو: خطوات الانفصال السياسية والإقليمية:

أ- التخلي عن المطالبة بالسيادة على غالبية مناطق الضفة الغربية.

ب- ربط (وليس الضم في هذه المرحلة) الكتل الاستيطانية بإسرائيل واستمرار تطويرها.

ت- إتمام مسار السياج الأمني، وبواسطته تحديد خط الفصل.

ث- الحفاظ على خيار الانفصال عن بعض الأحياء العربية والقرى في القدس الشرقية.

ج- تجميد البناء في المستوطنات الواقعة وراء خط السياج الأمني (خط الفصل). والمبادرة إلى وضع خطط لنقل المستوطنين، في عملية طويلة المدى، من المستوطنات المعزولة إلى الكتل الاستيطانية أو إلى داخل إسرائيل.

ح- توسيع صلاحيات السلطة الفلسطينية في المناطق الواقعة تحت سيطرتها.

خ- مرونة إستراتيجية للمستقبل، وكذلك العودة إلى المسيرة السياسية والتوقف الطويل في الوضع الجديد بدون اتفاق.

د- الجيش الإسرائيلي سيحافظ على حرية العمل العسكري والأمني، لإحباط الإرهاب والقضاء على البنى التحتية له، في كل المنطقة، بدون تواجد دائم في المناطق التي سيتم نقلها للسيطرة الفلسطينية. ومع ذلك يجب بذل جهد كبير لاستمرار التنسيق الأمني مع أجهزة الأمن الفلسطينية.

ذ- الحفاظ على السيطرة الأمنية الإسرائيلية في غور الأردن وذلك لمنع تهريب الأسلحة ومنع

تسلل العناصر الإرهابية بما في ذلك العناصر الجهادية، والسيطرة على المواقع الإستراتيجية والمحاور والطرق الإستراتيجية، وذلك كرد على احتمال تطور سيناريو تهديدات من داخل أراضي الدول المجاورة. والسيطرة الإسرائيلية على المعابر وعلى المجالين الجوي والالكتروني.

ر- توفير الإمكانية للسلطة الفلسطينية لبناء اقتصاد مستقل، وإقامة منطقة تجارة حرة. ومع ذلك يتواصل منح تراخيص العمل للعمال الفلسطينيين داخل إسرائيل، وذلك وفقاً للمتطلبات الاقتصادية.

ز- المبادرة إلى خطط دولية لتطوير الاقتصاد والبنى التحتية الفلسطينية.

س- تقديم تسهيلات وتحسينات ملحوظة لحركة البضائع بين الضفة الغربية وإسرائيل والأردن.

ش- تقديم المساعدة للسلطة الفلسطينية لإقامة حكم مستقر وسيطرة فعالة، لتشكيل قاعدة للتوصل إلى تسوية في المستقبل.

ص- بذل جهد موازٍ للحصول على الدعم، أو على الأقل، الحيلولة دون إفشال العملية من جانب مصر والأردن، وكذلك الحال من جانب المجتمع الدولي.

إمكانية حدوث هذا السيناريو

طالما أن هناك أمل في تحقيق «الصفقة الشاملة» الخاصة برئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب، فإنه يبدو، ظاهرياً، أنه لا توجد شرعية لخطوة إسرائيلية مستقلة، أو لترتيبات انتقالية، بدون محاولة التوصل بداية لاتفاق شامل - ثنائي مع غطاء إقليمي. كما أن أية سلسلة من الخطوات الإسرائيلية، بهدف الانفصال عن الفلسطينيين، قبل أن يتم استنفاذ المحاولة لتحقيق «الصفقة الشاملة»، حتى لو تم تقديمها كدفعة أولى من العملية، أو على أنها مخصصة لبناء أجواء مؤيدة للعملية، مثل هذه السلسة من الخطوات تحشد الدعم لها من جانب الرباعية العربية (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن) والمجتمع الدولي. ولذلك فإنه من الصواب بالنسبة لإسرائيل، بأية طريقة، أن تدعو (أو أن تستجيب لدعوة) للمفاوضات مع الفلسطينيين، وأن تبدأ في تطبيق خطوات داعمة لعملية السلام لتلطيف الأجواء، مثل التطوير الاقتصادي وتطوير البنى التحتية في الأراضي الفلسطينية، والمساعدة في بناء القاعدة المناسبة للكيان الفلسطيني المستقل والفاعل، وذلك كمرحلة تمهيدية قبل الخطوات الحاسمة للانفصال، والدفع باتجاه تحقيق واقع الدولتين / الكيانين المنفصلين.

ومن المهم أولاً محاولة استغلال مسار المفاوضات الثنائية للتوصل إلى اتفاق ما، اتفاق دائم أو ترتيبات انتقالية. ولكن إذا ما انهار هذا المسار وحصل انزلاق إلى العنف ووصلت الأمور إلى طريق مسدود، من شأنه أن يقود إلى واقع «الدولة الواحدة»، التي يعارضها الجمهور الإسرائيلي، فإن خطوات الانفصال المنفرد ستصبح الخيار المفضل.

ومن جهة أخرى، هناك خطر من الانتظار حتى فشل المسار السياسي قبل تنفيذ خطوات الانفصال، وذلك بسبب احتمال تطور واقع من الإرهاب والعنف، والذي سيؤدي إلى رفض الجمهور الإسرائيلي لأية

خطوة، قد يتم تفسيرها كمبادرة حسن نية تجاه الفلسطينيين. وهناك حاجة إلى قيادة مسؤولة تستطيع إقناع الجمهور، بأن هذه هي الخطوة المطلوبة في ظل عدم نجاح الجهود للتوصل إلى اتفاق، وأنه يمكن من خلال الأزمة خلق الفرصة لبداية تطبيق خطوات الانفصال. ولتعزيز الفرصة للحصول على دعم إقليمي ودولي، فإنه من الصواب لإسرائيل، أن توضح أنها مستعدة للعودة إلى طاولة المفاوضات، وأنها ترفع راية حل دولتين لشعبين، وحتى لعاصمتين في منطقة القدس.

تحليل تأثُّر هذا السيناريو بالأوضاع الأساسية في السلطة الفلسطينية

كيان فعال وإيجابي

1. الفرص

أ- صلاحيات كاملة للسلطة الفلسطينية في المجالات المدنية، والقانون والنظام العام والأمن الداخلي، في المناطق التي ستقوم إسرائيل بنقلها لسيطرة الكيان الفلسطيني.

ب- استمرار التعاون الأمني – التعاون الاستخباري وتنسيق النشاطات العملياتية. وذلك على قاعدة المبدأ الذي يقول، بأنه طالما تقوم أجهزة الأمن الفلسطينية بفعل ما يلزم لمنع الإرهاب، عن طريق تفكيك بناه التحتية في مناطقها، فإن الجيش الإسرائيلي سيقلص نشاطاته في المناطق الفلسطينية.

ت- التطوير الاقتصادي في الضفة الغربية - ستفسح إسرائيل المجال، وستساعد في التطوير الاقتصادي وفي إقامة البنى التحتية للدولة الفلسطينية. بالإضافة إلى المرونة الإسرائيلية، في إطار العلاقات الاقتصادية. وذلك من خلال المصلحة في النمو الاقتصادي الفلسطيني، كعامل يساعد على الاستقرار وتقليص المواقف المعادية. والعمل قدر الإمكان، من أجل حشد تأييد العالم العربي السني، حيث أنه سيساعد على زيادة الدعم المالي والاقتصادي للسلطة الفلسطينية.

ث- هناك فرصة متزايدة لحشد الدعم والتأييد الدولي والعربي للسلطة الفلسطينية، بهدف بناء قاعدة ملائمة لدولة مسؤولة وفعالة، والمساعدة في بناء الاقتصاد الفلسطيني.

ج- ستقوم إسرائيل بعرض عملية الانفصال، على أنها مرحلة انتقالية باتجاه حل الدولتين. وعليه يجب أن تكون مستعدة للعودة إلى المفاوضات للتوصل إلى اتفاق. وفي موازاة ذلك، تبذل محاولة لإقناع السلطة الفلسطينية بالعودة إلى العلمية السياسية وطاولة المفاوضات، وذلك عبر مساعدة المجتمع الدولي والعالم العربي.

ح- الاستقرار الأمني ونمو اقتصاد السلطة الفلسطينية سيؤدي إلى تحسين الفرصة أمام التوصل إلى اتفاق بين حماس والسلطة الفلسطينية وحركة فتح، لإعادة سيطرة السلطة على قطاع غزة. وتستطيع سيطرة السلطة على القطاع تحقيق مشروع إعادة إعماره، بمساعدة إقليمية ودولية، تحقق الاستقرار لفترة زمنية طويلة.

2. المخاطر

أ- طالما أن السلطة الفلسطينية تستطيع الأداء وتحافظ على الاستقرار، هكذا يتصاعد الضغط على إسرائيل من جانب المجتمع الدولي، من أجل تقليص تدخلها الأمني والمدني في مناطق السيطرة إلى درجة كبيرة، وهو الأمر الذي يعني فرض قيود على حرية النشاط العملياتي لإسرائيل، من أجل حاجتها لحماية نفسها.

ب- ستحاول حركة حماس، طالما بقيت خارج دائرة التطورات، تحدي السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وذلك عن طريق تصعيد الإرهاب من قطاع غزة - إطلاق الصواريخ والتسلل إلى الأراضي الإسرائيلية عن طريق الأنفاق، والتسلل عن طريق البحر، والمبادرة إلى أعمال في مناطق السياج الحدودي بين إسرائيل وقطاع غزة، وفي الضفة الغربية – تشجيع الخلايا الإرهابية وإرهاب الأفراد. وتتطلب جهود التهدئة مع حماس في قطاع غزة ربط مصر بالموضوع، ودول الخليج، وتركيا أيضاً (التي من المتوقع أن ترفض مصر مشاركتها). وكذلك المساهمات التي تهدف إلى لجم حركة حماس وتخفيف تأثيراتها السلبية. كما سيكون مطلوباً توفير جهد دولي (الذي سيكون من الصعب ضمان تحققه) لإعادة إعمار القطاع وتطوير اقتصاده.

ت- ازدياد الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة هو السبب، وهو النتيجة، على حد سواء، لخطوات الانفصال الإسرائيلية. فحماس لن توافق على التخلي عن سيطرتها الأمنية في القطاع، وستمنع عودة السيطرة الأمنية الكاملة في المنطقة للسلطة الفلسطينية، ولن توافق حتى على فرض سيناريو تُظهر فيه السلطة قدرة على حكم الضفة الغربية والإدارة المدنية لقطاع غزة. ومع ذلك، وفي حالة الازدهار الاقتصادي والحكم السليم للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، سيزداد ضغط سكان قطاع غزة على زعامة حماس للاشتراك في خطوات بناء الدولة الفلسطينية.

وعلى الرغم من المخاطر، فإنه إذا ما تمت بلورة الظروف لنجاح الخطوة، فإنه من المتوقع أن تتعاون السلطة الفلسطينية معها، وخاصة بغطاء من الرباعية العربية والمجتمع الدولي. وتضم هذه الخطوة بين طياتها احتمال إرساء الظروف لتسوية مستقبلية. وفي هذه الحالة ستزداد أيضاً المرونة الإسرائيلية بالنسبة للاستعداد لمواجهة التحديات المستقبلية، وللعودة إلى طاولة المفاوضات، بالإضافة أيضاً للبقاء لفترة زمنية طويلة في الوضع الجديد، الذي يشكل الإستراتيجية المفضلة بالنسبة لها، وذلك في ضوء تراجع السيطرة على الفلسطينيين.

كيان معادٍ

1. الفرص

من الصعب الإشارة إلى الفرص في هذا الوضع باستثناء ترسيخ إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، وتقليص السيطرة على السكان الفلسطينيين.

2. المخاطر

أ- توقف التعاون الأمني. السلطة الفلسطينية لن تكون مستعدة لمواجهة الإرهاب، لأن هذه المواجهة، وفق رؤيتها، تخدم إسرائيل. وفي الحالة الأقل سوءاً، فإن أجهزة الأمن الفلسطينية لن تعمل على منع الإرهاب ضد إسرائيل والإسرائيليين. وفي الحالة الأشد سوءاً، ستشارك أجهزة الأمن الفلسطينية في النشاطات الإرهابية ضدها.

ب- السلطة الفلسطينية ستعارض أي تنسيق في نقل الصلاحيات من إسرائيل - سواء المدنية أو الأمنية، وتوجه أصبع الاتهام لإسرائيل على أي مشكلة أو خلل في أدائها لتقديم الاحتياجات للسكان الفلسطينيين.

ت- ستزداد الاستهدافات الموجهة إلى المستوطنين (سواء داخل المستوطنات أو خلال تنقلهم على الطرق) وضد قوات الجيش الإسرائيلي. ومن شأن هذه الاستهدافات أن تؤدي إلى حدوث تدهور أمني، بما في ذلك توجيه الإرهاب إلى داخل إسرائيل. وإذا شاركت أجهزة الأمن الفلسطينية في النشاطات، فإنه من المتوقع حدوث تصعيد كبير، بما في ذلك انضمام حماس للإرهاب والعنف من قطاع غزة.

ث- وطالما يستمر تصعيد الوضع، فإن الإرهاب المنظم سيزداد، بما في ذلك مشاركة أجهزة الأمن الفلسطينية. ومن خصائصه: إطلاق النار على محاور الحركة والمستوطنات، ووضع العبوات الناسفة على الطرقات، والعمليات الانتحارية، والعمليات ضد الأصول الإستراتيجية في إسرائيل، مثل مطار بن غوريون الدولي والتشويش الإلكتروني على الاتصالات العسكرية والمدنية، وضرب شبكة الكهرباء الإسرائيلية وضرب مصادر المياه، وما إلى ذلك.

ج- احتمال مرتفع لحدوث أزمة اقتصادية في الضفة الغربية، ويعود ذلك أيضاً إلى تراجع الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية بسبب فقدان الاستقرار – إذ إن دول العالم غير معنية بالاستثمار في سلطة داعمة للإرهاب – وكذلك بسبب السياسة الإسرائيلية، التي من شأنها تقييد دخول العمال إلى داخل إسرائيل، وفرض عمليات تفتيش دقيقة جداً على المعابر، تخوفاً من العمليات الإرهابية. وسيزداد في أوساط الجمهور الفلسطيني الإحباط والدافع لتوجيهه ضد الشرطة الفلسطينية وإسرائيل. ونتيجة لذلك، قد تظهر خطوات سلبية على عدة مراحل: (1) انتفاضة شعبية فلسطينية في كل أنحاء الضفة الغربية، وفي القدس الشرقية أيضاً. (2) انتفاضة ثالثة. (3) حدوث عملية تفكك إلى درجة انهيار السلطة الفلسطينية، سواء بسبب التداعيات العملية لتحديدها كسلطة معادية، أو بسبب عدم قدرتها على الأداء، الذي من شأنه أن يكون نتيجة ملازمة لقطع أو لتقليص العلاقة معها.

ح- من المتوقع أن تلحق ضربة قاسية بالعلاقات بين إسرائيل والأردن، الذي سيخشى من انزلاق الأحداث السلبية إلى أراضيه، ويرى في إسرائيل متهمة بالوضع الناشئ. كما أنه من المتوقع أن تلحق ضربة بالعلاقات مع مصر وبخاصة إذا انهار الوضع في قطاع غزة وانضمت حماس إلى الأحداث عن طريق ممارسة الإرهاب منه وتشجيع الجماعات الإرهابية في الضفة الغربية، وعبر الحدود أيضاً.

خ- توحيد النضال بين السلطة الفلسطينية وفتح من جهة وحركة حماس من جهة أخرى ضد إسرائيل، سيشكل أرضية للمصالحة الداخلية الفلسطينية، وهي المصالحة الموجهة ضد إسرائيل.

د- ستحاول عناصر السلفية الجهادية استغلال الوضع، لبناء خلايا إرهابية في الضفة الغربية ولمهاجمة إسرائيل من قطاع غزة.

ذ- المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية، الذين سيكونون هدفاً لأحداث العنف والإرهاب، سيقومون، بواسطة الضغط السياسي والاستفزاز، بتشجيع الحكومة للسيطرة من جديد على كل الأراضي، ولتفكيك البنى التحتية للإرهاب، وكذلك تفكيك أجهزة الأمن الفلسطينية المعادية.

هذا الوضع الأساسي سيفضي إلى وضع يتعارض مع فكرة الانفصال، وذلك بسبب تزايد الإرهاب والعنف وعدم وجود جهة إيجابية فعالة في الجانب الفلسطيني، وإلى إلغاء هامش المرونة الإستراتيجي للمستقبل - للجانبين. وإسرائيل، وعلى خلاف فكرة الفصل، سيكون مطلوباً منها تعميق تدخلها ونشاطها الأمني في مناطق السلطة الفلسطينية، حتى السيطرة من جديد على المناطق والبلدات الفلسطينية. وحتى إذا كانت هناك موافقة صامتة، أو موافقة إيجابية، من جانب المجتمع الدولي للخطوة الإسرائيلية، فهي ستتلاشى كلما تعقد الوضع على الأرض، وستتعرض الردود الإسرائيلية للانتقادات. بما في ذلك إصدار بيانات رئاسية عن مجلس الأمن (من خلال الافتراض أن مسودات القرارات ستواجه الفيتو الأمريكي). ومن المرجح أن يواصل المجتمع الدولي رؤية إسرائيل، كقوة محتلة، مسؤولة عن الوضع.

كيان غير فعال

1. الفرص

أ- ستجد إسرائيل صعوبة في استغلال الفرص الكامنة في هذه الخطوة، باستثناء ترسيخها كدولة يهودية وديمقراطية، وتقليص السيطرة على السكان الفلسطينيين.

ب- في سيناريو تفكيك السلطة الفلسطينية إلى مناطق صغيرة – كانتونات، التي تتم السيطرة عليها من قبل العشائر والعائلات الكبيرة، من المحتمل أن يساعد الدعم الإسرائيلي لمختلف مراكز القوى الرئيسية في كل كانتون، على استقرار الوضع. وذلك شريطة أن تكون هذه الجهات مؤهلة لتوفير احتياجات السكان، والحيلولة دون حدوث وضع ترى فيه إسرائيل ضرورة للسيطرة من جديد على المناطق التي انفصلت عنها.

2. المخاطر

أ- السلطة الفلسطينية موجودة في عملية متواصلة من الضعف، الذي يمكن له أن يقودها إلى وضع الكيان الفاشل، بسبب فقدان احتكار حق استخدام القوة، وفقدان القدرة على تقديم احتياجات السكان الفلسطينيين، والفساد في الأجهزة الأمنية ومؤسسات السلطة، وتعاظم قوة العشائر والعائلات التي لم تعد تعتمد عليها، وفقدان الشرعية في نظر السكان الفلسطينيين، وعدم وفائها بما هو متوقع منها، وعدم

التقدم باتجاه هدف إقامة الدولة الفلسطينية.

ب- حتى لو تم خلال الفترة التي تقوم فيها إسرائيل بخطوات الانفصال، تعاون أمني بين إسرائيل وبين قوات الأمن الفلسطينية، فإنه لن يكون فعالاً، وذلك بسبب عدم فعالية أداء هذه الأجهزة، وعملية الانهيار من الداخل وفقدان صلاحيتها في نظر الجمهور الفلسطيني.

ت- ضعف وفشل السلطة الفلسطينية سيجدان تعبيراً عنهما في فقدان الحكم السليم، وفي تعزيز توجهات الانقسام إلى كانتونات صغيرة، حيث نجد أن العائلات والعشائر الكبيرة أو الميليشيات المحلية غير الخاضعة لهيبة السلطة، هي التي ستبسط سلطتها على السكان وتعزز عملية انهيار السلطة من الداخل.

ث- ضعف السلطة الفلسطينية وعدم أدائها سيتسببان بأزمة اقتصادية، وذلك أيضاً بسبب وقف تدفق الدعم والمساعدة من الخارج. وكل هذا سيزيد من إحباط السكان الذين سيبحثون عن حلول بديلة لقيادة السلطة.

ج- إن عدم وجود الحكم السليم، وعدم الأداء، والانهيار وعدم الاستقرار، هو وصفه خصبة لنمو البنى التحتية الإرهابية التابعة للتنظيم (الجناح العسكري لحركة فتح)، ولحركة حماس، وكذلك بُنى الإرهاب الجهادي. وعليه سيزداد الإرهاب ضد إسرائيل والإسرائيليين، وسيكون من الصعب القضاء عليه بسبب عدم وجود عنوان واضح ومسؤول بإمكانه أن يفرض الهدوء على الأرض. ومن هنا فإنه من الممكن أن يتطور العنف إلى مقاومة شعبية – مسيرات وأعمال شغب كبيرة، وكذلك الدعم المتزايد من قبل السكان للعناصر الإرهابية وتشكيل أجواء تحفّز إرهاب الأفراد.

ح- سترى إسرائيل لنفسها الحق في التخلص من القيود على استخدام القوة في كل المناطق، بما في ذلك في مناطق المدن الفلسطينية، وتأخذ على عاتقها المسؤولية الأمنية الشاملة (ومن المرجح أن يشمل ذلك فرض القانون والنظام العام)، بحيث أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية ستضعف كثيراً.

خ- سيؤدي ازدياد الإرهاب إلى إغلاق محكم للضفة الغربية تجاه إسرائيل، وسيتم منع دخول العمال الفلسطينيين – وهي الخطوة التي ستضرب قدرة السكان الفلسطينيين للعيش بكرامة، وفي وضع اقتصادي جيد في الضفة الغربية. وبدون وجود خيارات إيجابية فإن الكثير من الأشخاص سيتوجهون للإرهاب وللعنف.

د- سيكون على الجيش الإسرائيلي بذل جهد كبير في الدفاع عن المستوطنين والمستوطنات والطرق الحيوية لحياتهم، وكذلك الحال، الدفاع عن المناطق الحدودية بين إسرائيل والضفة الغربية، وذلك لمنع تسلل العناصر الإرهابية (فرادى وجماعات) لتنفيذ عمليات إرهابية داخل إسرائيل.

ذ- سيشجع المستوطنون، عن طريق الضغط الداخلي والاستفزاز، الحكومة للسيطرة من جديد على الأرض، وحتى فرض الحكم العسكري عليها. ومن شأن تطور في هذا الاتجاه أن يدفع باتجاه سيناريو الضم (وهو الذي سيتم الحديث عن شكل منفصل).

ر- الوضع في الضفة الغربية سيثير السكان في غزة، وكذلك التنظيمات الإرهابية، وسيتسبب اندلاع

الأحداث في الضفة الغربية، في موازاة ذلك، إلى التصعيد من القطاع باتجاه إسرائيل بكل الأبعاد – إطلاق الصواريخ والتسلل عبر الأنفاق والتوغل عن طريق البحر، والمسيرات باتجاه السياج الحدودي، واستخدام الطائرات الصغيرة المسيّرة.

ز- التصعيد الأمني، واتجاه الانهيار الحاصل في السلطة الفلسطينية، وفقدان السيطرة على الوضع على الأرض – كل هذا سيزيد من الاحتكاكات بين إسرائيل وبين الأردن، لأسباب كثيرة، منها تظاهرات الدعم للفلسطينيين في الضفة الغربية، التي من المتوقع أن تندلع في الأردن، وكذلك بسبب احتمال انزلاق الأحداث إلى داخل المملكة. وكذلك هو الحال بين إسرائيل ومصر.

التطورات السلبية في هذه الاتجاهات، تشكل عملياً سيناريو للفشل – فقدان الخيارات المستقبلية، وانهيار السلطة الفلسطينية، وسيطرة إسرائيل من جديد على الأراضي الفلسطينية مع إقامة حكم عسكري فيها، أو ضمها. وفي موازاة ذلك سيزداد احتمال تعرض علاقات السلام، بين إسرائيل وكل من الأردن ومصر، إلى ضربة قاسية، كذلك الإضرار بمكانة إسرائيل الدولية. وفي هذا السيناريو سيزداد الضغط العربي والدولي على جهات دولية تقوم بمهام مختلفة – مثل المساعدة في إدارة السلطة الفلسطينية أو شغل منطقة عازلة بين إسرائيل والفلسطينيين – للقيام بمهام حفظ النظام (الشرطة).

إن محاولات إسرائيل للعودة إلى السيطرة الكاملة على المناطق التي كانت فيها سيطرة أمنية و / أو مدنية للسلطة الفلسطينية، ستثير إدانات، وكذلك قرارات ضد إسرائيل في مختلف الهيئات الدولية. ويمكن عندها أن تتضرر، أو ربما تتوقف بشكل كامل عمليات المساعدات الدولية للسكان الفلسطينيين. بالإضافة إلى ذلك فإن الوضع الدولي لإسرائيل سيتضرر بشكل كبير، إذا ما تم وقف تدفق المياه والكهرباء إلى الضفة الغربية لعدم الدفع.

تحليل تأثُّر السيناريو بالأوضاع الأساسية على الساحة الإقليمية

دول إيجابية وفعالة

1. الفرص

أ- إن العناصر الرئيسية لتحقيق الاستقرار والأجواء الداعمة للعملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين هي أداء الدول المجاورة – الأردن ومصر – وطبيعة علاقاتها مع إسرائيل، إلى جانب استعدادها للانضمام والمساعدة في التقدم باتجاه الدولتين، وليس عن طريق الحل الدائم بالذات، واستعدادها لمساعدة السلطة الفلسطينية لأداء وظائفها والحصول على الدعم الخارجي. ومن المهم جداً رؤية هذه الدول لعملية الانفصال، وأن تنجح إسرائيل في إقناعها بأن خطواتها هذه لتنفيذ الانفصال عن الفلسطينيين، هي ضرورية للخروج من الطريق المسدود والتقدم باتجاه واقع الدولتين، ولاحقاً إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة.

ب- تشكل الدول المجاورة إحدى دعائم الرد الأمني، وذلك لأنها تقيم تنسيقاً أمنياً واستخبارياً مع

إسرائيل، في منع تهريب الأسلحة وتسلل العناصر الإرهابية، وكذلك في تفكيك البنى التحتية للإرهاب على أراضيها – وهو الإرهاب الذي يمكن أن يستهدفها ويستهدف إسرائيل أيضاً. وهذا التعاون ضروري للحفاظ على الغلاف الخارجي لإسرائيل ولكيان فلسطيني مستقر وآمن، دون أن تكون هناك قدرة عند العناصر الإرهابية للاستغلال الزمان والأوضاع بشكل سيء.

ت- هناك مكون آخر هام يساهم في الاستقرار واستغلال إيجابيات سيناريو الانفصال، وهو المساعدة التي سيقدمها اللاعبون الإقليميون للسلطة الفلسطينية من أجل بناء الحكم السليم، والاقتصاد الناجح والأرضية المناسبة للدولة القادمة على الطريق. وسيكون لموقف السلطة الفلسطينية تجاه هذا السيناريو تأثير كبير على سلوك الدول المجاورة وعلى الحفاظ على علاقات السلام بينها وبين إسرائيل.

ث- وإذا كانت السلطة الفلسطينية مستعدة للتسليم مع سيناريو إجراءات الفصل المنفردة من جانب إسرائيل، حتى لو كان ذلك بالسكوت، فإنه لن يكون للدول المجاورة أية مصلحة في مفاقمة التوتر على الساحة، ومن المتوقع أن تقبل بالخطوة، وحتى أن تشجع السلطة للاستفادة من الحسنات الموجودة فيها. وبقدر ما تتعاون السلطة الفلسطينية مع التطورات بهذا الاتجاه، تتزايد الفرصة لتحقيق تعاون إقليمي على الصعيد الأمني، بشكل خاص، إلى جانب التعاون الاقتصادي أيضاً، وذلك مع الرباعية العربية على الأقل. وفي كل الأحوال فإنه من المتوقع أن تمارس الرباعية العربية الضغط على الجانبين للعودة إلى طاولة المفاوضات. إلا أنه في حالة سيناريو الرفض العلني من جانب السلطة، ستضطر الدول المجاورة للتسليم مع خطها، بسبب الضغط الشعبي من الداخل، وعلى الأقل إدانة الخطوة بشكل علني. إلا أنه لن يكون لها مصلحة في تأجيج التوتر مع إسرائيل، وهي ستتطلع إلى إجراء حوار مع الجانبين من أجل منع التصعيد.

ج- ستحافظ إسرائيل على التعاون الاستخباري - الأمني مع مصر والأردن، طالما بقيت التطورات في المناطق الفلسطينية هادئة، وطالما تنجح السلطة الفلسطينية في ممارسة الحكم والأداء بشكل جيد. وبوسع الدول المجاورة، إذا ما اقتنعت بأن هذه الخطوة الإسرائيلية تضم بين طياتها أشياء إيجابية، وبأنها ستساهم في التقدم باتجاه الهدف الأساسي - بوسع تلك الدول أن تساهم في ضم المملكة العربية السعودية ودول الخليج إلى دعم السلطة الفلسطينية من أجل تجسيد وتقديم الغطاء لحقها في الوجود.

2. المخاطر

أ- خشية الانتقال غير المسموح به للسكان الفلسطينيين إلى أراضيها، فإن الدول المجاورة ستشدد الرقابة على المعابر، مع فرض قيود على الحركة من وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذه الإجراءات ستزيد من حالة شعور الفلسطينيين بالحصار، والشعور بأنهم بقوا وحيدين، بدون دعم العالم العربي.

ب- ستمتنع الدول المجاورة عن تحمل المسؤولية على ما يجري في مناطق الضفة والقطاع، وستكون جاهزة لتوجيه التهمة لإسرائيل على كل تطور سلبي.

ت- إذا ما تم الحفاظ على الهدوء الأمني، فإنه سيزداد الضغط العربي والدولي على إسرائيل

للامتناع عن القيام بنشاطات عسكرية داخل مناطق السلطة الفلسطينية، وستتعاظم المطالبة بتقييد حرية عملها الأمني.

وللإجمال فإنه قد يكون لدول المنطقة دور رئيسي في نجاح خطوات الانفصال، شريطة أن ترى فيها فقط سبيلاً يقود إلى مسار المفاوضات لإقامة واقع الدولتين.

دول مجاورة غير فعالة أو معادية

1. الفرص

أ- إن دولاً مجاورة معادية وضعيفة، ليس في مقدورها أن تقدم الغطاء السياسي لعملية الانفصال، ولن تؤيد استمرار التعاون بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل في هذا الوضع. ومن المتوقع أن تقطع علاقاتها العسكرية والأمنية مع إسرائيل، وأن تلزم السلطة الفلسطينية بتبني سياسة معادية حيالها. كذلك من المتوقع أن تقوم هذه الدول بتأييد الجهات السلبية والمتطرفة في السلطة، وليس الجهات التي تعمل على الاستقرار واحتواء الأوضاع. ويوجد في هذا السيناريو احتمال لتدهور وضع إسرائيل في كل المجالات.

ب- سوف تواجه المحاولات الإسرائيلية لإعادة بناء الوضع الذي كان قائماً قبل الفصل، الإدانات على الساحة الدولية، مع التقليل من أهمية دعم الدول المجاورة للأجواء على ساحة الصراع. وينطبق هذا الأمر، بشكل خاص، على تأثير دول الرباعية العربية على الرباعية الدولية (الأمم المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية).

ت- وبما أن الدول تتعرض لمشاكل داخلية، فإن ذلك سيضر باستقرارها وسيضعف دورها، بحيث تتراجع قدرتها على المساهمة في خطة الفصل بشكل إيجابي، وحتى أنها تستطيع أن تتحدى إسرائيل في الخارج.

ث- من المتوقع أن يحدث ضغط متصاعد في الرأي العام في الدول المجاورة ضد إسرائيل وضد القيادة الفلسطينية، والذي سيسمح لإسرائيل، للوهلة الأولى، بضرب المصالح الفلسطينية. ومن شأن أي تطور بهذا الاتجاه أن يقوض الأمن الداخلي في هذه الدول، وحتى لدفعها لتجميد أو لقطع العلاقات بينها وبين إسرائيل.

ج- في مقابل المحاولات المتزايدة لتهريب الأسلحة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك عمليات التسلل المتزايدة للعناصر الإرهابية والجهاد الإسلامي عبر الحدود إلى قطاع غزة وإلى مناطق السلطة الفلسطينية، ستتراجع الفعالية العملياتية لجيشي مصر والأردن. ومن المتوقع في مثل هذا الوضع وقوع أحداث على الحدود مع العناصر الإرهابية والجهادية، بما في ذلك العناصر التي يجري تشغيلها في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث يزداد التوتر بين إسرائيل وجاراتها. وسيكون على إسرائيل عندها زيادة نشاطاتها العسكرية على الحدود بدرجة كبيرة.

ح- من المتوقع في هذا السيناريو فقدان القدرة على منح الدعم الاقتصادي والسياسي للفلسطينيين،

وتطوير التعاون الإقليمي – الأمني والاقتصادي. إضافة إلى ذلك سيتم اتهام إسرائيل بأي فشل أو تدهور في الأوضاع.

خ- فقدان الاستقرار الداخلي في كل من مصر والأردن، سيقوي الجهات المعادية لإسرائيل، في أرجاء العالم العربي ويدفع الأنظمة للعمل، وغض الطرف، عن أعمال العناصر الإرهابية والجهادية من داخل تلك الدول ضد إسرائيل في مجموعة واسعة من النشاطات، التي تتراوح بين تسلل الجماعات الإرهابية وبين تنفيذ العمليات وإطلاق الصواريخ إلى داخل إسرائيل. وهذا الوضع سيشجع المتطرفين أيضاً داخل مناطق السلطة في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة، لزيادة نشاطاتهم التي تهدف إلى إسقاط السلطة.

وهذا السيناريو، الذي من المتوقع ان يخلق تحديات أمنية تتجاوز مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيضع صعوبات جمة أمام تحقيق الاستقرار والتعاون بين إسرائيل والسلطة، ويمكن أن يعجّل في وصول السلطة إلى وضع الكيان غير الفعال.

تحليل تأثُّر السيناريو بالأوضاع الأساسية على الساحة الدولية

لقد أوضح المجتمع الدولي فيما مضى أن الحل المفضل هو اتفاق دائم وكامل يقوم على حل الدولتين، والذي ستتم بلورته نتيجة للمفاوضات بين الجانبين. ولم يوضع المجتمع الدولي، إلى الآن، في وضع يوافق فيه الجانبان على حل مؤقت و / أو جزئي، وسيعتمد ردها الإيجابي على الخطوط العريضة لخطوات الفصل الإسرائيلية المنفردة على الاعتبارات الآتية:

أ- درجة الاتفاق على الخطوط العريضة بين إسرائيل وبين السلطة الفلسطينية.

ب- درجة الموافقة على الخطوط العريضة من جانب الدول العربية المعنية.

ت- التوافق بين الخطوط العريضة للانفصال وبين فكرة دولتين لشعبين.

ث- العبء الذي ستلقيه الخطوط العريضة للانفصال على المجتمع الدولي في كل واحد من السيناريوهات الثانوية (التأثير على الأوضاع الأساسية - أداء السلطة الفلسطينية).

وفي كل الأحوال فإن المجتمع الدولي سيواصل رؤيته لإسرائيل كقوة احتلال مسؤولة عن الوضع في كل المنطقة الممتدة بين نهر الأردن وخطوط عام 1967، طالما أنه لم يتم استبدالها بوضع قانوني آخر بموافقة الجانبين و / أو بقرار من مجلس الأمن. والمجتمع الدولي غير منفتح للبحث في اتفاق لا يشكل اتفاقاً دائماً يعتمد على حل الدولتين، أو يفضي على الأقل، إلى اتفاق كهذا. ومن المتوقع منه أن يعارض نشوء واقع دولتين لا يكون عن طريق الاتفاق، إلا إذا كانت هذه مرحلة في الطريق إلى الحل الدائم، الذي توجد له مبادئ واضحة ومتفق عليها مسبقاً من قبل الأطراف. وموقف المجتمع الدولي سيتحدد على أساس قضية ما إذا كان الوضع الآخذ ب في التشكل يعني استمرار إدارة الصراع أو أنه سعي حقيقي لحل النزاع. إضافة إلى ذلك فإنه من المتوقع أيضاً أن تحجم الجهات الدولية عن الاستثمار في السلطة الفلسطينية ما لم تقم الأخيرة بالتعاون مع الخطوات الإسرائيلية، حتى في الأوضاع التي تكون فيها

السلطة معادية وغير فعالة. ومن أجل الحصول على الدعم الدولي، في بناء الاقتصاد والبُنى التحتية والمؤسسات الخاصة بالدولة الفلسطينية، فإنه يجب أن يتوفر أفق سياسي، وعلى إسرائيل أن تقدم ضمانات أمنية بأنها لن تقوم بضرب البنى التحتية التي أقامتها الجهات الدولية، أو ستقيمها لاحقاً، للفلسطينيين.

التداعيات الإستراتيجية على إسرائيل

في هذا السيناريو تتم المحافظة على المصالح الرئيسية لإسرائيل – وهي الحفاظ على الطابع اليهودي والديمقراطي، وأمن الدولة ومواطنيها وتخليص إسرائيل من عبء المسؤولية القائم على كاهلها على غالبية الأراضي والسكان الفلسطينيين.

قابلية تحقيق هذا السيناريو ستكون ممكنة عندما يتضح مرة أخرى، أن إسرائيل والفلسطينيين غير مؤهلين للتوصل إلى تسوية شاملة، وعندما تكون هناك سلطة فلسطينية مسؤولة، ومستقرة وفعالة، وتحظى بالغطاء وبالدعم من جانب الدول المجاورة. وحتى تقوم السلطة الفلسطينية بالتعاون، فإنه يجب زيادة المزايا للفلسطينيين – تنفيذ مشاريع اقتصادية وإدخال تحسن ملحوظ في مجالات الحياة المختلفة للسكان الفلسطينيين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخطوات الإسرائيلية الداعمة لخلق واقع الدولتين، وبخاصة تجميد البناء في المستوطنات الواقعة خارج الكتل الاستيطانية الكبيرة وتشجيع الفلسطينيين لنقل مكان إقامتهم، كل ذلك سينقل رسالة مفادها أن إسرائيل مصرة على تحقيق تسوية الدولتين.

الانفصال عن طريق خطوات إسرائيلية منفردة بدون تفاهمات أو تنسيق مع السلطة الفلسطينية، سيضعف السلطة الفلسطينية ويلحق الضرر بها على المدى الطويل. وإذا كانت هناك رغبة في الحصول على «لعبة إيجابية» من جانب السلطة الفلسطينية فإنه يجب تقديم تنازلات من جانب إسرائيل، بما في ذلك تقليص حرية النشاط العملياتي للجيش الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية، في مقابل تعزيز التعاون الأمني مع أجهزة الأمن الفلسطينية. وتنفيذ الانفصال بدون قيود على حرية العمل الإسرائيلية سيضعف السلطة الفلسطينية والفرص القائمة في هذا السيناريو. وهو الأمر الذي يمكن له أيضاً أن يقرب السلطة الفلسطينية من حماس ويشكل ضربة للأردن – لذلك من المهم الإبقاء على الانقسام بين قطاع غزة والضفة الغربية، والتصرف بشكل جيد إلى أقصى درجة ممكنة مع السلطة الفلسطينية في الضفة.

قطاع غزة يشكل مشكلة غير قابلة للحل، طالما أن حركة حماس تسيطر على المنطقة، وتسيطر على سلاح الإرهاب، والصواريخ والأنفاق، ولا يحصل تقدم في عملية المصالحة الداخلية الفلسطينية. وحتى لا تكون غزة وحركة حماس عنصراً ذا قدرة على تخريب – spoiler – أية مبادرة إيجابية، بما في ذلك عملية الانفصال وبلورة واقع الدولتين، فإنه يجب في موازاة ذلك تحريك خطة إعادة إعمار غزة. ومع ذلك يجب عدم اشتراط التقدم في إحدى المناطق بالتقدم في المنطقة الأخرى، لأنه سيتم عندها،

عملياً، منح حركة حماس القدرة على استخدام حق الفيتو، وسيلحق الضرر بالمرونة الإسرائيلية. وهناك عقبة أخرى تتمثل بالمساعدة في إعادة إعمار القطاع، بدون منع بناء قوة حماس، وهو الأمر الذي سيُنظر إليه على أنه "مكافأة" للإرهاب وسيُلحق الضرر بشرعية السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

إذا تمت بلورة واقع الدولتين فإنه ستنشأ فرصة لتحسين وضع إسرائيل في المنطقة – أي الاندماج بدلاً من تحصين «الفيلا في الغابة». وهذا السيناريو سيكون مرتبطاً، كما هو متوقع، بوضع مطالب واضحة من الفلسطينيين في مجال الأمن – تحمل المسؤولية والانتقال من التنسيق إلى التعاون الكامل. وفي الوقت نفسه ستكون هناك فرصة لتعزيز قيمة إسرائيل أمام كل من مصر والأردن، اللتين هما بحاجة إلى سند إقليمي قوي. وفي واقع الدولتين ستتراجع أهمية الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن سيتم الحفاظ على المصالح الإسرائيلية في الامتناع عن تحمل المسؤولية عن القطاع. ومن التحديات الأخرى، الحفاظ على التوجه التقليدي للسلطة الفلسطينية ومنعها من اللجوء إلى إيران وروسيا.

إن إحدى العقبات الرئيسية في وجه التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين، تتمثل في تصور حل الصراع من وجهة النظر الفلسطينية – التركيز على رؤية التحرر الوطني وحق تقرير المصير والحق على الأرض، قبل بناء المؤسسات السياسية وتأهليها للحكم القادر على تحمل المسؤولية، ولكي تكون فعالة ومستقرة. ويجد هذا الميل تعبيراً عنه أيضاً في خطط التعليم على الساحة الفلسطينية التي ترفض الاعتراف بحق الشعب اليهودي في أرضه، وتترافق بالتحريض، وتحتوي على تمجيد الإرهابيين واعتبارهم مقاتلين من أجل الحرية. كما أن المجتمع الإسرائيلي غير ناضج لتقديم التنازلات المطلوبة للتوصل إلى اتفاق. وصحيح أن الجمهور الإسرائيلي لا يزال في غالبيته يؤيد حلاً يستند إلى حل دولتين لشعبين، إلا أنه لا يتطلع إلى إقامة دولة فلسطينية «كاملة» مع سيادة كاملة، بل «دولة منقوصة»، منزوعة القوة العسكرية ونظيفة من أي تهديدات إرهابية وذات سيادة جزئية في بعض من جوانب الدولة.

الرد الأمني

الرد الأمني الإسرائيلي في حال سيناريو خطوات الانفصال، يجب أن يأخذ في الحسبان احتمال تدهور وضع السلطة الفلسطينية من الوضع الفعال، مثلما هو الحال في الوقت الراهن، حيث تقوم بالتعاون الأمني مع إسرائيل، إلى سلطة رافضة، وحتى معادية. وتنجم عن هذا الوضع تهديدات أمنية تشتمل على ثلاثة أنواع: (1) المنظم على شكل مجموعات، تتمتع بخصائص عمل تعتمد على إطلاق النار على الطرقات، وإطلاق النار على المستوطنات ومعسكرات الجيش الإسرائيلي، وتنفيذ عمليات انتحارية في التجمعات السكنية في إسرائيل، واستهداف المواقع الاستراتيجية مثل مطار بن غوريون أو الطيران المدني. (2) ثورة شعبية ضد استمرار السيطرة الإسرائيلية بما في ذلك شن هجمات إرهابية فردية. (3) حدوث تدهور وتصعيد إلى حرب إرهابية جارفة بمشاركة المنظمات الإرهابية مع أجهزة الأمن الفلسطينية (تهديدات من جانب السلطة الفلسطينية).

التصعيد في الضفة الغربية سيجر تصعيداً موازياً في قطاع غزة – عن طريق إطلاق الصواريخ باتجاه مستوطنات غلاف غزة والتجمعات السكانية في إسرائيل، واستخدام الطائرات المسيّرة، ومحاولات التسلل لتنفيذ عمليات في إسرائيل عن طريق الأنفاق، وعبر البحر، وكذلك تشجيع المجموعات الإرهابية التابعة لحماس وللجهاد الإسلامي، للعمل في الضفة الغربية وفي عمق إسرائيل. وكلما أصبح الوضع الأمني أكثر خطورة في الضفة الغربية، وازدادت حالة الفوضى، كلما فقدت السلطة الفلسطينية السيطرة على الأرض، وبالتالي تفقد القدرة على ضبط الإرهاب والعنف، بحيث يتطور وضع قد يقود إلى انتفاضة.

يستند الرد الأمني على هذه التهديدات إلى مزيج من الجهود، بعضها أساسي وبعضها خاص، بحيث يمكن مواءمة قوة الرد حسب الظروف على الأرض. وكلما كان الوضع مستقراً وتوطد التعاون بين إسرائيل وأجهزة الأمن الفلسطينية، كان بالإمكان تقليل استخدام قسم من هذه الجهود، وخصوصاً تلك التي تضر بنسيج الحياة للسكان الفلسطينيين، وتقليص حضور نشاط كل من الجيش الإسرائيلي والشاباك. ومكونات الرد هي:

أ- فرض قيود على تسليح أجهزة الأمن الفلسطينية - وذلك لمنع التهديد العسكري على إسرائيل. ويمكن تحقيق هذه القيود عبر الموافقة المتبادلة على جهاز للإشراف، وكذلك التفتيش الأمني الإسرائيلي على المعابر، وجمع المعلومات الاستخبارية.

ب- حرية النشاط العملياتي للجيش الإسرائيلي في عمق المناطق الفلسطينية - بما في ذلك المناطق المأهولة، وهذا الأمر موجود في قلب نظرية الأمن الإسرائيلية للمعركة المتواصلة لتفكيك البنى التحتية للإرهاب قبل نموها، ومنع الوصول إلى الأهداف الإسرائيلية، واعتراض المخرب الانتحاري أو المجموعة الإرهابية. وكلما اتسع وتعمق التعاون الأمني مع أجهزة الأمن الفلسطينية، كان بوسع إسرائيل تقليص النشاطات العملياتية في المناطق الفلسطينية، وذلك بما يخضع للصيغة القائلة «كلما تعمل أجهزة أمن السلطة أكثر، تعمل إسرائيل أقل». وإسرائيل لن تتنازل، بأية طريقة، عن حرية النشاط العملياتي، وذلك استناداً إلى حق الدفاع عن الذات في وجه التهديدات القائمة.

ت- التعاون مع أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية - هو أمر ضروري لاستقرار الوضع لفترة زمنية طويلة، ولنقل المسؤولية إلى الجانب الفلسطيني في كل مكان محتمل، ولقدرة أجهزة الأمن الفلسطينية لتجريد الجهات المتطرفة من أسلحتها، ولتعزيز وضع السلطة الواحدة والسلاح الواحد، ولخلق الظروف التي تمكن من تحقيق خطة الفصل المنفردة.

ث- أجهزة أمن فلسطينية فعالة - من الصواب أن تشجع إسرائيل، بكل السبل، بناء قوة أجهزة الأمن التابعة للسطلة الفلسطينية في الضفة الغربية، وفي المستقبل عندما تنضج الظروف في قطاع غزة، حتى تكون جهات مهنية فعالة. وذلك بما ينسجم مع البنية التنظيمية، ومع تعريف مهام أجهزة الأمن التي جرى تحديدها في إطار رؤية الترتيبات الأمنية، في واقع الدولتين – المسؤولية عن القانون والنظام العام، وتفكيك البنى التحتية للإرهاب، ومنع الإرهاب والتهريب، ومنع الاحتكاك بين السكان

من الجانبين.

ج- السيطرة العسكرية على غور الأردن - وذلك لمنع تهريب الأسلحة وتسلل العناصر الإرهابية إلى الأراضي الفلسطينية. فالسيطرة العسكرية الإسرائيلية على غور الأردن ستكون ضرورية أيضاً، لاستمرار التعاون الأمني مع الجيش الأردني (فالأردنيون بشكل غير معلن، يفضلون التعاون مع إسرائيل، خشية أن يكون لأجهزة الأمن الفلسطينية مصالح خارجية، وتتمكن من تهريب السلاح المتطور).

ح- التفتيش الأمني في المعابر - سواء تفتيش البضائع أو التفتيش الشخصي الدقيق، وذلك لمنع تهريب الأسلحة، أو المواد ذات الاستخدام المزدوج، لإنتاج الصواريخ والطائرات المسيّرة، وغير ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، تعقب المشتبه بهم والممنوعين من الدخول واعتقالهم. ويمكن أن يتم التفتيش الأمني على معبر اللبني (ومعبر دامية أيضاً في حال تم تجديده) بواسطة شركة أمنية عالمية، متخصصة في تشغيل المعابر الدولية، مع أجهزة مراقبة عن بعد، والتي تقدم لإسرائيل صورة موثوقة تماماً للبضائع وللأشخاص.

خ- التعاون مع الأردن ومصر - هو أمر ضروري للحيلولة دون حدوث التهريب وتسلل العناصر الإرهابية. كما أن استمرار التعاون في محاربة عناصر السلفية الجهادية في شبه جزيرة سيناء وفي الأردن هو أمر حيوي وذلك لمنع ترسيخ وجودها وتنفيذ عمليات إرهابية. وإذا ما تم تدشين مشروع لإعادة إعمار قطاع غزة فإنه سيكون لمصر دور حيوي في منع بناء قوة حماس من خلال عملية إعادة الإعمار، وذلك عن طريق مكافحة أنفاق التهريب، ومنع التهريب، وقطع العلاقة بين عناصر السلفية الجهادية في سيناء وقطاع غزة.

د- إتمام السياج الأمني - إغلاق الثغرات إلى جانب تحسين ظروف انتقال العمال الفلسطينيين للعمل في إسرائيل (كوسيلة تبعث على استقرار وتهدئة الوضع). كذلك الحال في منطقة القطاع، يجب إتمام السياج الأمني المقام تحت الأرض، وكذلك الحاجز المقام فوق الأرض، لمنع تسلل العناصر الإرهابية لتنفيذ عمليات داخل إسرائيل.

ذ- الجهود الاقتصادية والاجتماعية وجهود التشغيل - هي أمر ضروري للاحتواء والتهدئة. ولذلك فإن من الإيجابي السماح بتطوير البنى التحتية الاقتصادية والتشغيلية، وإعطاء حرية أكبر لحركة البضائع من وإلى المناطق الفلسطينية، وحرية الحركة داخلها، مع أقل عدد ممكن من الحواجز.

ر- حماية الطرقات – التي يستخدمها المستوطنون. ويجب في إطار خطة الفصل، توجيه حركة المستوطنين إلى الطرقات التي لا يوجد فيها احتكاك مع السكان الفلسطينيين. وبذلك يكون بالإمكان حماية أقل عدد من الطرقات، وفي ظروف آمنة بشكل أكبر مقارنة بالوضع الحالي. ومع ذلك فإنه من الضروري الاستمرار في السيطرة على الطرق الإستراتيجية (1، 443، 5، 35، 80، 90) والدفاع عن أمن حركة المستوطنين والجيش الإسرائيلي.

ز- حماية المستوطنات - وهي المهمة التي ستتواصل طالما لم يتم إخلاء المستوطنات المعزولة، ومجموعة المستوطنات في عمق الأراضي الفلسطينية. وستكون عملية حماية المستوطنين والمستوطنات حساسة جداً مقارنة بالوضع الحالي، وذلك بسبب تغير ظروف الميدان والحاجة إلى منع معارضي الخطوة في أوساط

المستوطنين من استخدام الذرائع لنسفها.

س- السيطرة على المجالين الجوي والالكتروني – إن عدم وجود عمق إستراتيجي، وكذلك الزمن والأجواء المحدودة جداً لاعتراض التهديدات الجوية، المأهولة والمسيّرة، يتطلب وجود مجال جوي متماسك جداً وتحت سيطرة إسرائيلية فائقة. ومع ذلك فإنه يمكن إشراك الفلسطينيين في مراقبة الحركة الجوية المدنية، والسماح لهم باستخدام المجال الجوي الفلسطيني. وفي المجال الالكتروني، فإنه يمكن إقامة آلية للتنسيق، وذلك من خلال الأخذ بعين الاهتمام الاحتياجات المدنية الفلسطينية.

ش- حماية مطار بن غوريون - من أجل الحيلولة دون إطلاق النيران المباشرة أو الصواريخ باتجاه مدرجات المطار، كذلك الحيلولة أيضاً دون اعتراض الطائرات في مراحل تخفيض الارتفاع للهبوط بواسطة الصواريخ المحمولة على الكتف، من أجل ذلك ينبغي على إسرائيل الاحتفاظ بالسيطرة الأمنية على سلسلة الجبال العالية المطلة على المطار، وعلى المناطق التي تمر من فوقها ممرات الوصول والهبوط. وبما ينسجم مع خطة الانفصال المنفردة، فإن معظم هذه المناطق موجودة داخل الكتل الاستيطانية التي تتطلع إسرائيل إلى الإبقاء على سيطرتها عليها بكل السبل.

ص- قدرات جمع المعلومات الاستخبارية – بهدف التحذير من وقوع عمليات تخريبية والقضاء على البنى التحتية للإرهاب، ولذلك فإن هناك حاجة إلى حرية العمل الاستخباري في ثلاثة مجالات – الإلكتروني والبشري والبصري.

ض- في مواجهة التهديدات التي مصدرها من قطاع غزة، من الصواب الاستمرار في العمل عن بُعد، وثني سلطات حماس عن السماح بشن هجمات ضد إسرائيل من أراضي القطاع، وذلك عن طريق الردع الصارم والممنهج. ويجب إقامة أنظمة فعالة لضمان أمن الحدود، والتعاون الوثيق مع الجيش المصري في سيناء، لمنع عملية بناء القوة، والتهريب إلى قطاع غزة، عن طريق الأنفاق وعمليات تسلل العناصر المتطرفة من السلفية الجهادية إلى القطاع. وذلك بهدف إشاعة الفوضى وممارسة الإرهاب ضد إسرائيل.

سيناريو 4:

الضم – تطبيق القانون الإسرائيلي على كامل المنطقة (ج)

خصائص السيناريو

تقوم إسرائيل بتطبيق القانون الإسرائيلي على بعض أجزاء يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، مثلما فعلت عام 1967 فيما يتعلق بالقدس الشرقية، وفي عام 1981 بالنسبة لهضبة الجولان. والمعنى العملي لتطبيق هذا القانون هو الضم إلى دولة إسرائيل (على الرغم من أن هذه الخطوة لا توصف على هذا النحو من جانب إسرائيل).

واليوم، القانون الإسرائيلي غير مطبق على يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، بما في ذلك المستوطنات، بل تطبق هناك القوانين المحلية، التي كان يُعمل بها عام 1967، وكذلك التشريعات الأمنية التي يصدرها قائد قوات الجيش الإسرائيلي في المنطقة. أما فيما يتعلق بالمستوطنات فإن القائد العسكري قد أصدر أوامر إدارية، مستقاة من أنظمة القضاء الإسرائيلي، مثلما هو الحال في مجال التعليم والرعاية والسلطات المحلية، وذلك وفق سيناريو الضم.

ويمكن لعملية الضم أن تتم بدرجات معينة:

أ- في المناطق البلدية التابعة لمستوطنات معروفة ومحددة – على سبيل المثال تطبيق القانون على مستوطنة معاليه أدوميم.

ب- في المناطق البلدية لكتل محددة - مثلما هو الحال في غوش عيتسيون.

ت في كل المستوطنات الإسرائيلية وفق المنطقة البلدية المحددة لكل منها.

ث- في المستوطنات الإسرائيلية (كلها أو بعضها) بما يشمل الطرق المؤدية إليها، وإن كانت خارجة عن حدودها البلدية.

ج- في كل المنطقة (ج).

ح- في كل منطقة يهودا والسامرة (هذا السيناريو لا يتم تحليله هنا لأن معناه هو قيام دولة واحدة - وهو السيناريو الذي سيتم تحليله على حدة).

وفي المكان الذي يجري تطبيق القانون الإسرائيلي فيه - فإن المنطقة تقارن في مكانتها بأية منطقة تابعة لإسرائيل، ويتوقف النظر إليها، من ناحية إسرائيل، كمنطقة مدارة / محتلة. وبما ينسجم مع

ذلك، تتوقف صلاحيات الحكم العسكري في هذه المنطقة وتصبح كل الصلاحيات موضوعة بين أيدي السلطات (المدنية) الإسرائيلية.

وبوسع الجيش الإسرائيلي الاستمرار في العمل في مثل هذه المناطق، إلا أنه يكون خاضعاً لقيود التشريع الإسرائيلي. وتتوقف التشريعات التي كانت قد وضعتها الجهات الأمنية عن العمل فيها.

وعندما ما يطال الضم أية منطقة خارج نطاق سلطة المستوطنات الإسرائيلية – التي تعمل فيها اليوم تشريعات فلسطينية، والتي تطبَّق على الأشخاص فقط - يتم وقف العمل بهذه التشريعات.

تشكل عملية الضم انتهاكاً لبند صريح موجود في الاتفاقيات الانتقالية، يمنع على الأطراف تغيير وضع المناطق بشكل أحادي الجانب.

كما تشكل عملية الضم انتهاكاً لبند صريح في القانون الدولي يحظر ضم أجزاء من المناطق المحتلة. حتى أن الخطوة تتناقض مع تعليمات واضحة في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334 الصادر في كانون الأول / ديسمبر 2016.

وهذه العملية، حتى لو تم تنفيذها بشكل محدود، فإنها ستشكل خطوة سياسية ذات مدلولات كبيرة، حيث سيُنظر إليها من قبل الغالبية الحاسمة في المجتمع الدولي على أنها غير شرعية وغير قانونية.

ووفق القانون الإسرائيلي، فإن التنازل عن أية منطقة يطبَّق عليها القانون الإسرائيلي، في أي اتفاق مستقبلي أو بناء على قرار من الحكومة، يتطلب إجراء استفتاء عام، إلا في حالة الحصول على موافقة 80 من أعضاء الكنيست. وعليه فإن عملية الضم الواسع تزيد من الصعوبات أمام أية عملية سياسية مستقبلية تتضمن التنازل عن هذه المناطق.

ومن شأن أية عملية ضم واسعة، إذا نشأ وضع تكون فيه في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) منظومتين منفصلتين من القوانين للإسرائيليين وللفلسطينيين، من شأنه أن يخلق واقعاً من «الأبرتهايد»، الذي سيقود إلى تآكل القيم الديمقراطية للدولة.

إن إعطاء الغطاء القانوني لمثل هذه الخطوات سيضعف مكانة وقوة الجهاز القضائي في إسرائيل، سواء على الصعيد الداخلي أو باتجاه الخارج. ومن المحتمل أن يتم اتخاذ خطوات تمهيدية لإضعاف الجهاز القضائي من أجل منع أي تدخل من جانبه، وخطوات كهذه ستؤدي إلى إضعاف شامل لأجهزة الرقابة على الحكم وإلى تآكل الحماية التي يتمتع بها الأفراد والحفاظ على القيم الديمقراطية في إسرائيل.

وقد تؤدي هذه الخطوة إلى صدع داخل الجمهور الإسرائيلي، بين مؤيد للعملية ومعارض لها، وكذلك إلى أزمة في مواجهة المواطنين العرب في إسرائيل.

تطبيق القانون الإسرائيلي على كل المنطقة (ج)

يجب التأكيد على أربع نقاط هامة جراء تطبيق القانون الإسرائيلي على كل المنطقة (ج):

أ- المنطقة (ج) تشكل حوالي 60% من مساحة الضفة الغربية. وتشتمل هذه المنطقة على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية للفلسطينيين الذين يسكنون في بلدات موجودة في المنطقتين (أ) و (ب). ويقيم في هذه المنطقة حوالي 50000 فلسطيني مسجلين. ووفق التقديرات يقيم فيها في الواقع حوالي 100000فلسطيني.

ب- في الوقت الراهن تمتلك السلطة الفلسطينية الصلاحية لممارسة صلاحيات شخصية في المنطقة (ج)، في مجالات التعليم والصحة والضرائب والصناعة.. إلخ. وبالإضافة إلى ذلك لها صلاحيات في بعض مجالات البنى التحتية، مثل المياه. وإلغاء هذه الصلاحيات يعني أن إسرائيل ستضطر إلى تشريع بعض القوانين في هذه المجالات وتقديم كل الخدمات للمواطنين الفلسطينيين في المنطقة (ج)، في كل مجالات الحياة، إلا إذا قررت السماح للسلطة الاستمرار في استخدام صلاحياتها في منطقة ينطبق عليها قوانين الدولة (وفي ظل استمرار وجود السلطة الفلسطينية كما سيتم تفصيله لاحقاً).

ت- كل مواطني المنطقة (ج) سيتحولون ليصبحوا مواطنين إسرائيليين (مثلهم في ذلك مثل مواطني القدس الشرقية). وسيكون هناك أيضاً احتمال لطلب الجنسية الإسرائيلية، مع أن الحديث لا يدور عن إجراء أوتوماتيكي، وهو ما يتطلب، من بين أمور عديدة، أداء قسم الولاء لإسرائيل.

ث- على الرغم من أن المنطقة (ج) ستعتبر جزءاً من أرض إسرائيل إلا أنه ستكون هناك مشكلة في أن يطبَّق عليها، بشكل كامل، قيود الدخول عينها التي تطبق على سكان يهودا والسامرة (الضفة الغربية) للدخول إلى إسرائيل، ذلك أنه يجب تمكين الفلسطينيين في المنطقة (ج) من التنقل للحيلولة دون إدخال مواطني المنطقة (أ) والمنطقة (ب) من التواجد في حالة حصار، وحتى يكون بإمكانهم الوصول إلى الأراضي التي تعود إليهم والموجودة في المنطقة (ج). ولذلك لن تكون هناك رقابة على دخول الفلسطينيين إلى المنطقة (ج) (ومن الصعب التكهن بكيفية وضع رقابة جدية في ظل الحجم الكبير لحركة المواصلات وطول مناطق التماس)، وهو ما يتطلب الإبقاء على المراقبة على عملية الدخول بين إسرائيل وبين المنطقة (ج)، وذلك لمنع التدفق الحر للفلسطينيين إلى داخل مناطق الخط الأخضر.

إمكانية حدوث السيناريو

يتطلب هذا السيناريو عملية تشريع خاصة في إسرائيل. فضم المنطقة (ج) يتطلب الكثير من الإعداد، على المستويين العملي والقانوني، وهو صعب إلى درجة كبيرة على صعيد التطبيق. ويجب الافتراض أن ضغطاً دولياً كبيراً، وخصوصاً الضغط من قبل الإدارة الأمريكية، سيقلل من احتمال تطبيق خطوة تشريعية من هذا القبيل من جانب الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه من المتوقع أن تؤدي علمية الضم إلى معارضة داخل المجتمع الإسرائيلي، إذا كان الحديث يدور عن عملية ضم واسعة. وعليه فإن احتمال التطبيق متدنٍ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إجراءات الضم قد تستتبع معارضة شديدة جداً على الساحة الدولية، وهو ما سيؤدي إلى تقليص قدرة تطبيق هذه الخطوة. وهنا أيضاً، كلما كانت عملية الضم أوسع

فإن المعارضة لها ستكون أشد بكثير.

تأثُّر السيناريو بالأوضاع الأساسية للكيان الفلسطيني

إن ضم أجزاء واسعة، وخصوصاً ضم المنطقة (ج) كاملة، سيُنظر إليه على أنه قرار إسرائيلي، بالانسحاب بشكل كامل من حل الدولتين، والإبقاء على الفلسطينيين تحت السيطرة الإسرائيلية، بدون وجود زمن محدد لنهايتها. هذا السيناريو سيستتبع ردوداً قاسية من الجانب الفلسطيني وانتقادات شديدة في أوساط الجمهور الفلسطيني. وكلما كان نطاق عملية الضم أوسع، كانت الردود أشد. والرد الأشد المتوقع هو إلحاق ضربة قوية تصل إلى درجة قطع كل العلاقات بين السلطة الفلسطينية وبين إسرائيل، بما في ذلك وقف التنسيق في المجال الأمني، وفي مجالات أخرى. كما أنه من المتوقع زيادة الخطوات الفلسطينية على الساحة الدولية ضد إسرائيل. وإضافة إلى ذلك فإن هذه الخطوة ستؤدي إلى إضعاف كبير، إلى درجة فقدان التأثير، من جانب العناصر المعتدلة في المجتمع الفلسطيني، وإلى تعزيز قوة الجهات المتطرفة، بما في ذلك حركة حماس التي تدعو إلى استمرار الكفاح المسلح ضد إسرائيل، مع احتمال حدوث صدامات عنيفة. ونتيجة لذلك، من المتوقع حدوث ضعف كبير للسلطة الفلسطينية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) إلى درجة قد تصل إلى احتمال انهيارها.

كيان فلسطيني فعال وإيجابي - إن فرص وجود وضع أساسي كهذا ضعيفة جداً، في ظل ما ورد أعلاه. وحتى إذا بقيت السلطة الفلسطينية فعالة وإيجابية، فإنه من المتوقع أن يؤدي الضم إلى تقويض العلاقات بين إسرائيل وبينها، وضرب التعاون في جميع المجالات، بما في ذلك المجال الأمني، ويفضي إلى زيادة حجم وقوة الإرهاب والعنف على الأرض. وستواصل السلطة العمل على لجم الأمور طالما كان لديها الشعور أن هذه العملية لا زالت تخدم مصالحها. ولكن كلما كان الضم أوسع، ظهر الوضع للسلطة الفلسطينية على أنه عديم الأمل للتقدم باتجاه الاتفاق السياسي، وسيؤثر على القرارات إذا ما كان يجب مواصلة الأداء والتعاون. وسيؤدي غياب التعاون إلى إلحاق الضرر بالرد الأمني الإسرائيلي، ومن شأنه أيضاً أن يحمل إسرائيل مسؤولية الاهتمام بالمجالات المدنية للجمهور الفلسطيني.

كيان فلسطيني معاد - من المتوقع أن يعمل الكيان الفلسطيني المعادي في كل القنوات ضد إسرائيل، بما في ذلك في العمل العنيف على الأرض، وبتدخل قوات الأمن الفلسطينية - سواء كان ذلك عن طريق عدم منع منظمات خارجية مسلحة من العمل ضد إسرائيل، أو لتشجيعهم على العمل ضدها - وكذلك على الساحة الدولية، بتسريع الخطوات السياسية ضد إسرائيل.

والكيان المعادي سيبذل كل الجهود، لتوجيه ضربة إلى قدرة السيطرة الإسرائيلية على المناطق التي سيجري ضمها. وكلما كان هناك فلسطينيون في المناطق التي جرى ضمها، فإنه ستتم ممارسة الضغوط عليهم للعمل ضد إسرائيل، من خلال استغلال حرية الحركة الممنوحة لهم. هذا الواقع سيفرز تحديات أمنية كبيرة، وبشكل خاص في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، إلا أن هذه التحديات ستنزلق إلى

داخل إسرائيل أيضاً. ومن المتوقع أن تحدث مواجهات متواصلة مع السكان الفلسطينيين في المنطقة (ج) الذين سيكونون في حالة احتكاك دائم مع السلطات الإسرائيلية.

كيان فلسطيني غير فعال - ستضطر إسرائيل للعودة واستلام السيطرة على كل مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، وأن تكون مسؤولة عن كل المواطنين الفلسطينيين في المنطقة، مع كل ما يرتبط بذلك من ناحية التنظيم والميزانية. وفي هذا الواقع، فإن التمييز بين المواطنين الفلسطينيين الذين جرى ضمهم والذين سيُعتبرون مواطنين إسرائيليين مقابل الفلسطينيين الآخرين، الذين هم تحت المسؤولية الإسرائيلية، سيشكل نقطة احتكاك أخرى. كما أنه من المتوقع أن تكون هناك احتكاكات كثيرة وأعمال عنف، بسبب فقدان السيطرة وغياب الجهات الأمنية الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من المتوقع أن تحدث صدامات مع السكان المدنيين، وأن تكون هناك صعوبة في التمييز بين الفلسطينيين في المنطقة (ج) وبقية المواطنين، الذين سيعودون ليكونوا تحت المسؤولية الإسرائيلية.

تأثُّر السيناريو بالأوضاع الأساسية على الساحة الإقليمية

إن قوة الرد ودرجة الضرر الذي ستلحقه هذه الخطوة بالعلاقات مع إسرائيل ستزداد، إذا كان الحديث يدور عن عملية ضم واسعة وكبيرة. ومن المتوقع أن تصطدم هذه الخطوة بالنقد الشديد من جانب دول المنطقة، وضرب العلاقات بينها وبين إسرائيل. وسيواجه النظامان في كل من مصر والأردن ضغطاً جماهيرياً قد يجبرهما على إبداء مواقف متصلبة وحازمة تجاه إسرائيل وخطواتها. وذلك عبر التصريحات، وضرب العلاقات الدبلوماسية والعلنية، وكذلك حجم وعمق العلاقات الأمنية، التي تتأثر بالتطورات الحادة في الرأي العام. ويجب الافتراض أن هذه الخطوة ستزيد من الصعوبات أمام هاتين الدولتين لإقامة تعاون مع إسرائيل، باستثناء ما ترياه هاماً بالنسبة لهما. وسيكون من الصعب جداً الحفاظ على أي تعاون مكشوف. وبالإضافة إلى ذلك ستقوي هذه الخطوة العناصر المعادية لإسرائيل في دول المنطقة، وستضعف كثيراً الأصوات المؤيدة لإقامة علاقات مع إسرائيل.

دول مجاورة فعالة وإيجابية – من المتوقع، بسبب عملية الضم، أن يظهر توتر كبير بين إسرائيل وبين الفلسطينيين بالإضافة إلى الضغط الدولي. كما أنه من المتوقع أن تقلص دول السلام، وكذلك الدول العربية البراغماتية وتركيا، حجم التعاون مع إسرائيل في مواجهة التهديدات المختلفة، من جهة قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء، على سبيل المثال، وكذلك على الحدود مع الأردن.

دول مجاورة معادية - من المتوقع أن يكون هناك تأييد للجانب الفلسطيني في أية حالة صدام، بالإضافة إلى عدم الامتناع عن تقديم العون، من جهات مختلفة، للجهات الفلسطينية المعادية، إلى درجة التدخل المباشر في صراعها ضد إسرائيل.

تحليل تأثُّر السيناريو بالأوضاع الأساسية على الساحة الدولية

ستتأثر قوة الرد بحجم الضم وتداعياته، لجهة إحباط إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. وإذا أبدت الإدارة الأمريكية دعمها للخطوة، أو أنها لم تعارضها – فإن التداعيات على الساحة الدولية ستكون أقل بكثير. ومع ذلك فإنه من المتوقع أن تعارض الإدارة الأمريكية هذه الخطوة بسبب تداعياتها على المنطقة، مع التركيز على موقف الدول السنية، لأن هذه الخطوة تتناقض بشكل صريح مع مواقف الولايات المتحدة الأمريكية على مدى سنوات طويلة. كما أن بقية الساحة الدولية ستعارض العملية بشكل قاطع. كما ستظهر انتقادات حادة في أوساط المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وهيئات المجتمع المدني. وستزداد الدعوات لمقاطعة إسرائيل، وكذلك للقيام بإجراءات قضائية ضدها. وهناك أيضاً خطوة أخرى من المرجح حدوثها وهي وقف المساعدات المالية الدولية للسلطة الفلسطينية، وتحويل العبء الاقتصادي لتعزيز الساحة الفلسطينية ضد إسرائيل.

التداعيات الإستراتيجية على إسرائيل

من المتوقع لهذا الواقع المشحون أن يغذي دوائر العداء والتحريض، وأن يؤدي إلى زيادة في حجم العنف بما يشمل كل الخصائص، من أحداث شعبية واسعة النطاق، ومن عمليات منظمة، وانتهاء بالعمليات الفردية. وستواصل هذه العمليات استهداف الاستيطان الإسرائيلي في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، والمستوطنين، وطرق المواصلات وقوات الجيش الإسرائيلي. ويمكن هنا التركيز، بشكل خاص، على استهداف المستوطنات في المناطق التي سيتم ضمها وعلى الخطوات ضد السياج الأمني، الذي ستزداد رمزيته في هذا السياق. ومن المتوقع أيضاً أن يطرأ ارتفاع على محاولات تنفيذ عمليات داخل إسرائيل، وهناك صعوبة كبيرة في إحباط هذه العمليات في ظل غياب أي تعاون بين إسرائيل وبين قوات الأمن الفلسطينية. والتوقف المرتقب لكل أنواع التعاون مع إسرائيل سيضطر إسرائيل للقيام بعمليات عسكرية أكثر في المناطق الفلسطينية بقواها الذاتية. وعندها قد تصطدم بمقاومة من جانب الجهات الأمنية الفلسطينية. صحيح أن إسرائيل تمتلك قوة فائقة، إلا أنه يجب الافتراض أن عمليات من هذا النوع، والتي ستترافق بالكثير من الإصابات في الجانب الفلسطيني، ستثير انتقادات شديدة.

وإذا أدى سيناريو الضم إلى انهيار السلطة الفلسطينية أو إلى تراجع في أدائها، فإنه يجب الافتراض أن إسرائيل ستضطر للعودة بنفسها للسيطرة على مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية). وفي حال انهيار السلطة الفلسطينية قد تجد إسرائيل نفسها مسؤولة عن كل مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) بما في ذلك التجمعات السكانية الفلسطينية، أي أنها ستكون مسؤولة عن كل المواطنين الفلسطينيين على الأرض، وعن كل ما يرتبط بذلك من الناحية التنظيمية والمالية. وتطور كهذا يتطلب مواءمة مهام الجيش الإسرائيلي مع عمل مديد ومتواصل في كل المنطقة، سواء من أجل ضمان الأمن، أو من أجل تحمل المسؤولية على النظام العام وعلى مجمل مجالات الحياة للفلسطينيين، بما في ذلك أيضاً

المناطق المأهولة بكثافة من قبل مجموعة سكانية معادية تضم جهات مسلحة، بالإضافة إلى الأسلحة.

ويمكن لعملية الضم أن تُسرع عملية اتخاذ القرارات لفتح جبهة معادية ضد إسرائيل من جانب الفلسطينيين، في غزة على سبيل المثال، وفي لبنان وفي سورية، بدعم من حزب الله، والأسد في سورية، وإيران. وفي مثل هذه الظروف ستزداد مخاطر التصعيد لمعركة على عدة جبهات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك احتمال بأن يقوم المجتمع الدولي، بما في ذلك الإدارة الأمريكية، بتقليص المساعدات لإسرائيل ووضع العقبات أمام الحصول عليها، بما يشمل المساعدات الضرورية لمواجهة معركة عسكرية واسعة. وإذا تم تنفيذ العملية بما يتناقض مع الموقف الصريح للإدارة الأمريكية، فإن إسرائيل قد تتعرض لخطوات أمريكية للرد في مختلف المجالات، بما في ذلك المساعدات الأمنية، والغطاء السياسي والتعاون الاقتصادي. ويجب الافتراض أيضاً أن يهود الولايات المتحدة الأمريكية سيعارضون هذه الخطوة، ولن يسارعوا لمساعدة إسرائيل على الصعيد الداخلي الأمريكي. وفي أعقاب هذه الخطوة قد تقوم دول مختلفة، وكذلك الاتحاد الأوروبي، بتعليق التعاون مع إسرائيل، وحتى أنها قد تتخذ خطوات دبلوماسية مثل سحب السفراء، وحتى فرض عقوبات عليها.

وبدون أدنى شك، ستجري في مجلس الأمن الدولي مداولات لاتخاذ قرار ضد إسرائيل. وهذا القرار سيمر فقط ما لم تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو – والموضوع مرتبط بالعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وكذلك بالعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة. وإذا تم اتخاذ قرار ضد إسرائيل فإن هناك احتمالاً أيضاً لاتخاذ قرار متمم آخر يتضمن فرض عقوبات عليها. بالإضافة إلى أن هذه الخطوة قد تسرّع البدء في تحقيقات جنائية ضد كبار المسؤولين الإسرائيليين أمام المحكمة الجزائية الدولية.

خصائص الرد

ستواصل إسرائيل السيطرة من الناحية الأمنية على كل المنطقة، بما في ذلك حرية العمل الكاملة في المنطقة (ج)، وحرية عمل كبيرة في بقية المناطق، كما أن إسرائيل تسيطر على الغلاف الخارجي. وسيكون مطلوباً من الجيش الإسرائيلي تخصيص ملاك كبير من القوات للحفاظ على الوضع الأمني في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، وذلك على حساب مهام أخرى والاستعداد للحرب في مختلف الساحات.

السيناريو 5:

دولة واحدة بدون مساواة في الحقوق للفلسطينيين

خصائص السيناريو

الحديث يدور عن دولة واحدة بين البحر والنهر. وعلى ما يبدو فإن قطاع غزة لن يكون جزءاً منها. وسيطبق على كل المنطقة قانون واحد، وسيتم تفكيك الحكم العسكري وكذلك الإدارة المدنية. وستُحل السلطة الفلسطينية (أو أنها ستبقى ككيان للحكم الذاتي في إطار الدولة الواحدة).

وسيكون في الدولة حوالي 2.4 مليون فلسطيني من يهودا والسامرة (وأيضاً حوالي 1.8 مليون فلسطيني إذا تم ضم قطاع غزة إليها. أي أن المجموع سيزيد على 4 مليون فلسطيني). وهناك جدل حول العدد الدقيق.

والدولة ستكون يهودية في أساسها، إلا أنه سيكون في إطارها قيود على الحقوق المدنية المتساوية للفلسطينيين، حتى لا يتمكنوا من تغيير طابعها اليهودي. ومن الممكن أن تكون هناك محاولة لإبقاء الفلسطينيين تحت الحكم الذاتي. وإذا كانت في الدولة منظومتان قضائيتان مختلفتان – واحدة للإسرائيليين وواحدة للفلسطينيين – فهذا يعني أننا أمام واقع «أبرتهايد».

وستخلق هذه الخطوة صداماً وجهاً لوجه مع القيم الديمقراطية للدولة، بالإضافة إلى مواجهة داخلية فيها. كما ستؤدي خطوة كهذه إلى إضعاف المنظومة الديمقراطية بشكل عام، ولذلك فهي ستؤدي إلى تجذر ظاهرة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الشخصية. والغطاء القضائي للخطوات الخاصة بالتعامل العنصري الممنهج تجاه الفلسطينيين سيُضعف مكانة وقوة الهيئة القضائية، وسيُضعف أجهزة الرقابة على الحكم أيضاً، وسيتسبب بتآكل شامل في حماية الأفراد وفي الحفاظ على القيم الديمقراطية للدولة. وعلى هذه الخلفية، من المتوقع حدوث انقسام في أوساط الجمهور الإسرائيلي – بين المؤيدين للخطوة وبين المعارضين لها. وسيتسبب هذا السيناريو بانقسام مؤكد مع المواطنين العرب في إسرائيل.

إمكانية حدوث هذا السيناريو

ليس هناك سبيل للوصول إلى دولة واحدة كهذه من خلال التوافق مع الفلسطينيين. الحديث يدور عن خطوة أحادية الجانب من جانب إسرائيل. وتحديد إجراءات عدم المساواة بين حقوق مواطني الدولة، مع التمييز السلبي للجمهور الفلسطيني (العربي)، سيقتضي إدخال تغييرات رئيسية على التعريفات الأساسية للدولة، وسيؤدي إلى صدام مع المؤسسات القضائية في إسرائيل. إضافة إلى ذلك، من المتوقع

حدوث معارضة حادة من قبل أجزاء واسعة في الجمهور الإسرائيلي لحل كهذا. وهذه الأقوال صحيحة أيضاً بالنسبة لأوساط الجمهور اليهودي، وبشكل أكبر في أوساط الجمهور العربي. إضافة إلى ذلك، فإن تطبيق الإجراءات، التي ستكون في جوهرها غير عادلة، سيؤدي إلى خلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع بقية دول العالم، وسيترك إسرائيل بدون حلفاء (ومن الصعب التقدير أن يتخذ أي حكم مسؤول في إسرائيل قراراً بتنفيذ خطوة كهذه).

وهناك احتمال للانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة، أي تطبيق السيادة الإسرائيلية بشكل رسمي، أو عن طريق فرض الحقائق على الأرض على أجزاء من يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، ومنع أي احتمال للفصل الإقليمي بين كيان فلسطيني قابل للحياة وبين إسرائيل. وفي مثل هذا الوضع، هناك أمر واقع لدولة واحدة، حتى لو لم يتم إعلان ذلك بشكل صريح. ودولة كهذه ستقترب جداً إلى واقع السيناريو، حتى لو لم يتم بشكل رسمي أو علني تحديد نوعين من المواطنين فيها.

تأثُّر هذا السيناريو بالأوضاع الأساسية للكيان الفلسطيني

ستكون هذه الخطوة مرتبطة بتفكيك السلطة الفلسطينية. وسيكون من الصعب محاولة إبقائها ككيان للحكم الذاتي لإدارة حياة الفلسطينيين، وذلك لأنه ليس من المتوقع أن يقوم الفلسطينيون بالتعاون مع فكرة كهذه، والتي تشكل تراجعاً عن وضعهم القائم وعن تطلعاتهم المستقبلية.

سيصطدم تحقيق هذا البديل برفض فلسطيني شديد جداً يعرقل تطبيق عملية تفكيك السلطة، وتطبيق القانون الإسرائيلي على الأرض الموجودة اليوم تحت السيطرة الفلسطينية، وعلى فرض الصلاحيات هناك على جمهور معاد. وفي ظل غياب مؤسسات فلسطينية يمكن التعاون معها، فإنه من المتوقع حدوث صدام كبير مع السكان الفلسطينيين إلى درجة حدوث فوضى في يهودا والسامرة (الضفة الغربية). إضافة إلى ذلك، فإنه يجب افتراض حدوث مواجهات قاسية بين الجهات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، التي ستعارض تفكيكها، وبين الجيش الإسرائيلي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك معارضة من جانب الجمهور الفلسطيني في كل المجالات، بما في ذلك تعاظم العنف والإرهاب.

وفي هذا السيناريو لا توجد سلطة فلسطينية وفق الصيغة الراهنة. والآمال في وجود حكم ذاتي فلسطيني ضعيفة جداً، ولا يبدو أن هناك مبرراً لتحليل تلك الأوضاع الأساسية. وإذا بقيت، رغم كل ذلك، صيغة سياسية فلسطينية ما ذات صلاحيات في منطقة يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، فمن المتوقع أن تكون معادية لإسرائيل. وكيان كهذا سيعمل على تقويض الاستقرار للدولة الواحدة بكل الطرق الممكنة، عبر الطرق العدوانية، والسبل الدبلوماسية والقانونية.

تحليل تأثُّر هذا السيناريو بالأوضاع الأساسية على الساحة الإقليمية

من المتوقع أن تقوم دول المنطقة بإدانة العملية بعبارات شديدة، وستترافق بالأفعال. ومن شأن هذه

العملية أن تعرّض للخطر استمرار اتفاق السلام مع كل من الأردن مصر. وإذا اندلعت أعمال عنف واسعة النطاق، فإن الدول العربية قد تمد يد العون للفلسطينيين. وعلى أية حال يجب ألا نتوقع استمرار التعاون مع الجانب اليهودي في الدولة الواحدة.

دول مجاورة فعالة وإيجابية – دول المنطقة ستعارض المساعدة في استقرار الوضع الأمني. ومن المرجح، إلى درجة كبيرة، أن تقوم بإغلاق حدودها للحيلولة دون انتقال وفرار السكان الفلسطينيين إلى أراضيها.

دول مجاورة معادية – ستقوم الدول المعادية بإلغاء علاقات السلام مع إسرائيل وأي نوع من التعاون معها، بما في ذلك منع تهريب السلاح وتسلل العناصر الإرهابية إلى داخل إسرائيل. وهي قد تقوم بتشجيع الخلافات داخل الدولة وتؤيد الجهات التي تحاول ضرب أمنها وتقويض استقرارها.

تحليل تأثُّر السيناريو بالأوضاع الأساسية على الساحة الدولية

من المتوقع أن تكون هناك انتقادات واسعة وشاملة على الخطوة الإسرائيلية، بما في ذلك احتمال قطع العلاقات الدبلوماسية وفرض العقوبات من جانب حكومات مختلفة، وحتى عقوبات من جانب مجلس الأمن الدولي. ومن المتوقع، بشكل خاص، أن تلحق ضربة شديدة بالعلاقات بين إسرائيل وبين الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب فقدان القاسم المشترك للقيم الديمقراطية والليبرالية الذي يربط بين الدولتين. ومن المتوقع كذلك، أن تلحق ضربة قاسية بالعلاقات مع يهود الشتات، بما في ذلك يهود الولايات المتحدة الأمريكية الذين يحملون وجهات نظر ليبرالية. وهذا السيناريو سيدفع المعركة ضد إسرائيل كدولة «أبرتهايد»، وذلك من خلال الاعتماد على سابقة جنوب افريقيا.

تداعيات إستراتيجية على إسرائيل

أ- في هذا السيناريو ستلحق ضربة قوية بالطابع الديمقراطي للدولة – إلى درجة نهاية الديمقراطية الإسرائيلية وفقدان القيم الليبرالية. ويتطلب تحقيق هذا السيناريو أيضاً إضعاف كبير لـ «كلاب حراسة» الديمقراطية – الهيئة القضائية ووسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني – بحيث تلحق ضربة قوية بكل منظومة التوازنات والكوابح في منظومة الحكم.

ب- السيناريو سيخلق تهديداً يتمثل في تعاظم الاحتكاك بين السكان الفلسطينيين واليهود في الدولة في كل مجالات الحياة، وبشكل يومي.

ت- ستكون إسرائيل في هذا السيناريو ملزمة بتحمل المسؤولية في كل مجالات الحياة في المناطق التي تقع اليوم تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، بما في ذلك المجالات المدنية والجنائية. والعمل في المناطق المأهولة وفي قلب سكان معادين، في جزء منهم على الأقل، سيشكل تحدياً أمنياً.

ث- من المتوقع أن تكون هناك معارضة قاسية في أوساط الفلسطينيين، وارتفاع في حجم الإرهاب

والعنف، وذلك في ظل فقدان الأمل لتحقيق التطلعات الوطنية وغياب التعاون من جانب القيادة الفلسطينية مع إسرائيل (عدم وجود التعاون مع إسرائيل سيزيد من المعارضة).

ج- قد ينجر المواطنون العرب في إسرائيل إلى اختيار طرف في الصراع والتعاون مع الجهات الفلسطينية التي ستعمل ضد الدولة.

ح- قد يقود هذا السيناريو إلى التدهور إلى واقع الحرب الأهلية.

خ- غزة ستبقى في كل الأوضاع، حتى لو كانت مشمولة في الدولة الواحدة، ستبقى بؤرة محتملة لعدم الاستقرار - بدون وجود أي حل في الأفق. وعدم وجود الأمل في أوساط سكان القطاع قد يؤدي إلى تفاقم العنف.

د- في حالة حدوث احتكاك كبير داخل الدولة بين اليهود والفلسطينيين، فإن دول المنطقة ستتدخل لصالح الطرف الفلسطيني.

ذ- الساحة الدولية، بما في ذلك الإدارة الأمريكية، قد تمتنع عن تقديم المساعدات لإسرائيل في حال وجود حاجة أمنية (على الساحة الفلسطينية أو على ساحات أخرى)، وحتى يمكن لها أن تساعد الطرف الثاني ضد إسرائيل.

ر- من شأن هذا السيناريو أن يُبعد يهود الشتات عن التضامن مع دولة إسرائيل وعن تأييدها (بسبب التعارض بينه وبين القيم الديمقراطية والليبرالية).

ز- من المتوقع أن يكون هناك ضغط شديد إلى درجة وقف المساعدة والدعم من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. ومن المتوقع أيضاً أن تحدث مقاطعة وفرض عقوبات من جانب بعض الدول والمنظمات، بما في ذلك مجلس الأمن الدولي.

س- من المتوقع حدوث ضربة محتملة للاقتصاد الإسرائيلي، بسبب الحاجة لمعالجة كل احتياجات السكان الفلسطينيين. ومن المتوقع أن تكون الضربة خطيرة جداً في ظل توقع فقدان كل الدعم الدولي، بما في ذلك الأمريكي، في المجال الاقتصادي.

ش- إذا قامت بعض الدول فعلاً بقطع علاقاتها مع إسرائيل و/ أو تم فرض عقوبات عليها – فإنه ستحلق ضربة بالاقتصاد الإسرائيلي، وسيطرأ انخفاض على مستوى المعيشة.

السيناريو 6:

دولة واحدة مع حقوق كاملة للفلسطينيين

خصائص السيناريو

يدور الحديث عن دولة واحدة بين البحر ونهر الأردن. وعلى ما يبدو فإن قطاع غزة لن يكون جزءاً منها. وسيُطبق قانون واحد على كل المنطقة. وسيتم حل الحكم العسكري والإدارة المدنية أيضاً. وستُحل السلطة الفلسطينية (أو أنها ستبقى ككيان للحكم الذاتي في إطار الدولة الواحدة).

سيكون في هذه الدولة حوالي 2.4 مليون فلسطيني في يهودا والسامرة «الضفة الغربية» (وأيضاً حوالي 1.8مليون فلسطيني إذا تم ضم قطاع غزة. أي أن المجموع سيكون أكثر من 4 مليون فلسطيني). وهناك جدل حول العدد الدقيق.

وسيتمتع كل مواطني الدولة بالمساواة الكاملة، بما في ذلك الفلسطينيون، وسيكون لهم في هذا الإطار حق أن ينتخبوا ويُنتخبوا، وحرية الحركة واختيار مكان السكن والفرص المتساوية. ومعنى ذلك أيضاً، المساواة في حق الهجرة إلى إسرائيل بين اليهود والفلسطينيين، أي إلغاء حق العودة أو إضافة حق موازٍ للفلسطينيين.

ويمكن لدولة كهذه أن تكون في تعريفها دولة يهودية مع حقوق كاملة للأقلية الفلسطينية، مع أنه من غير الممكن ضمان الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة، ذلك أنه من المحتمل أن يتغير طابعها إذا صعدت جهات غير يهودية إلى الحكم فيها. وهناك احتمال آخر وهو تعريف الدولة بشكل مسبق على أنها دولة ثنائية القومية، أو كدولة بدون قومية (دولة كل مواطنيها).

إمكانية حدوث هذا السيناريو

إن الفرصة أمام التوصل إلى توافق على تحقيق فكرة الدولة الواحدة من هذا النمط في المجتمع الإسرائيلي معدومة. فالدولة الواحدة التي يتمتع مواطنوها بحقوق متساوية تُلزم بإدخال تغييرات رئيسية على التعريفات الأساسية للدولة، والتي قد يكون معناها التنازل عن جوهرها اليهودي وتحويلها إلى دولة لكل مواطنيها أو إلى دولة ثنائية القومية. ومن ناحية الفلسطينيين أيضاً فإن أمل الموافقة على دولة كهذه ضعيف، ذلك أن هذه التسوية تُلزمهم بالتخلي عن فكرة الدولة الوطنية الفلسطينية، وستُلزمهم أيضاً بالموافقة على العيش في دولة معرفة بأنها دولة يهودية كأقلية متساوية في الحقوق، أو في دولة ثنائية القومية أو بدون قومية. ومن الناحية الاقتصادية فإن واقع الدولة الواحدة سيشكل عبئاً

على الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك بسبب الحاجة إلى توفير المتطلبات لكل المواطنين الفلسطينيين في ظل الفجوة الكبيرة بين الاقتصادَيْن الفلسطيني والإسرائيلي.

تحليل تأثُّر السيناريو بالأوضاع الأساسية على الساحة الفلسطينية

إذا ما نجحت هذه العملية فإنها قد تؤدي، ظاهرياً، إلى إنهاء النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وتكون قاعدة للتعاون بين المجتمعَيْن، ومع ذلك فإن فرصة النجاح أمامها متدنية. ومن المرجح، بشكل أكبر، ان تتسبب هذه العملية بانتقادات شديدة من جانب فئات واسعة من الجانبين، وكذلك إلى صدام كبير بين المجموعتين السكانيتين، والذي قد يؤدي إلى تدهور يصل إلى درجة الحرب الأهلية. والحياة المشتركة بين السكان اليهود والعرب ستؤدي إلى احتكاكات كبيرة في كل المجالات، وسيكون من الصعب التوصل إلى اتفاق في مواضيع كثيرة مرتبطة بالفوارق الطائفية والقومية، والدينية والاجتماعية، والاقتصادية والأيديولوجية. وكنموذج يجسد إحدى بؤر الاحتكاك، نشير إلى محاولة الفلسطينيين تحقيق حق العودة، والرجوع إلى الأماكن التي كانوا يقيمون فيها كبؤرة لاحتكاك كبير. كما أن الفجوة الاقتصادية بين المجتمعين اليهودي والفلسطيني ستشكل أيضاً عنصر توتر كبير من شأنه أن يؤدي إلى تصاعد الجريمة والعنف. وكذلك، ما لم تشمل العملية قطاع غزة – فإن المنطقة ستبقى بؤرة لعدم الاستقرار والتهديد الأمني.

في هذا السيناريو لن تكون هناك سلطة فلسطينية وفق الصيغة الراهنة. ومن المحتمل أن يكون هناك حكم ذاتي فلسطيني، ذو صلاحيات على السكان الفلسطينيين:

أ- إذا كانت هذه السلطة فعالة – فيمكنها أن تخفف قسماً من المسؤولية الملقاة على عاتق الدولة.

ب- إذا كانت معادية، فعندها ستساهم في الصدامات – وحتى أنها ستزيد من أوارها.

ت- إذا لم تكن فعالة – عندها ستضطر إسرائيل لتوفير رد مباشر وشامل للسكان الفلسطينيين.

تحليل تأثُّر السيناريو بالأوضاع الأساسية على الساحة الإقليمية

من المتوقع أن تبارك دول المنطقة هذه الخطوة. ومع ذلك، إذا تدهور الوضع إلى حرب أهلية، فإنها ستحاول التدخل إلى جانب الفلسطينيين، أو لبالغ الأسف، لمساعدتهم بشكل غير مباشر. وعلى أية حال، فإن التعاون مع الطرف اليهودي في النزاع، إذا اندلعت حرب أهلية، هو أمر غير متوقع.

دول مجاورة فعالة وحيوية – إن وجود دول إيجابية في المنطقة يجعلها تستطيع المساعدة في استقرار الوضع في الدولة في حالة حدوث احتكاكات، وتقديم المساعدة ضد جهات قد تحاول زعزعة التوازن القائم فيها. وفي الوقت نفسه، فإنها ستقوم بإغلاق الطريق في وجه انتقال السكان الفلسطينيين إليها، ومن جهة أخرى، قد تشجع هجرة الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل.

دول مجاورة معادية – من المرجح أنه لن يكون هناك تعاون أمني وإستراتيجي معها. وهي قد تشجع

الانشقاقات داخل الدولة، وتدعم العناصر التي قد تحاول الإضرار بأمنها وضرب استقرارها.

تأثُّر السيناريو بالأوضاع الأساسية على الساحة الدولية

من المتوقع أن يكون هناك تأييد لهذه الخطوة، إذا كان الحديث يدور فعلاً عن مساواة حقيقية وكاملة. ويجب الافتراض أن خطوة كهذه ستتحقق فقط جراء التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، أو كنتيجة لتدخل قوي من قبل المجتمع الدولي، وفرض هذا الحل على إسرائيل.

التداعيات الإستراتيجية على إسرائيل

أ- يشكل هذا السيناريو تهديداً على استمرار الطابع اليهودي للدولة. وسيزداد هذا التهديد بشكل كبير إذا شملت الدولة الواحدة قطاع غزة أيضاً.

ب- يخلق هذا السيناريو تهديداً يتمثل بتعاظم الاحتكاك بين السكان الفلسطينيين والسكان اليهود في الدولة، في كل مجالات الحياة، وبشكل يومي.

ت- يتطلب هذا السيناريو من إسرائيل تحمل المسؤولية على كل مجالات الحياة في المناطق (الفلسطينية)، والتي توجد اليوم تحت مسؤولية السلطة الفلسطينية، بما في ذلك المجالات المدنية والجنائية. وسيشكل العمل في هذه المناطق المأهولة في أوساط سكان معادين، على الأقل في قسم منهم، تحدياً أمنياً.

ث- سيُولِّد هذا السيناريو احتكاكاً مع جهات يهودية معارضة له، وهو قد يخلق جيوباً للمقاومة العنيفة ضد السلطة الإسرائيلية.

ج- قد يؤدي هذا السيناريو إلى التدهور للحرب الأهلية.

ح- في حال حدوث احتكاك كبير داخل الدولة بين اليهود والفلسطينيين، فإن دول المنطقة ستتدخل لصالح الجانب الفلسطيني.

خ- ما لم يتم ضم قطاع غزة إلى الدولة الواحدة، فإنه سيبقى بؤرة لعدم الاستقرار المحتمل، بدون أن يكون هناك حل في الأفق، ولذلك من المتوقع أن يفقد سكان القطاع الأمل بشكل كامل، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم العنف.

د- قد يُبعد هذا السيناريو يهود الشتات عن التضامن مع الدولة وعن دعمها (في حال فقدان الهوية اليهودية).

ذ- من المحتمل أن تلحق ضربة بالاقتصاد الإسرائيلي، وذلك بسبب الحاجة لمعالجة احتياجات السكان الفلسطينيين.

الفصل الثالث:

التهديدات الأمنية والرد

وصف لمختلف العناصر والمقارنة بينها

يقود تحليل السيناريوهات إلى نتيجة مفادها أن التهديدات الأمنية، التي قد تضطر إسرائيل لمواجهتها، مناسبة لمعظم السيناريوهات من حيث درجة القوة والخطورة. وسيتم في هذا الفصل عرض خصائص التهديدات في قطاعات مختلفة وبشكل مقارن، وذلك من خلال التطرق لدرجة خطورتها وأسس الرد الخاصة بها.

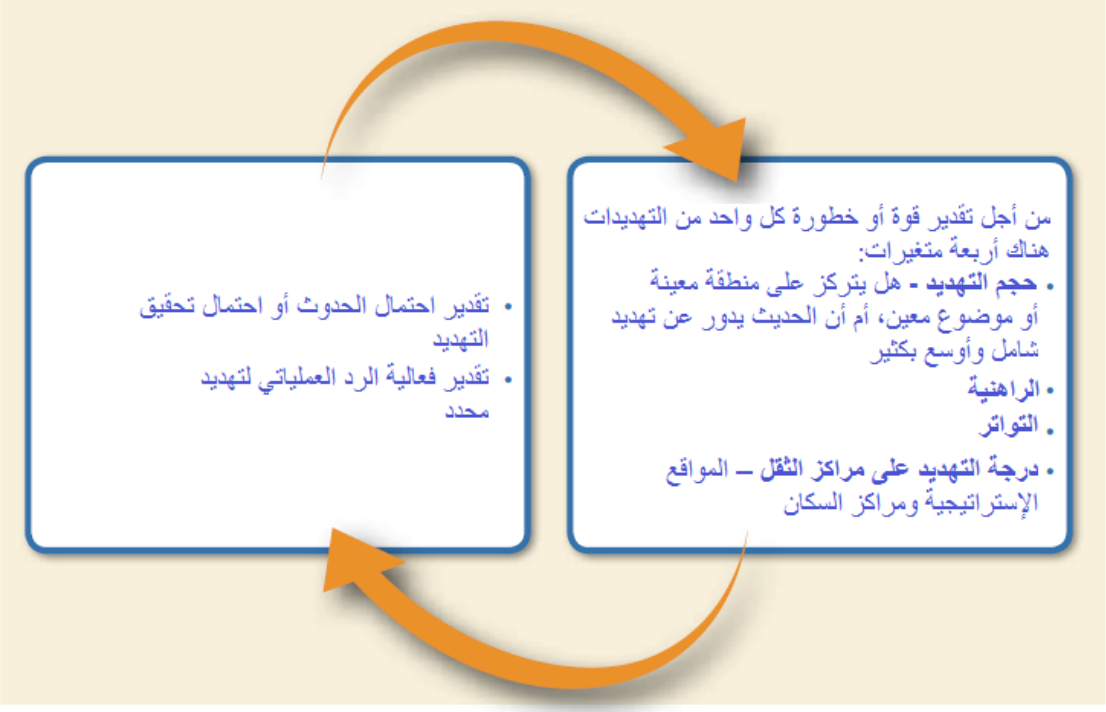

السيناريو ٩: تقدير التهديدات

يمكن تصنيف خطورة التهديدات في السيناريوهات المختلفة وفق ثلاث درجات من الخطورة، حيث يتم عرض كل درجة من هذه الدرجات بواسطة لون مختلف:

أ- التهديدات ذات القوة الخطيرة بسبب وجود رد محدود.

ب- التهديدات متوسطة القوة جراء وجود رد جزئي.

ت- تهديدات على درجة متدنية من الخطورة، وذلك بسبب قوتها المتدنية أو بسبب وجود رد فعال عيلها.

هناك مستوى آخر لتحليل التهديدات يركز على ظروف الساحة الفلسطينية، وهو يمكن عرضه عن طريق قياس أربعة متغيرات في فئتين (انظر السيناريو 7). الفئة الأولى تتعامل مع درجة التزام الكيان الفلسطيني (هل هو معاد - سلوك عدواني تجاه إسرائيل، أو أنه يتعاون معها - سلوك توافقي)، والفئة الثانية تتعامل مع مستوى أداء الكيان الفلسطيني (كيان فعال أو كيان فاشل). والدمج بين الكيان المعادي والفاشل هو خطر جداً بالنسبة لإسرائيل، وذلك بسبب عدم وجود عنوان مسؤول وفقدان القدرة على إرساء قواعد لعبة حتى أمام جهة معادية. والدمج بين الكيان الفعال والإيجابي / المتعاون هو مثير للتفاؤل، والتهديد فيه متدنٍ.

ويمكن تحليل الرد الإسرائيلي على الأوضاع المحتملة والناجمة عن التقسيم إلى هذه الفئات في شقين: (1) الرد الإسرائيلي الذي يعتمد على التعاون مع الأجهزة الفلسطينية. (2) الرد الإسرائيلي المستقل. وفي حالة الاتفاق فإن التهديدات ستبقى، إلا أن الدافع للقيام بالعمليات سيتراجع، كما سينخفض الرد المستقل من قبل إسرائيل، وسيتم توجيه حجم أكبر من الجهد إلى التعاون مع أجهزة الأمن الفلسطينية.

ويمكن لهذا المستوى من التحليل أن يخدم متخذي القرارات، من أجل إجراء تقدير مفصل لخطورة التهديدات في كل واحد من السيناريوهات. وتم في هذه الدراسة استخدام إحدى الوسائل في كل سيناريو على حدة.

أما فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية فقد تبين أن البنية التحتية للتهديد مناسبة لغالبية السيناريوهات والتهديدات الناجمة عنها.

أ- كيان فلسطيني منزوع السلاح – قيود على حجم القوات والتسليح الخاص بأجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية.

ب- السيطرة الأمنية الإسرائيلية على الغلاف الخارجي للضفة الغربية.

ت- حرية النشاط العملياتي للجيش الإسرائيلي في كل المنطقة.

ث- السياج الأمني / الحاجز الأمني بين إسرائيل وبين مناطق الكيان الفلسطيني.

ج- سيطرة استخبارية إسرائيلية.

د- وجود طرق خالية من أجل انتشار الجيش الإسرائيلي وقت الطوارئ.

ذ- الأهلية لتوفير رد مستقل غير مرتبط بقدرات أو برغبة أي لاعبين خارجيين (المبدأ هو أن تكون إسرائيل مؤهلة للدفاع عن نفسها بقواها الذاتية).

ر- الأمن الداخلي في عهدة أجهزة الأمن الفلسطينية - مزاولة أعمال الشرطة وفرض النظام، حيث تعتمد الخطوات الأمنية، بشكل رئيسي، على قدرات وعلى تواجد الكيان الفلسطيني.

ز- التدرج في تطبيق الاتفاقات / التسويات، حيث يُشترط التطبيق بقدرة التنفيذ الخاصة بالكيان الفلسطيني. ويجب أن نضيف إلى هذه العوامل التعاون الأمني في ثلاث دوائر في كل سيناريو (باستثناء

سيناريو الدولة الواحدة): هناك أهمية بالغة للتعاون مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية، والحفاظ على تنسيق عالي المستوى، والتعاون الاستخباري والأمني مع مصر والأردن. والتعاون الأمني في الدائرة الثالثة، مع دول المنطقة، هو مناسب أيضاً لكل السيناريوهات، إلا أن تنفيذه مشروط بالاتفاقات بين إسرائيل والفلسطينيين على قاعدة حل الدولتين.

ويجب أن نضيف إلى الخصائص الدائمة للرد على التهديدات الأمنية، مكونات خاصة لكل سيناريو، وإن كان بعضها غير أمني في جوهره، وهو ضروري من أجل تحسين الرد. ومثال على ذلك، كل ما يرتبط بالسياسة المتبعة من أجل الدفع باتجاه بناء القدرات الاقتصادية والبنى التحتية للفلسطينيين، وكذلك زيادة عدد تراخيص العمل داخل إسرائيل، إذ توجد فيها مساهمة كبيرة للاستقرار وللهدوء الأمني. وترتيبات حركة وتنقل الأشخاص والبضائع داخل الأراضي الفلسطينية، والخروج والدخول إليها يجب أن نرى فيها مكوناً في الرد الأمني، ذلك أنها ستساهم في روتين الحياة العادية. كما أنه ستكون هناك مساهمة مشابهة لحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والعبادة فيها، مع التأكيد على جبل الهيكل (الحرم القدسي)، بالإضافة إلى حساسية العبادة الدينية للفلسطينيين في أماكن أخرى. ومن بينها الحرم الإبراهيمي في الخليل. ويجب العمل للحيلولة دون وقوع احتكاك بين جماعات المصلين المسلمين واليهود، في الأماكن المشتركة والقريبة من بعضها (مثلما هو الحال في الحرم الإبراهيمي في الخليل وفي قبر يوسف في نابلس).

وتقع على كاهل السلطة الفلسطينية مسؤولية تدريب أجهزتها الأمنية على تنفيذ مهام الأمن الداخلي وفرض النظام، وكذلك محاربة البنى والعناصر الإرهابية بشكل فعال. وكلما كانت أجهزة الأمن الفلسطينية مصرة على مواجهة التحديات الداخلية، من خلال التعاون الاستخباراتي والعملياتي مع أجهزة الأمن الإسرائيلية، كلما كان بوسع إسرائيل تخفيض درجة تدخلها ونشاطاتها في المناطق الفلسطينية. ويجب التأكيد على التناقض بين الحاجة الدائمة لحرية النشاط العملياتي لإسرائيل، في ظروف الاتفاق وفي واقع التعاون الأمني مع أجهزة الأمن الفلسطينية، وبين الأداء غير المُرضي لأجهزة الأمن الفلسطينية، في حالة اشتداد التهديدات.

ولا تستطيع إسرائيل التخلي عن بناء مجموعة القدرات المستقلة (المكونات الأساسية) والحفاظ عليها، للرد على مختلف التهديدات الأمنية في السيناريوهات المختلفة. وبناء القدرات والحفاظ عليها، لا يعني استخدامها بشكل كامل في كل سيناريو وفي كل الظروف، إلا أن وجودها بالذات يشكل عنصر ردع للجانب الفلسطيني. والحاجة إلى استخدام القدرات المستقلة، بحجم وبقوة معينة، سيتم استقاؤها من السيناريو المناسب، ومن الأوضاع الأساسية للكيان الفلسطيني، ومن قوة التهديدات في السيناريو نفسه. ويمكن بالاستناد إلى التحليل الذي تم القيام به، توصيف أو تحديد مدى القوة في استخدام القدرات المختلفة.

فجوات الرد الأمني في مختلف السيناريوهات

لقد أظهر تحليل خطورة التهديدات في السيناريوهات المختلفة ونوعية الردود، أظهر فجوات أساسية

مناسبة لمجمل السيناريوهات:

أ- عيوب في الأداء الفلسطيني بسبب المشاكل في الحكم وعدم الاستقرار الداخلي.

ب- التوتر بين ترسيخ الديمقراطية في الدولة / الكيان الفلسطيني وتوسيعها (حرية التعبير وإقامة الأحزاب، بالإضافة إلى حرية توجيه النقد للحكومة الفلسطينية) وبين العلاقات الجيدة مع إسرائيل، والذي قد يؤثر سلباً على جودة التعاون الأمني. وذلك لأن الشارع الفلسطيني، والمعارضة السياسية والدينية فيه، يرفضون تماماً التعاون مع إسرائيل، ويرون أن قيادة السلطة الفلسطينية تفضل بقاءها ومصالحها على مصالح المجتمع الفلسطيني برمته.

ث- القيود على حرية النشاط العملياتي للجيش الإسرائيلي، في ظروف التسوية والتعاون مع أجهزة الأمن الفلسطينية، المعضلة التي ستنشأ في هذا السياق هي الأداء غير المقنع لأجهزة الأمن الفلسطينية. وقد يتسبب توسيع حرية النشاط العملياتي لإسرائيل بأزمة سياسية وإلى الإضرار بالتعاون الأمني. وستكون هذه المشكلة أكثر وضوحاً في سيناريو حل الدولتين، الذي سيتم في إطاره فرض قواعد القانون الدولي على إسرائيل، وعليه فإنها ستعمل من خلال التطلع إلى عدم انتهاك سيادة الجانب الفلسطيني. ولن يكون بوسع إسرائيل في هذا السيناريو إقامة بنية تحتية، بشكل مسبق، داخل الأراضي الفلسطينية للانتشار العسكري الإسرائيلي لحالات الطوارئ، حتى في حالة تطور تهديد عسكري إلى الشرق من نهر الأردن.

ث- إن تواجد طرف ثالث سيقلص من حرية النشاط العسكري الأمني لإسرائيل، فكلما كان للطرف الثالث صلاحيات أكثر، تناقصت قدرة النشاط المستقل لإسرائيل. وسيتضح أن الارتباط الأمني بطرف ثالث هو قضية إشكالية عندما تكون الدولة / السلطة الفلسطينية ضعيفة وغير فعالة، وعندما يتم تقييد التفويض الممنوح للطرف الثالث (على سبيل المثال تفويض قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان، والذي لا يسمح لها بالكشف عن البنى التحتية للإرهاب في المناطق المبينة).

لقد تم تبويب التهديدات الأمنية في عدد من الفئات - الإرهاب الشعبي، تهديدات من الكيان الفلسطيني والتهديدات الحكومية من قبل الدول المجاورة. ومعظم التهديدات المحتملة تناسب كل السيناريوهات. وتُستمد قوة التهديدات وطابعها وفق ثلاثة مستويات من التحليل:

أ- تأثُّر السيناريوهات بالأوضاع الأساسية – ثلاثة للسلطة الفلسطينية، واثنان للساحة لإقليمية وثلاثة أخرى للساحة الدولية.

ب- لقد تمت دراسة خطورة التهديدات بالاستناد إلى خمسة متغيرات: حجم التهديد، وراهنيته، وتكراره، ودرجة التهديد على مراكز الثقل في إسرائيل.

ت- طبيعة العلاقات المتبادلة بين الحاجة والقدرة على استخدام القدرات الإسرائيلية المستقلة، وبين فعالية التعاون مع الكيان الفلسطيني.

في حالة سيناريو دولتين عبر الاتفاق، وفي حالة دولة فلسطينية مستقرة، ومسؤولة وفعالة، ستكون خطورة التهديدات متدنية جداً. ومزيج التهديدات أقل تعقيداً وإشكالية، بحيث يكون بالإمكان بناء رد

فعال ضدها. وفي مقابل ذلك فإنه في حالة سيناريو الدولة الواحدة ستظهر تهديدات عديدة في المجال الداخلي، بشكل خاص، وهي على درجة عالية من الخطورة، حتى على صعيد أداء الدولة. ومنها ما هو غير موجود في سيناريوهات أخرى، إلى درجة احتمال اندلاع حرب أهلية داخلية، وحتى فقدان هوية إسرائيل بوصفها يهودية وديمقراطية.

ويجب التأكيد هنا على أنه بالإضافة إلى القدرات الأساسية في الرد على التهديدات الأمنية، توجد لدى إسرائيل قدرات أخرى غير أمنية في جوهرها، إلا أنه يمكن لاستخدامها أن يخفف من قوة التهديد ومن الدافع لتطويره، وكذلك لتحسين الرد عليه. والحديث هنا يدور عن وسائل «ناعمة» في جوهرها مثل زيادة عدد تصاريح العمل للعمال الفلسطينيين في إسرائيل، وتحسين حرية الحركة في مناطق الضفة الغربية، وتقليل الاحتكاك بين الجيش الإسرائيلي والمستوطنين اليهود في الضفة الغربية وبين السكان الفلسطينيين المحليين، والمساعدة في التطور الاقتصادي، وتطوير البنى التحتية للدولة الفلسطينية القادمة على الطريق، وتخصيص المناطق (ج) الملاصقة للمناطق (أ) و(ب) للتطوير على الصعيد الاقتصادي، وللبنى التحتية وللمناطق السكنية للفلسطينيين، ولإقامة مشاريع اقتصادية مشتركة وبناء مناطق صناعية، وما شابه ذلك.

الشكل١ : «الرد الأمني على التهديدات» المرتبطة بأوضاع الكيان الفلسطيني وخصائص الرد الإسرائيلي: قدرات مستقلة، أو تعاون

وضع الكيان الفلسطيني	قدرات إسرائيلية مستقلة	التعاون مع السلطة
كيان منهار	لا توجد قواعد لعبة في ظل عدم وجود عنوان، وستضطر إسرائيل إلى استخدام قدراتها بشكل مستقل إلى درجة السيطرة من جديد على المنطقة وفرض الحكم العسكري عليها.	لا يوجد أي معنى للتعاون الأمني وذلك لأن مستوى أداء أجهزة الأمن الفلسطينية متدنٍ ويكاد يكون غير موجود. ومستوى التهديدات عالٍ جداً بسبب وضع الفوضى في الحكم.
كيان معادٍ	توقع حصول احتكاك كبير في حالات استخدام القدرات الإسرائيلية بشكل مستقل، وفي المقابل هناك قدرة لردع الكيان الفعال وإلزامه بقواعد اللعب المتفق عليها. وسيؤدي استخدام القدرات المستقلة إلى ممارسة الضغط على الأجهزة الفلسطينية لمنع الإرهاب والعنف ضد إسرائيل وحتى لإعادة أنماط التعاون التي تتطلب فعالية أكبر.	مستوى متدنٍ وغير فعال للتعاون الأمني وارتفاع في مستوى وفي قوة التهديدات. والقدرة على استخدام طرف ثالث، مثل مصر والأردن، من أجل كبح النشاط الفلسطيني المعادي تجاه إسرائيل.
كيان فعال	قدرة محدودة للحفاظ على حرية العمل الأمني. وعلى افتراض أن مستوى التعاون العالي بين الأطراف سيقلل من قوة التهديد فإنه لن تكون هناك حاجة إلى حجم كبير من حرية النشاط العملياتي من جانب إسرائيل. والمشكلة ستتفاقم عندما تزداد التهديدات الأمنية من مناطق الكيان الفلسطيني، على الرغم من التعاون، دون أن يتم التعامل معها كما يجب من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية. وعندها سيكون مطلوباً القيام بعملية مستقلة من جانب إسرائيل، والتي من المتوقع أن تثير معارضة الكيان الفلسطيني.	مستوى عالٍ من التعاون الأمني واحتمال مرتفع للرد المناسب على التهديدات الأمنية من أراضي الكيان الفلسطيني.

إضافة إلى ذلك، إن التهديدات الأمنية ليست نتيجة فقط لما يحدث على الساحة الفلسطينية. إذ تتأثر قوتها وشدتها أيضاً بالسلوك الإسرائيلي وبخصائص الرد على التهديدات بالقوة أو بالممارسة. كما أن لمجرد وجود عملية سياسية وأجواء داعمة للمصالحة تأثير على مختلف أنواع التهديدات وعلى واقع أجهزة الأمن الفلسطينية لإحباطها ومواجهتها. ومن جهة أخرى، فإن أي تقدم في المسيرة السياسية قد يؤدي أيضاً إلى زيادة التهديدات، وذلك بسبب وجود جهات ترى أن التقدم باتجاه التسوية يُعتبر تهديداً للنبوءة الفلسطينية الوطنية والدينية.

وللتعاون الأمني مع الفلسطينيين أهمية كبيرة جداً في مواجهة التهديدات الأمنية. وكذلك هو الحال بالنسبة للتعاون مع الدول المجاورة، الأردن ومصر، والذي سيكون هدفه عزل المناطق الفلسطينية عن انزلاق الظواهر السلبية إليها من الجوار الإقليمي، وعن تسلل العناصر الإرهابية والجهادية وعن تهريب الأسلحة. وسيُستمد مستوى التعاون ونوعيته من الواقع السياسي (من السيناريوهات المختلفة) ومن الحالات الأساسية للكيان الفلسطيني. وتوجد بين مستوى التعاون الأمني ونوعيته، وبين حرية النشاط العملياتي لإسرائيل واستخدام القدرات الأساسية الخاصة بها، توجد علاقة عكسية. فكلما كان مستوى التعاون الأمني أعلى، والتعاون أكثر تميزاً، تتقلص حرية النشاط العملياتي للجيش الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية. ويمكن لإسرائيل أن تحتوي هذه العلاقة العكسية طالما أن الجانب الفلسطيني يتعامل بجدية مع التهديدات الأمنية داخل أراضيه. ومع ذلك، فإن الواقع سيكون معقداً جداً إذا تم التعاون الأمني، وبذلت أجهزة الأمن الفلسطينية جهودها لمحاربة الإرهاب، إلا أن قدراتها محدودة، عندها ستكون الإمكانية الوحيدة لإحباط التهديدات الأمنية هي عملية إسرائيلية منفردة في المناطق الفلسطينية. والوضع المعقد والخطير جداً هو تفككك الكيان الفلسطيني، والتدهور باتجاه حالة من الفوضى في الحكم. وعندها ستضطر إسرائيل لاستخدام جملة متنوعة من قدراتها، بطاقتها القصوى، إلى درجة إعادة السيطرة من جديد على مناطق الضفة الغربية كاملة.

ملخص

أفكار رئيسية

خلال مسيرة العمل تبلورت عدة أفكار رئيسية عامة، ولأهميتها البالغة، كما يتضح من السيناريوهات التي تم تحليلها، فإننا نعرضها في ملخص إجمالي للدراسة.

الأوضاع الأساسية المحتملة للسلطة الفلسطينية – سلطة فعالة ومتعاونة، سلطة معادية تجاه إسرائيل، سلطة فاشلة وغير فعالة – ومن شأن هذه الأوضاع أن تتطور من خلال العمليات الداخلية على الساحة الفلسطينية، وكذلك رداً على منظومة العلاقات بينها وبين إسرائيل، وبتأثير التطورات الإقليمية. وفي ظروف معينة، هناك وضع أساسي آخر لقطاع غزة كسلطة مستقلة، ومنفصلة عن الضفة الغربية وعن السلطة الفلسطينية. ولم يتم ضم هذا الوضع الأساسي إلى تحليلات التأثير والتأثُّر بالسيناريوهات، إلا أن التهديدات والتحديات القادمة من قطاع غزة تم تحليلها في السيناريوهات المختلفة.

يمكن الانتقال بين هذه السيناريوهات الواحد تلو الآخر. كذلك من الممكن الدمج بين السيناريوهات والأوضاع الأساسية بشكل هجين (على سبيل المثال الدمج بين كيان فعال ومتعاون مع إسرائيل وبموازاة ذلك يقوم أيضاً، في حالات معينة، بـ«غض الطرف» عن كل ما يتعلق بالأعمال العدائية ضد إسرائيل من أراضيه) وخصوصاً عندما يدور الحديث عن فترات زمنية مديدة.

سيناريو دولتين لشعبين – يتطلب نجاح هذا السيناريو المساعدة من قبل الدول العربية البراغماتية، لتأمين أداء فعال للدولة الفلسطينية، وتعزيز التعاون معها والحرص على تنفيذ التزاماتها الأمنية. وكذلك تطبيع العلاقات مع إسرائيل والاندماج في الفضاء الإقليمي، من خلال إشراك مصر والأردن، وربما دول غربية أخرى، في ترتيبات أمنية. ويمكن تطبيق واقع الدولتين بداية في الضفة الغربية، فيما سيتم اشتراط تطبيقه في غزة بتغيير الظروف والحكم هناك.

خطوات الانفصال – ستمكن خطوات الانفصال من الحفاظ على المصالح الحيوية الإسرائيلية في ظل واقع الطريق المسدود في المسيرة السياسية، وهي ستجرد الفلسطينيين من حق الفيتو على وجود أو استمرار هذه المسيرة بالذات أو الانزلاق إلى وضع الدولة الواحدة، الأمر الذي سيلحق الضرر بالمصالح الإسرائيلية الحيوية. وستؤسس خطوات الانفصال لعدة خيارات في المستقبل، مثل العودة إلى مفاوضات حل الدولتين، إلا أنها، من جهة أخرى، تشتمل على بعض المخاطر لأنها قد تُلحق الضرر بمكانة السلطة الفلسطينية، ذلك أنها قد تفسرها على أنها تهدف إلى استمرار الاحتلال بطرق أخرى. ولذلك فإن الأولوية هي لخطوات الانفصال المنسق وتقديمها على أنها مرحلة انتقالية تمهيداً لحل الدولتين. وستتعزز فرص نجاح هذا السيناريو إذا كانت السلطة الفلسطينية مستقرة وفعالة. ومن المهم، في هذا الوضع، الإبقاء على الانقسام بين قطاع غزة وبين الضفة الغربية، للحيلولة دون تعاظم قوة حماس وعدم

تمكينها من السيطرة على الضفة الغربية. وفي حالة حدوث مصالحة حقيقية بين الطرفين، فإنه يجب استخدامها كرافعة لإعادة السلطة الفلسطينية للسيطرة الكاملة، المدنية والأمنية، في القطاع.

سيناريو ضم المنطقة (ج) بالكامل – من المرجح، إلى درجة كبيرة، أن يتسبب هذا السيناريو بتحويل السلطة الفلسطينية إلى سلطة معادية، أو أن تحل نفسها بإرادتها، وإلى هيمنة متعاظمة لحركة حماس، وحتى إلى تعزيز قوة الجهات السلفية الجهادية. وكذلك سيشكل خطراً على حكم الجهات المعتدلة نسبياً على الساحة الفلسطينية، مثل حركة فتح. وعملية الضم، إذا كانت واسعة، تعني أنه سيكون هناك انزلاق تدريجي إلى واقع الدولة الواحدة، وإحباط إمكانية تطبيق فكرة دولتين لشعبين. وهناك مغزى آخر للضم الواسع وهو وجود تهديد على قيام السلطة الفلسطينية. ومن المرجح، إلى درجة كبيرة، ألا توافق السلطة على التعاون مع إسرائيل، وهي ستتحول إلى سلطة معادية لها، وحتى أنها ستشجع العنف والإرهاب. وستُلحق إجراءات الضم ضربة قوية بالعلاقات بين إسرائيل وبين الدول العربية البراغماتية، وبالتعاون مع كل من مصر والأردن. إضافة إلى ذلك، فإن الضم قد يؤدي إلى تعاظم الاحتكاك الداخلي في إسرائيل – توجيه ضربة قاسية إلى التضامن الداخلي، كما يؤدي إلى عداء مكشوف بين مختلف المعسكرات.

وفي نهاية المطاف، فإن كل السيناريوهات تتجمع في وضعين محتملين – وضع الدولتين (السيادة الفلسطينية الكاملة، أو سيادة فلسطينية محدودة)، أو وضع الدولة الواحدة (حتى وإن لم يتم الإعلان عنها بشكل رسمي على هذا النحو). واستمرار الوضع القائم، وكذلك سيناريو الضم، يعنيان بشكل كبير – الانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة – بدون إعلان النية حول ذلك وبدون توضيح مدلولاتهما.

وفي كل السيناريوهات، باستثناء سيناريو الدولة الواحدة، ستكون لإسرائيل مصلحة حيوية في وجود سلطة فلسطينية مسؤولة، مستقرة، وفعالة إلى درجة كبيرة، والتي يجري معها تعاون أمني يعتمد على المصالح المتطابقة ضد الإرهاب وضد حركة حماس. فزيادة قوة العامل المؤسساتي الفلسطيني يُعتبر عنصراً كابحاً في هذا السياق.

وتمتلك إسرائيل هوامش كبيرة من المرونة مقابل الأهداف الوطنية الفلسطينية، ومحدودة أمام الدوافع الدينية. لذلك على إسرائيل أن تقوم بتقوية السلطة الفلسطينية بزعامة محمود عباس أو ورثته، على افتراض أنهم سيواصلون دربه، وألا تقوضها أو تضعفها. ومع ذلك، وبدون تحقيق تقدم جدي على الطريق إلى الدولة الفلسطينية، فإن السلطة الفلسطينية ستجد صعوبة في القيام بالتعاون الأمني مع إسرائيل لفترة زمنية طويلة، وستحاول ترميم صدقيتها في نظر الجمهور الفلسطيني. وهي بذلك ستجد صعوبة أيضاً في مواجهة حركة حماس التي ترفع شعار «الحل الإسلامي» للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. ومن المتوقع أن يؤدي استمرار الوضع الراهن، وكذلك سيناريوهات الضم على اختلافها، إلى واقع سلطة فلسطينية ضعيفة، والتي ستفقد الشرعية للعمل بالتنسيق مع إسرائيل، في المجالين الأمني والسياسي على حد سواء، جنباً إلى جنب مع تعزيز الدوافع الدينية.

ولا توجد أية فرصة حقيقية للاستقرار أو لتحسن الواقع الأمني عندما يتم فرض وضع ما على

أحد الطرفين. فاستقرار الواقع الأمني وتحسينه، غير ممكنين بدون الأخذ بالحسبان مصالح ومشاعر الطرف الآخر. وعليه فإنه لن يكون من الكافي السعي لتحقيق الوضع النهائي المطلوب بل من المهم جداً تعبيد الطريق إليه، بحيث يكون الوضع مقبولاً (ولو بالصمت) ما لم يكن بموافقة كلا الطرفين. وعلى الجانب الآخر، حتى واقع حل الدولتين، من المرجح أن يكون غير مستقر بسبب الانقسام والخصومات في المجتمع الفلسطيني، وكذلك بسبب الواقع الإقليمي. إلا أنه في ظروف التسوية قد تكون هناك ظروف أكثر ملاءمة لمواجهة واقع عدم الاستقرار، ومن المرجح أنه سيكون أقل قوة من عدم الاستقرار المتوقع أن يظهر في السيناريوهات الأخرى.

تطالب إسرائيل بأن تكون لها حرية عالية في نشاطاتها العملياتية، التي تشكل أساس النظرية الأمنية لمواجهة البنى التحتية للإرهاب ومنع زيادة قوتها – «جز العشب» قبل نمو قدرات الإرهاب وتعاظم قوته. إلا أنه توجد بين درجة حرية النشاط العملياتي لإسرائيل وبين استقرار السلطة الفلسطينية علاقة عكسية – فكلما كانت درجة حرية النشاط العملياتي مرتفعة أكثر، تراجع استقرار السلطة الفلسطينية، التي يُنظر إليها من قبل الجمهور الفلسطيني على أنها متعاونة مع إسرائيل، وهو الأمر الذي يثير انتقادات ضدها من الداخل. ويكمن في ضعف واهتزاز الاستقرار الداخلي للسلطة الفلسطينية، يكمن تهديد أمني، ولذلك سيكون لزاماً على إسرائيل الموازنة بشكل دائم، بين الحفاظ على درجة حرية نشاطها العملياتي في الأراضي الفلسطينية وممارسة هذه الحرية وبين استقرار الكيان الفلسطيني.

ولا يوجد رد كاف للتهديدات الأمنية على مختلف أنواعها وعلى مختلف درجات خطورتها، في الحالة التي لا يمتلك فيها الجيش الإسرائيلي حرية النشاط العملياتي في كل المنطقة. ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن تطبيق الاتفاق سيستغرق وقتاً طويلاً، وأن تنفيذ حرية النشاط العملياتي من قبل إسرائيل بشكل غير حذر، وغير مضبوط، قد يؤدي إلى إضعاف السلطة الفلسطينية ويُثقل على استمرار تنفيذ الاتفاق وبناء الثقة بين الأطراف. ومن هنا فإن هناك أهمية بالغة لعملية التعلم، خلال التنفيذ التدريجي للخطوات المتفق عليها أو المنفردة، إلى جانب تعزيز التعاون مع أجهزة الأمن الفلسطينية.

لقد تسببت طبيعة الصراع الدائر في عصر عباس كرئيس للسلطة الفلسطينية، الذي تخلى عن الكفاح المسلح وحصره فقط في المجال السياسي الدولي، بأنه بات يُنظر إلى إسرائيل على الساحة الدولية بوصفها غير عادلة، وهو الأمر الذي يساعد جهود نزع الشرعية الموجهة ضدها. وفي الظروف القائمة لحكم عباس فإن جزءاً كبيراً من المجتمع الدولي والأمم المتحدة (الهيئة العمومية) يعترفون بدولة فلسطينية، ويشكلون عقبة أمام خيار الضم، ويحافظون على خيار حل الدولتين. وفي موازاة ذلك، يساعد الواقع الناشئ على تقوية الأصوات في المعسكر الفلسطيني، الداعية إلى التخلي عن حل الدولتين والدعوة إلى حل الدولة الواحدة مع المساواة الكاملة في الحقوق لجميع مواطنيها. وعلينا أن نتوقع، عندما يخلي محمود عباس الساحة، انهيار حكم السلطة الفلسطينية القائم، ومعه السياسة الرافضة للإرهاب.

أما بالنسبة لقطاع غزة فإن الحديث يدور عن مشكلة لا حل لها على المدى المنظور. وهناك فرصة

ضئيلة فقط أمام عملية المصالحة الفلسطينية الداخلية، وتخلي حماس عن السيطرة الأمنية على قطاع غزة، على الرغم من استعدادها لنقل السيطرة المدنية إلى السلطة الفلسطينية. وفي ضوء الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وعلى صعيد البنى التحتية، الصعب لقطاع غزة، فإنه لا بد من وجود مشروع شامل لتحسين الأوضاع الإنسانية وإعادة بناء البنى التحتية بمشاركة الدول العربية البراغماتية – مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والمجتمع الدولي. ويشكل نقل المسؤولية المدنية في قطاع غزة للسلطة الفلسطينية، وفق اتفاق المصالحة، فرصة للدفع باتجاه تحقيق مشروع كهذا، حيث إن النجاح فيه سيُنسب إلى السلطة الفلسطينية وليس إلى حركة حماس. ومن المهم أن تتم إدارة عملية إعادة الإعمار من قبل قوة عمل دولية، تتأكد بأنه سيتم توجيه الاستثمارات للمجالات المدنية، وليس لصالح بناء قوة حماس وتعزيزها.

إن المجتمع الدولي غير منفتح على أفكار تختلف عن فكرة حل الدولتين، أو على الأقل حل يقود إلى تسوية دائمة. وهو يعارض خلق واقع دولتين لا يقوم على اتفاق، إلا إذا كان يشكل مرحلة في الطريق إلى حل دائم، تكون أسسه واضحة سلفاً. وعليه فإنه من المتوقع أن يحكم المجتمع الدولي على أي سيناريو، وفق الدرجة التي يعكس بها إستراتيجية إدارة النزاع مع الحفاظ على الوضع السياسي الإقليمي القائم، أو السعي لحل النزاع.

وفي الجناح اليميني للسياسة وللمجتمع الإسرائيليين، كما هو الحال أيضاً في أوساط الجمهور العربي في إسرائيل، وكذلك في أوساط الفلسطينيين، هناك من يفضلون حل الدولة الواحدة للنزاع، مع تجاهل حقيقة أن الحديث يدور عن مجموعتين سكانيتين قوميتين – دينيتين، اللتين لا توجد لهما لا النوايا ولا القدرة على الاندماج الواحدة في الأخرى. ومع ذلك هناك خطر الانزلاق إلى الدولة الواحدة – سواء بسبب الدوافع الأيديولوجية، عندما يدور الحديث عن الهوامش المتطرفة في الجانبين، وسواء بسبب وجود قيادات في كلا الجانبين، غير مؤهلة لاتخاذ قرارات إستراتيجية وازنة وذات مدلولات تاريخية، ولذلك هي تدخل إلى «الفضاء الآمن» في الوضع السياسي – الإقليمي الراهن. وعلى افتراض أن هذا الواقع لن يتغير على المدى القريب، فإن الخيار لدفع تطبيق اتفاق حل الدولتين آخذ في التلاشي، ويزداد احتمال تحقيق أحد السيناريوهات الأخرى.

ويريد معظم الجمهور الإسرائيلي الانفصال عن الفلسطينيين، وهو لا يزال يؤيد حل «دولتين لشعبين». ويمكن التقدير بأن التأييد للانفصال، والاستعداد لدفع ثمن ذلك، سيزدادان عندما يدرك الجمهور الإسرائيلي بعمق المدلولات العميقة للدولة الواحدة القائمة على المساواة (مثل «حق العودة» اليهودي مقابل «حق العودة» للفلسطينيين). عندها ستظهر أيضاً مقاومة نشطة لهذا الخيار. وفي كل الأحوال، ليس هناك أمل في أن يوافق المجتمع الإسرائيلي على المساواة الكاملة في الحقوق للمواطنين الفلسطينيين المنضمين إلى الدولة. وستكون المحاولة لخلق حالة من المساواة غير مستقرة، لأنه سيتطور عندئذ كفاح فلسطيني دائم لسد الفجوات والمساواة الكاملة في الحقوق. وفي هذه الظروف، قد ينزلق الصراع العنيف المحتمل إلى حرب أهلية.

إن إحدى العقبات الرئيسية أمام الاتفاق بين الإسرائيليين والفلسطينيين هي التركيز الفلسطيني على العمل لتحقيق أهدافهم عبر المسار السياسي، إلى جانب استمرار التحريض المتجذر ضد إسرائيل، بدون الانشغال الكافي بالجوانب العملية لإقامة دولة فلسطينية فعالة ومستقرة. كما أن المجتمع الإسرائيلي غير ناضج لتقديم التنازلات المطلوبة من أجل تحقيق اتفاق. والجمهور الإسرائيلي، حتى لو كان لا يزال يدعم حل دولتين لشعبين، إلا أنه يرفض وضعاً تقام فيه دولة فلسطينية كاملة السيادة في كل المجالات، وهو يتطلع إلى «دولة منقوصة» فقط. وفي هذه الظروف يزداد الخطر لتفاقم الصراع، وحتى لزيادة أهمية البعد الديني فيه.

وفي مقابل ذلك فإنه لو تم التوصل إلى اتفاق حول حل الدولتين، فإنه سيبقى هناك عدد من الأسئلة بدون رد وافٍ لها، مثل القدرة على تطبيق الاتفاق، والأمل في أن تتم إقامة علاقات سلام بين الدول والشعوب، وما هي عواقب انتهاك الاتفاق، وتداعيات الوضع في قطاع غزة على القدرة لإرساء وتنفيذ اتفاق إسرائيلي – فلسطيني.

مركز اللغات والترجمة
Translation and Languages Center

مركز تخصصي تابع لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، يُعنى بمتابعة الشأن «الإسرائيلي» وما يتعلق بالصراع العربي الصهيوني، من خلال رصد المؤسسات الفكرية والثقافية ومراكز التخطيط العلمي والبحث الأكاديمي في الكيان الصهيوني، ويعمل على ترجمة الدراسات البحثية والوثائق التي تصدر عن هذه المؤسسات، والخطط والقرارات ذات الطابع الاستراتيجي التي تنبثق عن المؤتمرات ومراكز صناعة القرار «الإسرائيلي»، إضافة إلى تشكيل قاعدة بيانات شاملة تحتوي على معلومات هامة عن مختلف نواحي الحياة «الإسرائيلية» السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الإسهام في تشكيل فهم سليم حول طبيعة المشروع الصهيوني في إطار الصراع الدائر معه، بالاستناد على أسس معرفية صحيحة من خلال القراءات النقدية للابحاث المترجمة والندوات الحوارية والفعاليات التي يقيمها المركز.

www.tlc-aldirasat.com
Tlc-aldirasat@hotmail.com
www.facebook.com/tlcaldirasat
https://twitter.com/TlcAldirasat
https://telegram.me/tlcaldirasat